

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

۱۷۹۴۶

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

مساردهت کتاب

۲۰۹۱۱۱

خطی

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۷۹۴۶



۱۷۹

۲۰۹۱

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰



۱۷۹۴۶

۲۰۹۱۱۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

مؤلف

مترجم

شماره قفسه

۱۷۹۴۶



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۹۱۱۱

خطی

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۷۹۴۶

الله عليه

سلام

القبائل

بنا هذا ما كتبه حجة الاسلام بعد الموت كما شف
حياً ' نفرضاً على الكتاب ايجاداً ولقاء ما نفرضه
المهمة التفاد معجزة الفوائد واغرا الاوكاد الورع
الاواه ولدنا السيد عبد الله فيا لها من رسالة
حوت كمال التحقيق واشتملت على هائبة النفاذ

وتشيدت اعلام الدين ونصمت بشوكة المعاند
نفع الله ها المومنين الى يوم الدين امين وكثيره
حضر محفل محل مهر رجوم نديس شهر
برق حعفر الصادق
كتبه المالك المولف الواقف

مجموع مائة ثلثة الاف واربع مائة بيت



1113-7



والنقص احوج الخلق الى الله الغني عبد الله بن محمد
الحسيني تخاف من الله عن سبناها وازادها في حسنا
لما رايت بعضا هل زما ننا قد انكروا حجة العقل اي
انكاروا امرها على ذلك اي امرها وادعوا انه مخالف لطبيعة
الائمة الا برار عليهم صلوات سلام الملائكة الخبار في
الآيات المتطافرة والاحبار المتواترة والدكا مثل الواحدة
والبراهين اللائحة تنادي بخلاف ذلك وتصرح
بعكس ما هنالك وتدل على انه بالعقل بعيدا لله وان
العقل حجة من حجج الله خطر في فكري الفاتر ونظري
الفاسد ان احمر رسالة تشمل على ادلة الطرفين والنقض
والا برام الواقع في الدين وبيان الحق الحقيق والمذهب
الصحيح الذي لا يخفى على ذلي لب وعين ولا تغتر به
منا ستر يب وعين وارجوم الله ارحم الراحمين
الكرم الاكرمين ان يؤيد بحجج في بنايده ويسد في
بنايده وان يعصمني من الخطا والزلل في القول
والعمل فانه رحيم قريب حبيب وعليه توكل واليه انيب

وقد ينفع على مقدمة وفصول وخاتمة مقدمة
في بيان مهبة العقل وما يطلق عليه من المعاني قال
العلامة المجلسي في الجزء الاول من بحار الانوار اعلم
ان فهم اخبار ابواب العقل يتوقف على بيان مهبة
العقل واختلاف الاراء والمصطلحات فيه فنقول
ان العقل هو بعقل الاشياء وفهمها في اصل اللغة
واصطلاح طائفة على امور الاول هو قوة ادراك
الخير والشر والتميز بينهما والتمكن من معرفة اسباب
الامور وذوات الاسباب وما يؤدي اليها وما يمنع
منها والعقل بهذا المعنى ضابط التكليف والثواب
والعقاب الثاني ملكة وحالة في النفس تدعو الى
اختيار الخير والمنافع واجتناب الشرور والمضار
وهي تقوى النفس على ترك الدواعي الشهوانية الغضبية
والوساوس الشيطانية وهل هذا هو الكامل من الاول
ام هو صفة اخرى وحالة مغايرة للاول يحملها وما
يتشاهد في اكثر الناس من حكمهم بخيرته لبعض الامور

کے لیے

مع عدم انبعاثها وبشرية بعض الامور مع كونهم
بدل على ان هذه الحالة غير العلم بالخير والشر والذي ظهر لنا
من تتبع الاخبار المنتمية الى الائمة الابرار سلام الله عليهم
هو ان الله خلق في كل شخص من اشخاص المكلفين قوة و
استعدادا لادراك الامور من المضار والمنافع وغيرها
على اختلاف كثير بينهم فيها واقل درجاتها ما طالت التكليف
وبها يتميز عن المجانين وباختلاف درجاتها تتفاوت التكليفات
وكما كانت هذه القوة اكمل كانت التكليفات اشوأ وكثر
وتكمل هذه القوة في كل شخص بحسب استعداد العلم
والعمل فكما سعى في تحصيل ما يتفعر من العلوم الحقة
وعمل بها تقوى تلك القوة ثم العلوم تتفاوت في مراتب
النقص والكمال وكلما ازدادت قوة تكثر آثارها ونحت
صاحبها بحسب قوتها على العمل فكثر الناس على العلم بالهدى
والمعاد وسائر اركان الايمان علم تصويري يسمى ^{تصديق} بالهدى
وفي بعضهم تصديق ظني وفي بعضهم تصديق ^{تصديق} اضمري
فلما لا يعملون بما يدعون فاذ اكل العلم وبلغ درجته

متعلق بتدبيره في خلقه طرف وتجب
 بالارادة عليه منهم للامر والاعتقاد
 وقال العلامة المجلسي في البحار بعد نقل المعاني السنن
 واما المعنى السادس فلو قال أحد مجوهر محرم لا
 يقول بعده ولا يوقف تأثير الواجب في إمكان
 عليه فلا تأثيره في خلق الاشياء وبسمه بالعقل
 ويجعل بعض تلك الاخبار منطبقا على ما سماه
 عقلا فيمكن ان يقول ان اقباله عبارة عن توجه
 الى النفوس بالاشارة عليها واستكمالها به فاذا علمت
 ذلك فاسمع لما ينشأ عليك من الحق الحقيق بالبيان
 فان الانبياء بما تشتمل عليه نوافض الازهار فاعلم
 ان اكثر ما انشئوه لهذه العقل قد ثبتت للروح
 النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام
 في اخبارنا المتواترة على وجه اخر فافهم انشئوا
 القدم للعقل وقد ثبت التقدم في الخلق لارواحهم
 اما على جميع المخلوقات او على سائر الروحانيين
 في اخبار متواترة وايضا انشئوا لها النوسيط في
 الاجساد والاشراط في النشأة وقد ثبت في
 الاخبار كونهم علمتها بمنزلة جميع المخلوقات

الى المبدء واربابها عن تجميعها

وانكسارها
 لما خلق الله لها ما تنبأ
 الانكسار لها ما تنبأ
 لها كمالها في النفس والارواح وقد ثبت
 والمعارف ان جميع العلوم والخفايق والمعارف
 في الاخبار انما هي من سائر الخلق حتى الملك والانباء
 نبوسطهم فيفيض على سائر الخلق حتى الملك والانباء
 والحاصل انهم قد ثبت بالاجابة المستفيض من الدرجات والعلوم
 والكلمات على جميع الخلق فكما يكون النوسيط لهم
 والكلمات اكثر من نفيض الكلمات من الله تعالى اكثر
 بفضله من سائر الخلق فافهم انشئوا
 مستند من بابهم على غير قانون
 التسلية المقدسة

ظهرت عليهم حقيقة هذا الامر بالبيان شئها
فاخطئوا في ذلك واثبتوا عقولا وتكلموا في ذلك
فضولا فاعلموا فياس كما قالوا يمكن ان يكون المراد
بالعقل نور النبي صلى الله عليه واله الذي
الشعب منه نور الانبياء عليهم السلام
واستنطاقهم على الحقيقة او يجعله على الجاهل
الغير المقتضى والمراد بالار بالافعال ترفيعه على
مراتب الكمال وجذبه الى اعلا مراتب مقام
القرب والوصال وباديا بانه اما انزاله
الى البدن او الاربعين الخلق بعد غاية الكمال
فانه يلزمه التنزل عن غاية مراتب القرب
لسبب معاشره الخلق وبوي الية قوله تعالى
ذكرنا وقد انزل الله اليكم رسولا وقد بسطنا
الكلام في ذلك في الفوائد الطريفة
نقلا من البحار

درجته اليقين يظهر آثاره على صاحب كل حين وسبيل
تمام تحقيق ذلك في كتاب الايمان والكفر انشاء الله
الثالث القوة التي يستعملها الناس في نظام امورهم
فان ما فقت قانون الشرع واستعملت فيما يستعمله
الشارع فتسمى بعقل المعاش وهو ممدوح في الاحياء
ومعابرة لما قدر ينوع من الاعيان وازا استعملت
الامور الباطلة والحيل الفاسدة فتسمى بالنكره و
الشيطنية في لسان الشرع فدهم من اثبتوا ذلك
قوة أخرى وهو غير معلوم الرابع مراتب استعداد النفس
لحصول النظر با وقربها وبعدها عن ذلك واثبتها
مراتب أربع سموها بالعقل الحيواني والعقل بالملكوت
والعقل بالفعل والعقل المستفاد وقد تطلق هذه
الاسماء على النفس في تلك المراتب وتفصيلها مذکور
في مطالبها ونرجع الى ما ذكرنا اولا فان الظاهر انها نوع
واحدة تختلف اسماءها بحسب تعلقاتها وما تستعمل
فيه **الخامس** النفس الناطقة الانسانية التي هي

سفة
العقل

يتميز عن سائر البهائم **السادس** ما ذهب اليه
واثنيوه بنوعهم من جوهر مجرد قد لم لا تعلق له
بالمادة ذاتا ولا فعلا والقول به كما ذكره مستلزم
لانكار كثير من ضروريات الدين من حدوث العالم وغيره
كما لا يسع المقام ذكره وبعض المتخلفين منهم للاسلام
اثنيوا عقولا حادثة وهي ايضا على ما اثنيوها مستلزمية
لانكار كثير من الاصول المفترقة للاسلام مع انه لا يظهر
من الاخبار وجود مجرد سوى الله تعالى وقال بعض
محققهم ان نسبة العقل العاشر الذي يسمونه بالعقل
الفعال الى النفس كنسبة النفس الى البدن فكأن
صورة للبدن والبدن مادتها فكذلك العقل صورة
لنفس والنفس مادته وهو مشرق عليها وعلومها
مقتضية منه وبكل هذا الارتباط الى حد تطالع العلوم
فيسو تنصل به وليس لهم على هذه الامور دليل الا
شبهات او حيل لا غريبة يرتبونها بلطائف عبارات
انتهى ما اردنا من نقل كلامه ثم ذكر انه يمكن تطبيق
اختار

اختار العقل على هذه المعاني ما عدا الاخير فان يمكن
ايضا على تكلف الا ان اكثرها منطبق على المعنيين
الاولين وقال المولى المحقق محمد صالح المازندراني
في شرح اصول الكافي عند قوله عليه السلام لما
خلق الله العقل استنطقه قال اي النفس الناطقة
وهي الجوهر المجرد عن المادة في ذاته بدون فعله في الابد
بالنظر والتدبير وهذا الجوهر يسمى نفسا باعتبار
تعلقه بالبدن وعقلا باعتبار تحرره ونسبته الى عالم
القدس اذ هو لهذا الاعتبار بعقل نفسه اي بحسب
وتمتعها بما تقتضيه بالاعتبار الاول من الشهود **المفاسد**
المانعة من الرجوع الى هذا العالم ولها مراتب متفاوتة
وحالات مختلفة في القوة والضعف وهي ستة
اولها حالة الاستعداد لصرف الكالات **وثانيها** حالة **ثالثها**
يشاهد فيها الاوليات **رابعها** حالة يشاهد فيها **خامسها**
من مراهة الاوليات **سادسها** حالة يشاهد فيها تلك النظريات
بعد زوالها من هذه المراهة واختار لها من غير كسب جديد

وهذه الحالة حاله علم اليقين وهي حالة لها بشاهد
الصورة العلمية والمطالب اليقينية وذاته وخامسها
حالة عين اليقين وهي حالة لها بشاهد تلك الصورة
والمطالب في ذات لمقبض وسادسها حالة حق
حق اليقين وهي حالة لها بشاهد يتصل بالمقبض
اتصالا معنويا وبلاقياتها تلك قياسا وذات هذه
الحالة اعظم الحالات للقوة البشرية وقد تسمى هذه
الحالات التي للمفكر عقلا ابتداء من ههنا ظهور
وجه تفاوت العقول في البشر ووجه قولها للحالات
والتقصان وقد يطلق العقل على الجوهر المفارقة عن
المادة في ذاته وفعله ويقال انه اول خلق من الروحانيين
وانه كثير العدد كمثل كثرة الاشخاص المندرجة تحت نوع
واحد كمثل كثرة الانواع المندرجة تحت جنس واحد
لان تلك الكثرة من انواع المادة وعالم القدس منزه
بل هو رتبة وجودية نورانية بسيطة مختلفة في الشدة
والضعف في النورية متفاوتة في الكمال والقرب
الى

الى نور الانوار وانه روح نفس الناطقة وحالة لها
ومتعلق بها كمتعلق النفس بالبدن وباضا^ئتها
واشرافه تضي النفس وتشرق وتضم في عالم الملك
والملكوت وتعرف مزاياها ومضارها فتطلب^{الاول}
وتحسب الثاني وانه لا بعد في ذلك التعلق لان رتبة
تعلق النفس بالبدن مع المباشرة بينهما في التجر
والمادية جارية تعلق ذلك الجوهر بالنفس مع^{المناسبة} تلك
بينهما في التجرد بالطريق الاولى والحوان وجود
الجوهر امر حكيم دل عليه ظاهر كثير من الروايات لكن
على الوجه الذي ذهب اليه طائفة من الافلاكية
من انه يوجد للافلاك ومافيهما وما تحتها من^{جسام} الايات
او العناصر وغيرها فان وجوده على هذا الوجه غير ثابت
لا عقلا ولا نقلا بل باطل بالنظر الى الايات والروايات
الدالة على ان موجد ما ذكر ليس الا الله جل شأنه
وان تكثر تعلقه بالنفس على الوجه المذكور ايضا
فيمكن وان انساب الحالات والمراتب المذكورة للنفس

اليه باعتبار تفاوت شرافاته عليها ايضا حاشا
 وان انتساب الثواب والعقاب اليه غير بعيد ان كل
 ان ثواب البدن وعقابه باعتبار متعلقه وروحه
 النفس كذلك يجوز ان يكون ثواب النفس وعقابها
 باعتبار متعلقها وروحها الذي هو ذلك الجوهر اذا عرفت
 هذا فلا يبعد ان يرد بالعقل في الروايات الدالة على انه
 اول خلق من الروحانيين وان حاله من احوال النفس
 كما في حديث الجنود وغير ذلك الجوهر ثم معاني
 العقل على ثباتها بجوها امر واحد بترك الكليات هو
 انه ليس بجسيم كما جسماني ولهذا صح ان يجعل موضوعا
 واحد في هذا الكتاب ويبحث عن العوارض الذاتية
 له ولا تسامه وللمرأي الثاني ان يحل في كل حديث
 ما يناسب من المعاني المذكورة وان عرفت العقل فاعرف
 الجاهل بالمقابل فهو ما النفس باعتبار متعلقها بالبدن
 والحالات المتقابلة للحالات المذكورة لان ذلك النطق
 وتلك الحالات منشأ لظلمة النفس وانكسارها

مشروع في الكناية يوم الله تعالى
 ثم اتقوا الحرام
 ١٣٤٩

وصلها الى الشهود وادام مقابل لذلك الجوهر النوراني
 متعلق بالنفس حيث انها تدعو الى الشر والفساد ولا
 يبعد ان يكون ما في بعض الروايات من ان المؤمن مؤيد
 بروح الايمان وان لكل قلبا دينين ^{عليهما} احدهما ملكه ملك
 يهديه وعلى الاخرى شيطان يضل به شانه الى العقل ^{الجاهل}
 لهذا المعنى والله اعلم بحقايق الامور انه كلامه قد
 الفصل الاول فيما ورد في الكتاب المجيد من مدح
 العقل وكونه خير من حجج الله ودم الجاهل وهي اع
 كثيره فمنها قوله تعالى في البقرة ان في ذلك لآيات
 لقوم يعقلون ومنها ايضا كذلك بين الله كلم
 اياته لعلم يعقلون ومنها ايضا وما يذكر الا الوالا
 ومنها في آل عمران قوله تعالى وما يذكر الا اولوا الالباب
 ومنها ايضا ان في خلق السموات والارض و
 اختلاف الليل والنهار لآيات لاولي الا لآيات ومنها
 في المائدة ذلك باغم ثوم لا يعقلون ومنها فيها ايضا

فاقولوا لله يا اولى الالباب ومنها فيها ايضا واكثر هم
 لا يعقلون ومنها في الانعام ولكن اكثرهم يحجلون
 ومنها فيها ايضا والامر الانفة خير للذين ينقون انك
 ومنها في الانفال ان شر الدواب عند الله الصم البكم الذين
 لا يعقلون ومنها في سورة يوسف اذ انزلناه نورا
 ولو كانوا لا يعقلون ومنها فيها ايضا ويجعل الله
 على الذين لا يعقلون ومنها في هود ولكن ابراهيم قوما
 يحجلون ومنها في يوسف يوسف انا انزلناه نورا
 في قلوبهم لعلهم يعقلون ومنها في الرعد انما يذكروا
 الالباب ومنها في طه ان في تلك الاباب الاولى التي فيها
 في النور كذلك بين الله كلم الاباب لعلهم يعقلون ومنها
 في الزمر ان في تلك لذكرى لاولى الالباب ومنها في المؤمن
 هدى وذكرى لاولى الالباب ومنها فيها وعللهم يعقلون
 ومنها في الحاشية اباب لغوم يعقلون ومنها في الحرات
 اكثرهم لا يعقلون ومنها في الحديد قد بينا لكم الاباب
 لعلكم تعقلون ومنها في الحشر ذلك باهم قوما لا يعقلون

في قلوبهم لعلهم يعقلون
 في النور كذلك بين الله
 في الزمر ان في تلك لذكرى
 هدى وذكرى لاولى الالباب
 فيها لغوم يعقلون ومنها
 في الحديد قد بينا لكم
 في الحشر ذلك باهم قوما

بعض الابواب

الفصل الثاني فيما ورد في السنة مما يدل على ذلك ويدر
 الى ما هنالك وهي اكثر من ان تحصى واوسع من ان
 تستقصى نذكر منها شيئا مضمنا فمما مرناه في الجلال
 لسنة عن جميل عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام
 قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول اصل الالباب
 لته وعقله دينه وروحه حيث يجعل نفسه والالباب
 والناس الى ادم شرع سواء كشف المراد باللباب هنا
 العقل وهو بالضم والمعنى ان فاضل افراد الانس ان
 بشر اخر اصلهم انما هو العقل لا بالضم ولا بالفتح
 والمراد به مهوره بضم الميم والراء هي الانسانية والمعنى
 ان الانسانية المروءة كالر وقصيرتها انما يعرف بها بجعل
 نفسه فيها فيه وبرضا لنفسه من الاشغال والاعمال
 والدرجات الرفيعة والمنائر الخبيثة والدول
 بتثليث الدال جمع دولة بضمها وفتحها المراد بها انقلاب
 الزمان وانتقال الخ والمال من شخص الى اخر والدولة بالضم
 تدل على حق العلية في الحروب والمعون الملوك والعز

في الدنيا يكون يوم القوم ويوم الآخرين والشرع يسكنون
الراو وقد تحركت بمعنى سواء أي سواء في النفس وكلهم
طعام والمخون هذه الامور التي لا يوم لها لا تكون
للشرف وانما يكون الشرف بالامور الواقعة الدائمة الثابتة
في النفسانيين كالعقل وروى في الخصال ايضا بسند
الى ابن سنان عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام
قال خمس من لم يكن فيه لم يكن فيه كثير مستمع قيل وما
هن يا ابن رسول الله صلى الله عليه واله قال الدين والعقل
والحيا وحسن الخلق وحسن الارب وخمس من لم يكن فيه
لم يترحم الله عليه الحشيش الصخرة والامن والخي
الفنا عن والانيس الموافق وروى في الخصال ايضا عن
عليه السلام في خطبة طويلة انه قال عليه السلام لا
جمال الاثر من العقل وروى في الكافي والخصال ايضا عن
محمد بن سليمان الديلمي عن ابيه قال قلت لا يعبد الله
عليه السلام فلان من عبادته وروى في فضله كذا
قال فقال كيف عظمه فقلت لا ادرى فقال انما الشئ

على قدر العقل ان رجلا من بني اسرائيل كان يعبد الله
عز وجل في جزيرة من جزائر البحر خضراء نظرة كثير من الشجر
ظاهرة الماء وان ملكا من الملوك كثير ربه فقال يا رب
ارني ثواب عبدك هذا فاراه الله عز وجل ذلك فاستقر
الملك فاوحى الله عز وجل اليه ان احبته فانا انا الملك في
صورة انسي فقال له من انت فقال انا رجل عابد
مكاتبك وعبادتك بهذا المكان فحيث لا يعبد الله
فكان معروبه ذلك فلما اصبح قال له الملك ان مكانك
لنزه قال ليث لربنا هبمه فلو كان لربنا حمار لربنا
في هذا الموضع فان هذا الحشيش يضيع فقال له الملك
لربك حمار فقال لو كان لرحله ما كان يضيع مثل هذا
الحشيش فاوحى الله عز وجل الى الملك انما اشتهر على
عقله توضيع قال بعض المحققين وفي هذا الخبر كماله
على ان مثل هذه الاعيادات الفاسدة والاعتراضات
الباطلة والاخرى الكاسدة لا تضر في اصل الاعمال بما
ولا في الاثارة على الاعمال الصالحة انما كانت مستندة الى

فإنه العقل وضعف البصر فكيف وقد ثبت الأحاديث
الكثيرة على أن أكثر أهل الجنة البلياء وضعفوا العقول
ويمكن أن يكون اللام في قوله لربنا بهيمة للملك لا لا^{تفاد}
ويكون مرادهم أن يكون في هذا المكان بهيمة من بهائم^{الجنة}
لأنه يضيع الحشيش فيكون نقصان عقله باعتبار عدم
معرفة بقوات مصنوعات الله تعالى وبأهائها غير مقصود
على كل البهيمة ويكون جواب الملك له مبنيا على رفع ما
بوجه كلامه أو يكون استغفاما أنكر بما ويكون المعنى أن
الله تعالى خلق بهائم كثيرة ينفعون بحشيش الأرض وهذا
أحدى منافع خلق الحشيش وقد ثبت بفقد المصلحة
ولا يلزم أن يكون في هذا المكان حمار بل يكفي وجود
واشتغال وكذا أن يكون اللام للاختصاص كالتفاد
للملك بأن يكون لهذه البهيمة اختصاص بالرب تعالى
كاختصاص بشيء به مع عدم حاجته إليه ويكون جواب
الملك أنه فأنه في مثل هذا الخلق حتى خلق الله حمارا
وينسب إلى مقدس جنابه وذاته تعالى كما في البيت

فإن

فإن فيه حكما كثيرة ورد في الكافي والخصا لا سنا رها
عن ابن نباتة عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال هبط
جبرئيل على آدم فقال يا آدم اني امرت ان اخبرك واحدة
ثلاث فاختر واحدة ودرع اثنين فقال لرايم وما التث
يا جبرئيل فقال العقل والحياء والدين قال آدم فاني قد اخترت
العقل فقال جبرئيل للحياء والدين نصر فادعها فقال
له يا جبرئيل انما ان تكون مع العقل حيث ما كان قال
وعرج ورواه في المحاسن ايضا توخيح لا يقال اختار
عليه السلام وشرحه للعقل على الاخرين بدل على كونه
عائلا قبل الاختيار والتوجه حتى انبرج العقل لا انما
المراد بهذا العقل العقل الكامل الذي يكون للانبياء و
الادوية واختياره لم يوقف على عقل سابق له جبرئيل
هذا والعقل درجات ومراتب او نقول ان هذه الالهة
الثلاثة كانت حاصلة له على وجه الكمال والفرص من محنهم
اظهار قدر نعم العقل والحث على الشكر عليها ثم تكلم
الحياء والدين يمكن ان يكون حقيقيا بلسان المقال

حما

بأقدارهم تعالى لهما على النطق كما في نطق اليد والرجل على
ويكمن ان يكون بلسان الحال او بالبحار الله تعالى فيها
كل ما كما اوجد ذلك في بعض الجوارات وقولها انا امرنا
ان نكون مع العقل حيث كان فيه كذا لصرحة على ان العقل
مستلزم لها وهما تابعان فمائل وقول جبر بلسانها على
ان كان عالما بالامارة وكيفية ما مورين يكون محمولا على
نوع من الاستحسان لاظهاره بشرف العقل ونباهة
تدبره وان لم يكن عالما كان ذلك القول محمولا على الطلب
قوله ضئلا انك الشان بالهزم الامر والحال والقصد اي
شانكم معكم او الزمان شانكم وروى في الحاصل بسنده
عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لم يقسم
بين العباد اقل من خمس البقيين والفتوح والصبر
والشكر والذي يكمل به هذا كله العقل ورواه في
المجاسين ايضا بيان الظاهر ان المعنى ان هذه الحاصل
وجودها في الناس اقل وجودها من سائر الحاصل ومن
كان له عقل يكون فيه جميعها على الكمال وروى في العيون

بالعقل بسنده عن الرضا عليه السلام انه قال صدق
امر وعقله وعدوه جهله وروى في العقل بسنده عن
عليه السلام قال دعاة الانسان العقل ومن العقل
المفطرة والفهم والحفظ والعلم فاذا كان ثابدا
عقله من النور كان عالما حافظا كيانا ناطقا بها
وبالعقل بكل وهو دليله ومصرعه ومضاه
امر توضيع الدعابة بالكسر عمار البيت والمفطرة
سرعة ادراك الامور على الاستغانة والترك
في بعض النسخ بالتراد معن الظاهر عن الرجل
والترنابل وفي بعض النسخ بالذال المعجمة وهو
واضح وروى في ثواب الاعمال بسنده عن
الفضل بن عثمان قال سمعت ابا عبد الله
عليه السلام يقول من كان عاقلا ختم له
بالجنة انشاء الله وروى فيها بسنده الى
انصاف بن عمار قال قال ابو عبد الله عليه السلام
من كان عاقلا كان له دين ومن كان له دين

دخل الجنة وروى في الخامس ^{عن النبي صلى الله عليه وسلم} عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه السلام قال كان برى موسى بن عمران عليه
سجدة من بني اسرائيل يطول سجوده ويطول
سكوتة فلا يكاد يذهب الى موضع الا وهو معه
فبينما هو من الايام في بعض حوائج اذ مر على ارض
معتشبة تنهود فقفن قال فتأوه الرجل فقال
له موسى عليه السلام على ماذا تأوهت قال تمنيت
ان يكون لى حمارا اريحاه به هنا قال واكتب يقين
عليه السلام طوبى لا يبصر الى الارض انما ما سمع
قال فاعطاه الوحي فقال له ما الذى اكرت
من مقال عبدى انا اواخذ عبادى على قدر ما
اعطيتهم من العقل توضيع الزهوا المتطهر
الحسن والافضل من الخلق والمشاطة والابتناء
الارتياب وخاكت المشيخ بنهود فقفن بالباء
المشتاة من تحت فيكونان حالين من اعل
العابد الى موسى عليه السلام وبجمل ان يكون بنهود

بنهود بمعنى نفخ كما قد ورد في غير موضع ويكون ^{المخى} كالمخى
موسى عليه السلام بنفخ وبنشاط اظهار الشكر تعا
فيما هب الريح من ذلك وبجمل ان يكونان بالباء كما في بعض
المنسخ ويكون صفين الارض او حالين منها وروى في
الحجاسن من روى عن رسول الله صلى الله عليه واله
انه قال ما قسم الله للعباد شيئا افضل من العقل
فتوم العاقل افضل من سهر الجاهل واظلم العاقل
افضل من صوم الجاهل واقامة العاقل افضل من
شخص الجاهل ولا بعث الله رسولا ولا نبيا حتى
يستكمل عقله ويكون عقله افضل من عقول جميع ^{العقل} العقل
اشد وما يضر النسي في نفسه افضل من اجتهاد المجتهد ^م
وما ادرك العاقل من رضى الله حتى عقل منه ولا بلغ
جميع العابد بن في فضل عبادتهم ما بلغ العاقل ان
العقلاء هم اولوا الالباب الذين قال الله عز وجل
انما يند كرادوا الالباب بيان المراد بالشفوع ^{هنا}
الخروج من بلة الى اخرى طلبا لرضا الله كالحج ^{بلد}

والجوار والمراء بالذي يضمهم يضمهم النبي في نفسه هو
الصحيح والنبات الحسنه والعقائد للحق ونفذ
مدح الفكر في الكتاب والسنة كقولنا تعالى الذين
يتفكرون في خلق السموات والارض الى غير ذلك وقوله
وما ادنى العاقل من ان ينصف الله حتى عقل منه او لا يعمل
فمن ينصف حتى يعقل من الله ويعلم ان الله ارادها منه
ويعلم ان ابغاعها وروى في المحاسن بسنده عن
ابيعبنا الله عليه السلام عن ابيه عليهم السلام قال قال
رسول الله صلى الله عليه واله انما بلغكم عن رجل حسن
حاله فانظروا في حسن عقله فانما يجازي بعقله وروى
في تفسير الامام عليه السلام قال قال علي بن الحسين عليها
السلام من لم يكن عقله اكمل ما فيه كان هلاكه ابش ما فيه
وروى في روضة الواعظين قال قال امير المؤمنين عليه
السلام صدر العاقل صندوقي سره وكفى كالعقل
ولا كفر كالجهل ولا مبراة كالارب ولا مال اعور من
العقل ولا عقل كالندبير وروى فيها ايضا عن النبي

النبى صلى الله عليه واله انه قال قوام المرء عقله وكاد من لم
وفي كتاب الاختصاص عن الصادق عليه السلام ان
اراد ان يزيل من عبده نعمة كان اول ما يغير فيه عقله
عليه السلام قال يغوص العقل على الكلام فيسخر
من يكون الصدر كما يغوص الغائص على اللؤلؤ
المستكنة في البحر وقال امير المؤمنين عليه السلام
الناس اعداء ولما جهلوا قال عليه السلام اجمع
خصال يسود بها المرء العفة والادب والحدود
والعقل وقال عليه السلام لا مال اعور من العقل
ولا مصلية اعظم من الجهل ولا مظاهر اوثق
من المشافرة ولا كرمع كالكتف عن المحارم ولا
عبادة كالنفكر ولا فائدة خير من التوثيق ولا
تدبير خير من حسن الخلق ولا مبراة خير من الادب
وروى الشيخ قال لا مال الى بسنده عن الرضا عليه
السلام عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
حب المؤمن حاله ومروءة عقله وحلمه شرفه وكرمه

حسب

السلام

نقواه وروى في ما الى الصدوق بسنده عن الباقر عليه
قال لما خلق الله العقل استنطقه ثم قال له اقبل
ثم قال له ادبر فادبر ثم قال وعزني وجلالي ما خلفت خلفا
هو احب الي منك ولا احب الي منك الا فيمن احب
اما اني اباك امر وياك اهني وياك اعقب وياك
اثيب وروى في المحاسن ايضا بسنده عن ابي بصير
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله خلق
العقل فقال له اقبل فاقبل ثم قال له ادبر فادبر ثم قال
له وعزني وجلالي ما خلفت شيئا احب الي منك لك
الثواب وغلبك العقاب وروى في المحاسن
ما سنان عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام
قال لما خلق الله العقل قال له ادبر فادبر ثم قال
له اقبل فاقبل فقال وعزني وجلالي ما خلفت
خلفا احسن منك اياك امر وياك اهني وياك اعقب
اثيب وياك اعاقب وروى في المحاسن ايضا
الى ابي عبد الله عليه السلام قال رسول الله خلق الله

العقل فقال له ادبر فادبر ثم قال له اقبل فاقبل ثم قال ما خلفت
خلفا احب الي منك فاعطى الله عهدا صلى الله عليه واله
لسمعته وتسعين جزءا ثم قسم بين العباد جزءا واحدا
وروى في العلل ما سنان عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله
عليه السلام الرجل يشهد اكله ببعض كلامي فيغتر به
وهمهم من ان يشهد اكله بالكلام فيستوفي كلامي كله
ثم يرد علي ما قلته كلمته وهمهم من ان يشهد اكله فيقول
اعد علي فقال يا اسحق او ما تدري لم هذا قلت لا
قال الذي تكلم ببعض كلامك فبعت كلمة فذلك من
عجنت طينته نطقه بعقله واما الذي تكلم فيستوفي
كلامك ثم يحبك على كلامك فذلك الذي ركبه عقله
في بطنه واما الذي تكلم بالكلام فيقول اعد علي
فذلك الذي ركبه عقله فيه بعد ما كبر فهو يقول اعد علي وروى
في كتاب الاختصاص عن الصادق عليه السلام ان الله
شارك وتعالى لما خلق العقل قال له اقبل فاقبل ثم قال
له ادبر فادبر فقال وعزني وجلالي ما خلفت خلفا غير

علي منك او يد من اجيبته بك وقال عليه السلام خلق الله
من الخلق لعقل من اربعه اشياء العقل والقدرة والنور
والمتشبه بالامر فجعله قائما بالامر وانما في المكون وهي
في كتاب العليل يا سنا علقوى عن علي بن ابي طالب عليه السلام
ان النبي صلى الله عليه وآله قال سئل ما خلق الله العقل
قال خلقه من نور رءوس بعدد رءوس الخلق ثم خلق
ومن خلق الى يوم القيمة ولكل راس وجه ولكل اذن راس
من رءوس العقل واسم ذلك الانسان على وجه ذلك الرأس
مكتوب وعلى كل وجه سنن وفي لا يكشف ذلك الست
من ذلك الوجه حتى يولد هذا المولود وبلغ حد الرجال
او حد النساء فانما بلغ كشف ذلك الست فيضع في قلب
هذا الانسان نور فيفهم الفريضة والسنة والحج والامر
الا وشال العقل في القلب كمثال السراج قد وسط البيت
وفي كتاب الاحتجاج للطبرسي في خبر ابن السكيت قال
فما الحجة على الخلق اليوم فقال الرضا عليه السلام العقل
به النصاف على الله فتصدقه والكاذب على الله فتكذبه

فكيف به فقال ابن السكيت هذا هو والله الحواج ورواه
في كتاب العليل وفي عيون الاخبار وفي معاني الاخبار
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام
يا بني اعرف من انزل الشيعة على قدر روايتهم ومعرفة
فانما المعرفة هي الدراية المرواية والدراية المرواية
يعلموا المؤمن الى الدرجات الايمان في نظره في كتاب
علي عليه السلام فوجدت في الكتاب ان قيمة كل امرئ
وقدره معرفته ان الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على
قدر ما اتوا به من العقول في دار الدنيا ودرجته في المحاسب
يسعد عنه يحضر عليه السلام قال لا انما يداني التكا
الله الحسان في الحساب يوم القيمة على قدر ما اتوا به من
العقول في الدنيا وروى فيها ايضا عن رسول الله صلى
الله عليه وآله قال انما معاشر الانبياء ونكلم الناس
على قدر عقولهم وروى فيها ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام
عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
قال انما ينطق عن رجل حسن حاله فانظر في حسن عقله

فانما يجازي بعقله وروى في العليل والخصال مستند
عن موسى بن جعفر عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن
علي بن ابي طالب عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه
والله ان الله خلق العقل من نور مخزون مكنون في سبات
عليه الذي لم يطلع عليه نبي رسل كما ملك مفر فجعل
العلم نفوسا والفهم روحا والزهد راسا والحبا وعينه
والحكمة لسانا والرافقة رمة والرحمة نبيه ثم حشاه وقواه
بعشرة اشياء البهين والايمان والصدق والسكينة
الاخلاص والرفق والعظمة والفضوع والتسليم
المشكور ثم قال عز وجل ادبر فادبر ثم قال له افضل فاقبل ثم
قال له تكلم فقال الحمد لله الذي ليس له ضد ولا ند وكان شبيه
وكا كفوا وكاعدل وكامثل الذي كل شيء اعظم منه فضع
ذليل فقال الرب تبارك وتعالى وعزتي وجلالي ما خلقت
خلقا احسن منك ولا اطوع لي منك ولا ارفع منك
ولا اشرف منك ولا اغرمك بيا واحد وبك اعد
وبنا نعو وبنا نرتجي وبنا ابغى وبنا خاف وبنا

قوله من نور مخزون
من نور ما يصير سببا
النور ما يصير سببا
الطهور من ثوبي والعقل من انوار
اي خلفه من
حقيق نور ومن
سخر او كان مادته كانت
شبا نورا نيا مخزونا في خزائن
العرش ويجعل الخجون كما مرود العلم لشدة
اريا طهره وكونها في مدته الفضل
ومكمله الى الدرجة العليا فكانه نفس
وعينه وهو يدون الفهم كجسد الروح
والزهد راسه اي افضل فضائله
كما ان الراس اشرف اجزاء البدن او ينفي
ما تنفاه الزهد كما ان الشخص يموت
لمفارقة الراس والحبا ومعين على انكشاف
الامور الحقة عليه او على ما انصفت به

وابقوا
 المصنف به
 الحق تعالى والمراد سبحانه
 المصنفين به ولا يخفى انطباق ذلك
 الجواب الجواب على المعنى الأخير أي انباء الله عليهم السلام
 والجنود والتمثيل والتشبيه لجهة الظهور ويقال شققة
 في كذا أي ضلقت متفاعلة في كذا فيه وسيأتي
 نصير بعض الجواب في الجواب الذي في الجواب
 منه

[illegible]

فولته ثم يدبره
على ما حصل الكلام
كما سبعة او يجب على وفق
كلمة والتلك التي ظهرت
الكل كما جاء على وجه المجاز
في الاستعلاء
الذاتية اي لا يمتحن
نطفته بعقله مثلاً وان يكون
المراد ان بعض الناس يستعمل نفسه
الناطقة بالعقل واستعداداً لاشياء
فهم وادراك الخير والشر عند كونها في البطن
وبعضها بعد كبر الشخص واستعمال الحواس
وحصول البديهة ونجربة الامور وان يكون
المراد الاشارة الى ان اختلاف المواردة
لها مدخل في اختلاف العقل والله تعالى
يعلم منه

زاد
احقر وبنك الثواب وبنك العقاب فخر العقل عنده
ساجداً فكان في سجوده الف عام فقال الرب يا
وتعالى ارفع راسك وسأعطيك واشفعك تشفع
فرفع العقل راسه فقال الهى اسئلك ان تشفعني
فبين خلقني فيه فقال الله جل جلاله لا تكن
اشهدكم اني قد شفعتكم فمن خلقني فيه وروى
في العلل مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه واله
قال ثم
انه ما عبد الله بمثل العقل وما تم عقل امرئ حتى
يكون فيه عشر خصال الخير فيه مامل والشرف فيه مامل
يسئل كثير الخير من غيره ويسئل كثير الخير من
نفسه ولا يسام من طلب العلم طول عمره ولا يتبرم
وطالب الحوائج قبله الفلاح اليه من الغنى والفقر
احب اليه من الغنى فصيده من الدنيا القوة و
العاشق له يدرى احد الا قال هو خير مني واتفق المحدث
وروى في الكافي مسنداً عن ابي عبد الله عليه السلام
قال ثلاث لمز ما العقل قال ما عبد به الرحمن ولا

التكري

من الجن قال قلت لما الذي كان في معونة فقال تلك
تلك الشيطنة وهي تشبهه بالعقل والعقل
عن وروى فيه ايضا مسند الى الرضا عليه السلام انه كان
يقول صدق كل امرء عقله وعدوه جهله وروى
ايضا مسندا عن الحسن بن الحسن قال قلت لا الحسن
عليه السلام ان عندنا قوم هم محبة وليس لهم
تلك العزيمة يقولون بهذا القول فقال ليس
اولئك من عانت الله انما قال الله فاعنه واما
الاخبار وروى فيه ايضا مسندا عن عبد الله بن
سنان قال ذكرت لا يعبد الله عليه السلام رجلا
مبلي بالموضوء والصلوة وقلت هو رجل عاقل
فقال ابو عبد الله عليه السلام واني عاقل وهو
يطبع الشيطان فقلت له وكيف يطبع الشيطان
فقال سلك هذا الذي يات من اي شئ هو فان
يقول لك من عمل الشيطان وروى فيه ايضا
عن رسول الله صلى الله عليه واله انه قال ما قسم

افضل

قسم الله للعباد شيئا افضل من العقل ونوم العاقل
من سهو الجاهل واما العاقل افضل من شئ من الجاهل
ولا بعث الله نبيا الا مرسولا حتى يستكمل العقل ويكون
افضل من عقول امته وما يضر النبي افضل من اجزاء الجاهل
وما ادى العبد من انفس الله حتى عقل عنه ولا يبلغ جميع
في فضل عبادتهم ما بلغ العاقل والعقل هو اولوا الالباب
الذين قال الله وما يذكر الا اولوا الالباب وروى في الكافي عن
هشام بن الحكم قال قال موسى بن جعفر عليه السلام يا هشام
ان الله تبارك وتعالى يشترط العقل والعقل في كونه فقال
فيشر عبادي الذين يستمعون القول فيستحقون احسن اولئك
الذين عداهم الله واولئك هم اولوا الالباب يا هشام ان
تبارك وتعالى اكل للناس الخ بالعقول ونصر النبيين
ورحم علي بن ابي طالب فقال والحكم الواحد كما ان الله
الرحيم ان في خلق السموات والارض واخلاق الليل والنهار
والفلك التي تجري في البحر مما ينفع الناس وما انزل الله من
السماء من ماء فاجي به الارض حيا موتها وبث فيها من كل دابة

وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لا يات
 لقوم يعقلون يا هشام قد جعل الله ذلك ليلا على معرفته بان
 لهم يدبر افعال وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم
 ما يره ان في ذلك لايات لقوم يعقلون وقال وهو الذي خلقكم من
 تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتباضوا الشدا
 ثم لتكونوا شيوخا وتلكم من شئوني من قبل وتبلغوا احلامكم
 ولحكم تعقلون وقال ان في اختلاف الليل والنهار وما ننزل
 الله من السماء من رزق فاجي به الارض بعد موتها وتصريف
 الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات لقوم
 يعقلون وقال يحيى الارض بعد موتها قد بينا لكم الايات لعلمكم يعقلون
 وقال وحيات من اغاناب ونزهر ونخيل صنوان وغير صنوان
 بسفي بيا واحد ونفضل بعضها على بعض في الاكل ان في ذلك
 لايات لقوم يعقلون ومن ايات ربكم البرق عوا وطعنا
 من السماء ماء فنجي به الارض بعد موتها ان في ذلك لايات
 لقوم يعقلون وقال قل نعم الوال اني ما احرم عليكم ان لا تشركوا به
 شيئا وبالوالدين احسانا ولا تقفوا اقدامكم من الماء في حق تقي

يا ربكم
 م

واياتهم ولا تقر بالفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا
 تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصيكم به لعلكم
 تعقلون وقال هل لكم ملك ما ملكتم من شركاء فيما تدعون
 فانتم خير سواهم تخافونهم تخيفكم انفسكم كف لك بفضل الايات
 لقوم يعقلون يا هشام ثم وعظ اهل العقل وترغيبهم في الآخرة
 فقال وما الحيق الدنيا الى لعب ولهو والدار الآخرة خير
 للذين يتقون افلا تعقلون يا هشام ثم خوف الذين كل
 يعقلون عقابه فقال من اجل ثم دمرنا الاخرين وانكم لكم
 عليهم مصيبتين وبالليل ان لا تعقلون وقال انا منزلون على اهل
 هذه القرية رجلا من السماء بما كانوا يعصون ولهذا كنا
 منها اية بنية لقوم يعقلون يا هشام ان العقل في العلم فقال
 وبالك الامثال انضربها للناس وما يعقلها الا العاقلون
 يا هشام ثم فتم الذين لا يعقلون فقال واذا قبل لهم اتبعوا
 ما اترك الله قالوا بل تتبع ما الغينا عليه ابائنا اولوانا
 ابائهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال ومن الذين
 كفروا امثل الذي يتعق بما لا يسمع الا دعاء وندى وسمهم بكم

عنهم لا يعقلون وقال فيهم ومنهم من يستمع اليك انما
ستمع القم ولو كانوا لا يعقلون وقال ام حسب ان اكثرهم
يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا
وقال لا يقا تلونكم جميعا الا في قرى محصنة او من ودار جد
باسم بينهم خسرهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بانهم قوم لا
يعقلون وقال وتسنون انفسكم وانتم تتلون الكتاب فلا
يعقلون ثم ذم الله الكثرة فقال وان قطع اكثر من في الد
يعتلك عن سبيل الله ولئن سئلتم من خلق السموات
الارض ليقولن الله قل الحمد لله بل اكثرهم لا يعقلون و
قال ولئن سئلتم من نزل من السماء ماء فاحيي به الارض
بعد موتها ليقولن الله قل الحمد لله بل اكثرهم لا يعقلون يا هذا
ثم مدح القلة فقال وتبلي من عبادي الشكور وقال قليل ما هم
فقال وقال جعل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه اتعقلون
رجلا ان يقول رببع الله وقال ومن آمن وما آمن معه الا
قليل وقال ولكن اكثرهم لا يعلمون وقال واكثرهم لا يعقلون
وقال واكثرهم لا يشعرون يا هشام ثم ذكر اولو الابواب با

الذكر

الذكر وبلادهم باحسن الجلبه فقال ثبوت الحكمة من فناء عرو
ثبوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا وما يدكر الا اولو الابواب قال
والرايحون في العلم يقولون انما به كل من عند ربنا وما يدكر
الا اولو الابواب وقال ان في خلق السموات والارض ما خلا
الليل والنهار لايات لى الابواب وقال انتم تعلم ان ما
انزل اليك ربك الحق كمن هو اعشى ناس يدكر اولو الابواب
وقال انتم هو تاتى لى نام الليل ساجدا وقاعا عذرا اخر
ويرجو رحمة ربه فلا هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
انما يدكر اولو الابواب وقال كتاب انزلناه اليك مبارك
ليدبروا اياته وليتذكر اولو الابواب وقال ولقد اتينا موسى
الهدى واورثنا نبي اسرائيل الكتاب وهدى وذكرى لاولي
الابواب وقال فذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين يا هشام ان الله
يقول في كتابه ان في ذلك لى ذكرى لمن كان له قلب يعقل
وقال ولقد اتينا لقمان الحكمة قال الفهم والعقل يا هشام ان
لقمان قال لابنه تواضع للحق تكن اعقل الناس وان الكلبين
لدى الحق ليس يابني ان الدنيا بحر عميق قد غرق فيها عام كثير

من عقل من
 الله اي حصل له معرفة
 ذاته وصفاته واحكامه وشريعته
 او اعطاه الله العقل او علم الامور
 يعلم ينهي الى الله بان اخذت من انبيائه
 وجهه او بلغ عقله الى درجة يفيض الله عليه
 علومه بغير تقليم والعشرة الضبيلة والرهط
 الاذنون قوله نصيب الحق هو اما مصدق
 او فعل مبني للجهول اي انما نصيب الله
 الحق والدين برسالة الرسل واتزان
 الكتب لطباعه او امن ونواهي
 وفكره والتعلم بالعقل
 يعتقل اس شئت
 وليست له منه
 قوله
 ان الدنيا طلبة
 ومطلوبة من الذي
 طالبة للممالات بوصول
 اليه ما عندها من الرزق
 المقدور ومطلوبة بطلبها من
 طلباً للزيادة والآخر طالبة
 بطلبه لتوصل اليه احب
 المعده ومطلوبة
 بطلبها الطالب
 للسعادات الاخرية وبالاعمال الصالحة

وفي هذا الموضع الثاني مع وجود هذا الاثر انما يشاء الى كل الانفعال هنا وعند هذا الى حته شته

يا هاشم الصبر على الوحدة علامة قوة العقل فمن عقل الله
 اعترف اهل الدنيا والراغبين فيها وغب فيما عند الله و
 كان الله احسن في الوحدة وضاحية في الوحدة وغناه في العيلة
 ومعرفة من غير عشيرة يا هاشم نصيب الحق الطاعة لله ولا نجاة
 الا بالطاعة والطاعة بالعلم والعلم بالتعلم والعلم بالعقل يعتقل
 ولا علم الا من عالم وباني ومعرفة بالعقل العلم يا هاشم قليل
 العلم من العالم مقبول تضاعف وكثير العمل من اهل الحق
 والجهل مردود يا هاشم ان العاقل رضى من الدين بالله
 مع الحكمة ولم يرض بذلك ومن الحكمة مع الدنيا فلذلك رحت
 تجارتهم يا هاشم ان العقل تركوا فضول الدنيا فكيف
 الذنوب وترك الدنيا من الفضل وترك الذنوب من
 الغرض يا هاشم ان العاقل نظر الى الدنيا والى اهلها فاعلم
 انما كمال الآ بالمشقة ونظر الى الآخرة فاعلم انها الاثقال
 الا بالمشقة فطلب بالمشقة ابتغائها يا هاشم ان العقل زهد
 في الدنيا ورغب في الآخرة لانهم علموا ان الدنيا طالبة و
 مطلوبة والآخرة طالبة ومطلوبة فمن طلب الآخرة طلب الدنيا

حتى يستوفى منها رزقه ومن طلب الدنيا طلبته الاخرة فباته
الموت فتفسد عليه دنياه واخرته يا هشام من اراد الغنى بلا
مال وراحة القلب من الجسد والسلامة في الدين فليضيع
الى الله في مسئلة بان يكمل عقله فمن عقل تنفع بأكفبه ومن
تفع بأكفبه استغنى ومن لم تنفع بأكفبه لم يدرك الغنى
يا هشام ان الله تعالى حكى عن قوم صالحين انهم قالوا ربنا لا تترك
قلوبنا بعد اذ هديتنا وهد لنا من لدنك رحمة انك انت
الوهاب حين علموا ان القلوب تنزع وتعود الى عماها و
رداها انه لم يخف الله من لم يعقل عن الله ومن لم يعقل
عن الله لم يعقل قلبه على عزه ثابتة مبصرها ويحد حقيقتها
في قلبه ولا يكون احد كذا لك الا من كان قوله لفعله مصداقا
وسر لعلانية موافقا لان الله تبارك اسم لم يدل على الباطن
الحق من العقل الا بظاهر منه وباطن منه يا هشام كان
المؤمنين ثم يقول ما عبد الله بشيء افضل من العقل ودنا
تم عقل امرئ حتى يكون فيه خصال شئ الكفر والسر
منه ما موان والرشد والخير منه ما مولان وفضل ما له

مبدون وفضل قوله مكفوف ونصيبه من الدنيا القوت لا يشبع
من العلم دهره الذل اليه احب مع الله من العز مع غيره والتوا
احب اليه من الشرف يستكثر قليل المهر وف من غيره ويستقل
كثير المهر وف من نفسه ويرى الناس كلهم خيرا منهم وانه شرم
في نفسه وهو غام الامر يا هشام ان العاقل لا يكتب والكان
فيه هواه يا هشام لا دين لمن لا سرو له ولا سرقة لمن لا عقل
له وان اعظم الناس قدرا الذي لا يرى الدنيا بنفسه خطرا
اما ان ابدا لكم ليس لها ثمن الا الحبة فلا تتبعوها بغيب حايا
يا هشام ان امير المؤمنين ع كان يقول ان علته العاقل ان
يكون فيه ثلاث خصال عجيب اذا سئل ويطلق اذا عجز القوم
من الكلام ويشير بالرأى الذي يكون فيه صلاح اهله فمن
لم يكن فيه من هذه الخصال الثلاث شئ فهو احمق ان امير
عليه السلام قال لا يجلس في مجلس المجلس الا رجل فيه هذه الخصال
الثلاث او واحدة منهن فمن لم يكن فيه بشئ منهن فجلس فهو
وقال الحسن بن علي عليه السلام اذا طلبتم الخراج فاطلبوها من اهلها
قيل يا ابن رسول الله ومن اهلها قال الذين فحق الله كتابا

وذكرهم فقال اغتبطوا بالباب قالوا نعم اولوا العقول
 وقال علي بن الحسين رحمه الله جلالة الصالحين داعية الى الصلاح
 واداب العلماء زيادة في العقل وطاعة ولاة العدل تمام العتق
 واستثمار المال تمام المروة وارشاد المستشير قضاء الحق المنفعة
 وكف الادنى من كمال العقل وفيه راحة البدن عاجلاً واجلاً
 ناهشام ان العاقل لا يحدث من يخاف تكذيبه ولا يسأل من يخاف
 منعه ولا يعد ما لا يقدر عليه ولا يرجو ما يعنف برجائه
 لا يستقدم على ما يخاف فوته بالعجز عنه وروى في المكافاة أيضاً
 من اياهشام المجعفي قال كنا عند الرضا ع فتذكرنا العقل و
 الادب فقال يا اباهاشم والعقل حيا ومن الله والادب كلغة
 فمن تكلف الادب تد وعليه ومن تكلف العقل لم يزد بذلك
 الا جهلاً وروى فيه أيضاً مسنداً الى ابي عبد الله ع قال العقل
 دليل المؤمن وروى فيه أيضاً مسنداً من ابي عبد الله ع انه قال
 ليس بين الايمان والكفر الا قلة العقل قيل وكيف ذاك يا ابن
 رسول الله ع قال ان العبد يرفع رغبته الى مخلوق فلما خلاص
 نيته لله لانه الذي يريد في اسرع من ذلك وفيه ايضاً

مسنداً

مسنداً من ابي عبد الله ع قال كان امير المؤمنين ع يقول بالعقل
 استخرج غور الحكمة والحكمة استخرج غور العقل وبحسن السبيل
 يكون الادب الصالح قال وكان يقول التفكير حيو قلب البصير
 كما عني الماشي في الظلمات بالنور الخبير وعن ابي جعفر ع في
 حديث يقول فيه عن الله انا واخذ عبادي على قدر ما
 اعطيتهم من العقل وعن ابن عباس ع انه روى ان اسأله
 الدين نبى على العقل فرضت الفرائض على العقل ويقول
 اليه بالعقل والعاقل اقرب الى ربه من جميع المجتهدين بغير عقل
 ولما قال ذرة من بر العاقل افضل من جهاد الجاهل الغمام
 وعن امير المؤمنين ع قال هو اك بعقلك لا يعش العقل
 من استنصره وقال النبي ع لكل شيء له وعدة والعاقل
 وعدته العقل وكل شيء مطية ومطية المرء العقل وكل
 شيء غاية وغاية العبادة العقل وكله قوم راع وراعى
 العاقل من العقل وكل تاجر بضاعة وبضاعة المجتهد من
 العقل وكل خراب عمارة وعمارة الاخرة العقل وكل من
 فسطاط ملجئون اليه وفسطاط المسلمين العقل وعنه ع

استدلال العقل ولا تعصوه فقد موافقته **سيد الاعمال**

قوله

بيان انه لا يمكن
الادعاء بالاجابة
ولا على حجة
العقل في الاستدلال

وغير محض من وسائط
كفاية والله اكفيل بالهداية **تدليل** اعلم انه لا يمكن
الاستدلال

الاستدلال بالآيات التي ذكرناها والاخبار التي سطرناها
على حجة العقل لان حجة الآيات والاخبار انما ثبتت بالعقل
فلو اثبتنا حجة بها الزم الدور بل اذا معن الناظر النظر في
هذا المقام وتامل في ذلك التأمل التام لعلم علماء يقينا
لا يمس الشك بساحته انه لا يمكن الاستدلال على حجة العقل
بشي من الاشياء لان الذي يستدل به على حجة العقل اما
ان يكون عقليا او نقليا وعلى تقدير كل منها يلزم المحال لانه ان
كان ذلك الدليل عقليا فهو مضاد على المطلوب لان المعروف
ان العقل لم يثبت بعد حجة وهو يستدل على حجة به وذلك
محال وان كان نقليا يلزم الدور المحال لان حجة النقل من
الكتاب والسنة انما ثبتت به فلو اثبتنا حجة بها الزم الدور
انما كون العقل حجة امر بداهي وجداني لا يحتاج الى الاستدلال
كبعض الاشياء البديهية التي لا تحتاج الى الاستدلال وانما
ذكرنا الآيات والاخبار في هذا المقام على وجه الجدول والذكر
لان بعض الخصوم المنكرين لحجة العقل لما كانوا بحجة الاخبار قائلين
وربما استدلو ببعضها كما سيأتى على عدم حجةها انما الزامهم

استرشد والعقل ولا تعصوه فتدوا ومنه **سيد الاعمال**

٢٠٢

بما ان الله لا يكون
الامان والاعجاب
ولا على وجه
العقل والادراك

من غير حصر من ومنه **تدليل** اعلم انه لا يكون
الاستدلال

الاستدلال بالايات التي ذكرناها والاخبار التي سطرناها
على حجة العقل لان حجة الايات والاخبار انما ثبت بالعقل
الناظر النظر في

اعلم علما يقيننا

بسم الله الرحمن الرحيم

ل على حجة العقل

حجة العقل اما

ثم الحال لانه ان

لان المعروض

ل حجة بدو لك

حجة النقل من

بالزم الدور

يتاج الى الاستدلال

ستدلال وانما

وجه الجدول والاشارة

من غير حصر من الحجة العقل لما كان في حجة الاخبار فانها

وتما استدلالا ببعضها كما سياتي على عدم حجةها انما

افعل

بالأخبار الدالة على ذلك والمؤيدة لما هنالك فيلزم القول +
 بالمجتهدة لذلك **الفصل الثالث** في ان الحسن الاشياء وتبجحها
 هل لها عقليتان او شرعيتان قد اتفق العقلاء لا تمنع بل من
 من المليون فضلا عن المسلمين ان لافعال في انفسها وفي
 حد ذاتها مع قطع النظر عما ورد من الشارع فيها صفة حسن
 تقتضي استحقاق فاعلها المدح والثواب وصفة تبجح تقتضي
 استحقاق فاعلها الذم والعقاب ولكن هذان الحسن والقبح
 قد يكونان ذاتيين كالعدل والاحسان والظلم والعدوان
 وقد يكونان عرضيين كضرب اليتيم للتأديب وضربه للدهانة
 وبالجملة ان العقل يدرك حسن بعض الاشياء ويحكم بان فاعلها
 مستحق للمدح والثواب ويدرك قبح بعض الاشياء ويحكم بان
 فاعلها مستحق للذم والعقاب وقد اتفق على ذلك جميع العقلاء
 من اهل الاديان والملة على قباين اديانهم وطوائفهم حتى
 البراهمة والنووية والكروامية والتناسخية وخالف في ذلك
 بعض السوفسطائية والاشاعرية واما السوفسطائية فاما
 انكروا ذلك بناء على قواعدهم الفاسدة من تكذيب الحس

والوجدان

والوجدان والقصيم على انكار العيان فاذا مال لهم احد هذا
 طوبى اسود يقولون لعله قصير ابصر وقد كان بترك عينك وتفق
 انا محزون فيقول لك لعلك فرح وقد كان بك وجدانك ترى
 بذلك قطع المسند اهل الاديان ومسند طريق الاختلاج واما
 الاشاعرة فالسبب في انكارهم ذلك على ما حكى المعاصم الشريف
 عن شرح العقايد هو ان الشيخ الاشعري كان في المائة الثالثة
 تلامذا لابي على الجبائي وابو على كان على طريق الاعتزال +
 فحزب بين الشيخ الاشعري واستناده نزاع وعناد فاحزب
 الشيخ الاشعري عن استناده وجعل بين الجهرى ويستغنى +
 الوصف في ابطال مذاهب الاعتزال ويسعى هو اتباعه في ابطال
 مسائله اى سعى وان كانت المسئلة بدعيته لا يخالف فيها
 العقلاء ويعدون الى القول بخلافها وان استلزم القول بها
 مخالفة الضرورة والبراهمة وترتب عليها من المعاسد
 صلا يحصى كقولهم بجواز انتفاء الروية عند اجتماع شرطها
 وجواز انتفاء السماع والمسمع عند اجتماع شرطها وان الصفا
 غير الذات وان القرآن قديم وادعوا قدم الكلام النفسى

في انكار الاشياء
 من غير العقل

وامتثال الرؤية تكون افعالهم ليست معللة بالانغراض وغير
ذلك من المسائل التي خالفوا فيها الوجدان والبداهة ولما كانت
اكثر هذه المسائل مبنية على كون الحسن والقبح عقليين كالقول
بعدم خلق الانفال والقول بان افعالهم معللة بالانغراض و
القول ببيع التكليف بالابطان وفي ذلك من المسائل المبنية
على هذه القاعدة عمد والى ابطال هذه القاعدة وهذا
بنيانها وتخريب اركانها وعزلوا العقول عن منصب الحكومة
وزعموا ان الحسن والقبح ليسا بعقليين وانما هما شرعيان بمعنى
ان الافعال في نفسها وفي حد ذاتها ليس لها صفة من تقضي
استحقاق فاعلها المدح والثواب ولا صفة تبغ تقضي استحقاق
فاعلها الذم والعقاب بل كلها امر الشارع به فهو حسن يستحق
فاعله المدح والثواب وكلها امر الشارع عنه فهو تبغ يستحق فاعله
الذم والعقاب فلوامر الشارع بالنظم الصارحنا ولو نرى عن
العدل لكان تبجيا وبالجملة لقد عرفت ان السبب الداعي للشيخ
الاشعري على التزام هذه الحجة الشنيعة انما هو الاختلاف بين
البي على الجبائي وعنده مبدء التزام مخالفته وان استلزم

انكاره

انكار الحق عيناً تصنع جده ابن موسى الاشعري وتبعه على
ذلك بعض الصمغ واعرضوا عن البراهين والبرهان كالمقاضي الباطنة
وابن فورك ولبه اسحق الاسفندي والماري بعض متأخريهم
شاعروا هذه القول وبشاعتها وانه مخالف للوجدان لم يقيم عليه
دليل ولا برهان وتقولك منه الانس والجان وانه مستلزم
لانكار البداهة ويرد عليهم من المغائب ما لا يحصى ومن
الاعتراضات ما لا يستقصى وان البداهة والضرورة
تحكم بحسن العدل والاحسان وتبغ الظلم والعدوان واهل
العقول متفقون على ذلك ومطبقون على ما هنالك
لكصوا على اعقابهم وتشبثوا باحداث يفصل قراراً عما يلزمهم
من الشناعة وظنوا ان قد جابوا بشئ ولم يعلموا انه قد
خطاب سبعهم وقد وقعوا في اسوء ما خسر وامر فكانوا كما قال
الشاعر ذهب الخمار ليستفيد لنفسه فما نأب وماله اذنا
وقالوا ان الحسن والقبح يطلق على معاني احدثها كون الشئ
صفة كمال او صفة نقص كما يقال العلم شئ حسن والحجل شئ
تبغ الثاني كونه موافقا للطبع ملائماً للنفس او بالعكس كما

تفصيل في شرح

يقال هذا صوت حسن ووجه حسن وبناء حسن يعني انه موافق
 للنفس وملائم للطبع ويقال لصند المذكورات انه قبيح ويراد
 به عكس ذلك الثالث كونه موافقا للغرض او مخالفا له وهو
 المستقيم بالمصلحة والمفسدة فيقال لكل ما يوافق الغرض
 ويكون فيه صلاح من ملكه وتأليفه وسؤاله وجوابه انه
 حسن وما يكون بعينه ذلك انه قبيح ولا يخفى عليك ان هذا
 يرجع الى الثاني فان اطلاق الحسن في هذا ونحوه باعتبار
 ميل النفس لكونه موافقا للغرض وصلاها الى المال ومن شجر
 لا يطلق اسم القبيح على احد هذه المذكورات الا اذا كان مما
 يشأ من النفوس كجواب قبيح ورد قبيح ولا يقال كتاب قبيح
 او تحديق قبيح لما لا يكون نافعا ولا موافقا للغرض المطلوب
 الرابع ما اخرج في فعله والامنع بالجملة ما ليس بمحظور كالقيام
 والقعود والبيع والشراء فيقال لانه حسن ويقال لصند ذلك
 انه قبيح ولا يخفى ان هذا المعنى انما يستعمل عرفيا في شئ
 يتوهم حسنا فيقال اي باس فيه انه حسن ولا يقال ابتداء
 القيام والقعود حسن الا ان يرجع فيه الى المصلحة او الملائمة

الخامس

الخامس كون الفعل بحيث يستحق فاعله المدح والذم يقال
 هذا الفعل حسن اي يستحق فاعله المدح وهذا الفعل قبيح اي
 يستحق فاعله الذم قالوا ولا نزاع لنا في شئ من المعاني الا في
 الاول انما النزاع في المعنى الخامس وهو كون هذا الفعل
 حسنا بمعنى ان فاعله يستحق المدح وهذا الفعل قبيح بمعنى
 ان فاعله يستحق الذم وهو الذي ^{يقتضيه} عليهم عليه الاعتزال يقولون قوا عدوكم
 ان الله تعالى ليس بخالق الافعال لانه يثيرهم ويعاقبهم عليها و
 العقل خاتم باستحقاق من يفعل الفعل ثم يثيب ويعاقب
 على فعله نفسه الذم وتقولون انه تعالى انعمه معللة بالانعام
 ولا يفعل الا الغرض ومصلحة لان من يفعل الفعل بغرض
 وادع يستحق الذم وغير ذلك من المسائل التي ينبغي فيها
 على هذا القسم من هذه المسئلة ولا يخفى عليك ان هذا
 التكلف بالتقسيم عند ضيق الخناق عليهم لم يعد عليهم بطلان فانا
 نرى بالبداهة والوجدان ان العقول تحكم والوجدان
 تقتضي على مدح من يفعل العدل والاحسان ورم من
 الظلم والعدوان وحكمها بكون القول صفة كمال او مصلحة

او ملائماً والثاني بالعكس لا ينافي الحكم بالاستحقاق بل يؤكد
فانه برهان عليه فقد خاب معيهم وبطل علمهم اولست ترى
بالبدية ان من يحسن الى الناس ويتجاوز عن سيئهم
ليقضى خواجهم ويعود مرضاهم ويعطي فقراءهم ويواسي
اقاربهم ويصله ارحامه ويسعى في قجوه البر ويحضر الدار
ويحيط الانهار ويبني القناطر ويعمر الخانات والمساجد تلج
اللسن بمدحه والثناء عليه في الجامع والمخافد ومن يؤذي
العباد ويحزب البلاد ويستبيح الفروج ويقتل الاضنى و
يقطع الارحام ويمين الاقرباء ويضرب الوالدين ويسفك
الدماء تلج اللسان بدنه وشتمه وقد فده على رؤس الاشهاد
فبعد هذا كله يمكن ان يقال ان العقول لا تحكم بالمدح و
الذم ان هذا الشيء عجيب وكيف كان فقد صار محل النزاع
بين العدلية والاشاعرة هو حكم العقل بالاستحقاق بالمدح
والذم منهم يقولون ان العقل لا يحكم بالاستحقاق وانما يحسن
ويقبح الشائع ونحن نقول ان الافعال في حد ذاتها مع قطع
النظر عما ورد فيها من الشائع صفة حسن تقتضي استحقاق

فاعله المدح وصفة تتبع تقتضي استحقاق فاعله الذم وذلك
قد يكون ذاتياً كالاحسان والعدل وعرضياً كضرب التيمم
لتأديب وضربه للاهانة فاذا ادرك العقل منها تلك الصفة
كما يتفق في بعض الافعال حسن وتبع وحكم بالاستحقاق بالمدح
كما تدرك بالوجدان ولما كان الله تعالى عالماً بما عليه الاشياء
في نفس الامر والواقع لا يخفى عليه خافية كما تدرك الصفات
جميع الافعال حسناً لما كان منها حسناً في نفسه مقبهاً لما كان
منها قبيحاً في ذاته اصدور في ذلك خطاباً اولم يتقدر فكان كل
شيء حسنة العقل حسنة الله وبالعكس وهو المراد بكونها
عقلية لا ان يزيد ان لا تدرك لها الا العقل عكس قولهم
شرعيان كما زعمه علينا بعض من لا يخاف الله منهم وكيف
كان ناصحاً بنا اليما مية رضوان الله عليهم مطبقون على ان
الحسن والقبح عقليتان بالمعنى الذي ذكرنا ولا نعرف منهم
مخالفاً في ذلك وهو الذي يستفاد من الاخاديب الصريحة
المعبرة والمضوح من المعجزة المشرفة والايات المحكمة الباهرة
والبراهين الكثيرة المتضافرة وانما يعرف الخلاف من الاشياء

والسوطانية ان ان ظهر جماعة من بعض متاوي المتأخرين
 من الاخباريين فنبهوا الاشاعرة من حيث لا يشعرون
 وضلوا في شبهاتهم بجهلهم وببطلانهم وعلى ادلتهم
 فهاكفون ومازالت الاغلوهم في التقليد وبجوالهم في
 الضلال البعيد لا يرفعون الاصح رأسا ولا يذوقون من
 شراب التحقيق كما ساء يقنع بعضهم اثر بعض حشيشا ولا
 يكادوا يفقهون آية او حديثا ليت شعري اولم يطرق
 اسماعيل الايات التي تضاهرت والاخبار التي تواترت
 اذ قوله العقل حجة من داخل وقوله ثم ان ذلك على
 الناس حجتين حجة ظاهرة وحجة باطنة فالحجة الظاهرة
 الانبياء والرسول والحجة الباطنة العقول بل ربما زاد هؤلاء
 على الاشاعرة ان الاشاعرة قد اثبتوا للعقل حكما في الجملة
 ككافة الانساق الاربعة المذكورة وهو لا يرسلوه من نصب
 الحكومة وامسأتم ان القائلين منهم بذلك اختلفوا على
 اراء شتى فمنهم من نفى حجة العقل من اصول الدين
 ومنهم من اثبت الحجة في الاصول ومنهم من

الغرض

الغرض ومنهم من قال بكون الحسن والقيع عقليين ولكن
 نفى الملازمة بين الحكم العقل والشرعي وسأنا نبتك حجج
 الموجع مع الجواب عنها والبحث الان يقع في ان الحسن
 والقيع هل هما عقليان ام شرعيان بالمعنى الذي تقدم
 لنا ان الحسن والقيع عقليان بالمعنى المذكور وجوه
 الاول ان الضرورة والوجدان يحكمان بذلك فانا نرى
 بالبدية ان الالسنه تنطق بشكر ومدح من يحسن الى الناس
 ويلين جانبهم لهم ويعفو عن سيئهم ويواسي فقيرهم ويحب
 ضعيفهم ويصل ارحامه وبر والدبه ويحضر الآبار في الجحش
 ويحري الاسنان في مظانها وبن الخانات والقناطر وغيره
 ذلك من الافعال الحسنة فان العقول تحكم باستحقاقه
 المدح والناس تلج السنهم في المجامع والمخاض بعدده و
 تسرع الجوارح الى خدمته والتواضع له والاحسان اليه
 ونرى بالبدية ايضا ان الالسنه تنطق بنهم من سفل
 الدمار واستباح فروج النساء وكلف خدمه ودوابه بما
 لا يطبقون من حمل الاثقال وارتكاب المشاق وضع الفقراء

ان الله تعالى
 لا يهدي القوم الظالمين

وقطع ارحامه وضرب والديه وتقدم العقلاء وهذا كله
مع قطع النظر عن كون ذلك مأموراً به شرعاً وهذا من
عنه بل الاستحسان والاستصحاب في هذا انما هو بالنسبة الى
القطر السليمة والعقول المستقيمة وهذا يحكم به من لا يتدين
بالشرع كالكفار والبراهمة والنوبة والكراميت والناسخية
الثاني اننا نعلم علماً قطعياً ونجزم جزئياً ان العاقل لو خير بين
الصدق والكذب مع تساويهما من كل وجه لصلح مرجحاً فلا
ان يختار الصدق ولو لا كونها عقليتين لما كان كذلك ^{الثاني}
ان الحسن والقبح لو لم يكونا عقليتين وكانا شرعيين كما تزعم
الاشاعرة لما فجع من الله شيء وكان كلما يصدر منه غير قبيح
لان القبيح انما يكون قبيحاً بحكم الشرع وبفحده ولا شرع بالنظر
اليه تعالى لنزله عن النواهي الشرعية واذا لم يبق منه شيء
لزم جواز الكذب عليه تعالى في اخباره فينتفي حينئذ الوثوق
بوعده ووعده فينتفي فائدة التكليف لان المقصود من
التكليف تعريض المكلف للثواب وذلك انما يتم لو كان
الثواب مستحقاً بفعل الطاعة وترك المعصية وكان المكلف

عارفاً

عارفاً بذلك وعالم بما يصدق الوعد بالثواب ويصدق الوعد
بالعقاب فاذا جاز الكذب في ذلك لم يكن المكلف اهتماماً
بالتكاليف فلم يقدر منه فترتفع الاككام الشرعية ولا يكون
للتكليف بها فائدة وذلك باطل الرابع انما لو كانا شرعيين
لم يكونا عقليتين لم يفتح من الله تعالى شيء ولو لم يفتح منه شيء
لما فجع منه اظهار المعجزة على يد الكاذب ولما كان ان يكون ^{الذي}
كلهم كاذبين مغترين اظهر المعجزة على ايديهم للاختلاف فينتفي
الفرق بين البهي الصادق والبهي الكاذب عند المكلفين
فينتفي فائدة البعثة والقرض المقصود منها اذا فرض منها
اتباع المصنف ^{بها} با مثقال او امر وهو يتوقف على العلم بعينه
وتد امتنع على هذا التقدير وذلك باطل اتفاقاً سيما و
عادته تعالى عن ذلك جارية بالاقتول على ما يتعاون من
خلق الافعال واغترش العبدان على هذين الوجهين باننا
لا نسلم امتناع اظهار المعجزة على يد الكاذب ولا الكذب
على الله امتناعاً عقلياً وان كنا نجزم بعدم اظهار المعجزة
على يد الكاذب وبعدم الكذب على الله اذ لا يلزم من جواز

البيان

الشيء عقلاً عدم الجزم بعدمه كما في العلوم العادية وقدرة
 الله شاملة للمكانات وحاصلة ان اظهار العجز على يد الكاذب
 وان كان غير قبيح على الله تعالى اذ لا يقع منه شيء لكن عادة
 الله جرت بعدم اظهاره الا على يد صادك فلم تنسد بآثار
 المعرفة وان لم يقل باليقين العقلي ثم قال سلمنا امتناع الاظهار
 والكذب في نفس الامر لكن لا نسلم ان انتفاء القبيح العقلي
 يستلزم انتفاء الامتناع وانتفاء العلم به لجواز ان يمنع
 من ذلك آخرى يجوز ان السبب اخر اذ لا يلزم من انتفاء
 سبب معين انتفاء السبب او انتفاء العلم به **والجواب** اما
 من الاول فمن وجه **الاول** ان ليس المدعى هو امتناع
 اظهار المعجزة على يد الكاذب بل المدعى استلزام ذلك
 امتناع العلم بصدق النبوة فينسحب بآثار النبوة فنفع امتناع
 اظهار المعجزة على يد الكاذب منع المقدمة لم يدعيها المستدل
 على ان الامتناع هنا ليس بمعنى الا مقدودية بل بمعنى
 الاستحالة في نفس الامر وان كان مقدوراً بالتفكر الى
 الثلاث فلا يصار به شمول قدرته **الثاني** انه بناء على
 اصلهم

اصلهم الفاسد من عدم لزوم فعله في حقه تعالى وعدم وجوب
 شيء عليه لا يعلم بتكرار الفعل بالغاً ما بلغ وجوب وقوعه
الثالث ان ذلك كله ان تم فانما يتم بعد ثبوت الغادة هي
 لا تتحقق الا بكثرة فيلزم انحام الاوائل والسدائب معرفة

قوله بمعنى الاستحالة
 لا يخفى ان المستحيل في نفس
 الامر ايضاً لا يدحض تحت القدرة
 وغيره حتى يقال ان المستحيل العقلي
 لا يكون مقدوراً والدري تقع
 الوثوق فلا يتم دليل التقدير
 ولا التوحيد

الشيء عقلاً عدم الجزم بعد كافي العلوم العادية وقدرة
ذنب

قوله بعد ثبوت الغارة

مرادهم من الغارة ليس

معنى اللغو حتى يستلزمها

بكثرة أو تلة بل المراد الطريق

المسلكة عنده كذا وكذا

فلا يلزم قوله فلهذا إذا

بين الاوامر والاداء خرسه

يحيى

سجادة من الحسن والحسين معروفاً بالعرف

الثبات فلا يصارح بحلول قدرته **الثاني** انه بناء على

اصلهم

اصلهم الفاسد من عدم لزوم فعله حقيقة نعم وعدم وجوب
شيء عليه لا يعلم بتكرار الفعل بالغاً ما بلغ وجوب وقوعه

الثالث ان ذلك كله ان تم فاما يتم بعد ثبوت الغارة

لا يتحقق الا بكثرة فيلزم انحام الاوائل وانساب معرفة

النبوة **الرابع** ما قاله بعض المتأخرين وهو ان أقصى ما يقتضي

به حصول العلم من اعتياده بعد تسليمه كون من يظهر المعجزة

على يديه صادقاً للجملة حتى يكون الكذب متمنعاً بالنسبة

الى من عاشه وعرف صدق المعجزة وذلك لا يفيد القطع

بصدقه في دعوى النبوة بل قصاره غلبة الظن كافي بما

اخبار اهل الظن والامانة من الثقة خصوصاً اذا كان

المؤمن الدعاوى العظام فانه لا يتوقع تصديقه فيه بوجه

دون اخرى ولقد كان اهل مكة يدعون الصادق الامين

ويضعون ايمانهم عنده من كل ناحية وهم يبعثونه الغوائل

وكان استخلافه لعل يوم هاجر لا مورضها اذا راها

ولو صح ذلك لوجب تصديق كل ثقة في دعوى النبوة او

الامانة ولم يمتح الى الهمام المعجز واجيب عن الثاني بان المذكور

الاخر ان كان هو ان الفصح بمعنى مخالفة المصلحة منتف عن
عقلا ومن المعلوم ان الكذب واظهار المعجزة على يد الكاذب
مخالف للمصلحة وان كان المدرك هو ان علمنا قطعاً انه قد
يجب شؤ به تعالى عنه كما قيل فجوابها ظاهر اما الاول فلان
العلم بان خلاف المصلحة لا يصدر عنه تعالى انما يثبت بان فصح
عقلا يستحق بطلان الذم وهو كما قلناه من غير قيام القول بالفصح
العقلي بالمعنى المتنازع فيه واما الثاني فلانه قد صرح في
المواقف بان النقص في الانفعال يرجع الى الفصح العقلي وان كان
المدرك هو العادة كما هو المنقول عنه في المواقف بمعنى انه قد
علم بالعادة ان الله لم يظهر المعجزة على يد الكاذب فقد تقدم
الجواب عنه بانه يشك في اظهار المعجزة ولا على يد النبي الاول
اذ لم يتحقق العادة بعد وحينئذ لم يثبت نبوة احد من
الانبياء والقول بان العلم حينئذ يحصل بخلق العلم النظر
او بالاهام بانه بنى حق او على ان معجزة الله والى على
مدعاه مستبعد مثله لغير النبي وخلاف العادة كما اعترفت
به في محبة العادة وان كان المدرك غير ما ذكرنا فالاصل

عنده على انه اذا جاز واحتمل اظهار المعجزة على يد الكاذب
ولم يعلم مانع منه ارتفع الوثوق بالبعثة وبكلام الله تعالى
واشكال غير الفصح العقلي ما ذكرنا ولا يرفع هذا الاشكال وما
دام هذا الاشكال قائماً لا يحصل الوثوق قطعاً واعترض على ما ذكر
في اصل الدليل من لزوم الكذب على الله تعالى بان الكذب في
الكلام النفس مستحيل واجيب بان الكلام النفس لم يثبت
وعلى تقدير ثبوته فنقول لم لا تكون هذه الكلمات المسمومة
مخالفة لما عليه الشئ في نفسه فيعود الاشكال واعتراضنا
بانه لم لا يجوز ان يصرح بعدم كذبه تعالى فلا يرتفع الوثوق
واجيب بانه على تقدير الشبهة يكون حجية السمع بل شجوة
موقوفة على صدق تعالى فلو علم صدقه بالدليل السمعى كان
دورا **المراد** ما يدل على ان الفصح والحق عقليان
انما لو كانا سمعيين للزم من ذلك انهما لا يبيانهما والتالي بال
والمقدم مثله ببيان الملازمة ان النبوة اذا ادعى النبوة و
اراد ان يظهر المعجزة كان للدهى حق ان يتبع من النظر الى
المعجزة بان يقول لا يجب على اتباعك الا اذا علمت صدقك

ولا اعلم صدقك الا بالنظر الى معجزتك ولا بالنظر في معجزتك
حتى يجب على النظر لان له ان يمنع عما لم يجب عليه ويتحقق
آخر النظر لا يجب الا بقولك وقولك قبل ثبوت صدقك
ليس بحجة ويتقرر آخره لا يجب على النظر في معجزتك
حتى ثبت الشرع اذ لا وجوب على ما هو المضروء الا
من الشرع ولا يثبت الشرع حتى انظر وانا لا انظر ما
لم يجب واما على طريقتنا معاشر العدلية القائلين
بان الحق واليقين عقليان فلا يلزمنا ذلك لاننا نقول يجب
عليه النظر دفعا للضرر المظنون عقلاً وهو واجب
واعرف على هذا الدليل بوجوب قريها بعض المحققين من
المعاصرين القول ان هذا مشترك الالزام لان النظر
وان وجب بالعقل لكن ليس وجوبه ضرورياً بالتوقف
على اعادة النظر العلم مطلقاً وقد انكرها المنيية في الاصل
خاصة وقد انكرها المصنفون ولتوقفه على ان معجزة
الله واجبة وقد حجد ذلك الحشوية وعلى ان المعرفة
لا تتم الا بالنظر وقد منع ذلك الصوفية وعلى ان ما لا

يتم الواجب الالهي فهو واجب ولا يخفى ما عليه لا يقال ما ذكرتم
يتعلق بوجوب النظر في معرفة الله والكلام في النظر في المعجزة
لا نأقول وجوب النظر في معرفة الرسالة منه نعم متوقف
على وجوب النظر في معرفته فيتوقف على هذه المقدمات
ايضاً وكل واحد منها لا يثبت الا بالنظر الدقيق واذ كان
وجوب النظر فطرياً فللمكلف ان يقول لا يجب على النظر
في المعجزة ما لم انظر في وجوبه ولا انظر في وجوبه ما لم
يجب على اذ ما ليس بواجب على لا انظر فيه او يقول
لا يجب على النظر فيه ما لم يحكم العقل بوجوبه ولا يحكم
العقل به ما لم انظر فيه وانا لا انظر في وجوبه ما لم يجب على
لمعرفته الى هنا اشار العبدى ووضحه الشريف و
اجيب عنه اولاً بانه يجب على الله تعالى ان يبين المكلف
المعجزة اذ اللطف واجب على ما هو رأى الاثامتين و
المعتزلة وح لا يلزم الاضام لا يقال للاشاعرة ان
يقولوا اعادة الله جاريته بانه لم يكلف فلا يلزم الاضام
ايضاً لاننا نقول اجراء العادة لا يمكن في اول بني ثانياً

ان وجوب النظر وان كان نظرياً الا انه من النظريات +
 الحولية التي تستقي فطرية القياس فان النظر يحصل
 دفع الضرر وكلما يحصل به دفع الضرر يكون واجباً عقلاً و
 هاتان المقدمتان قطعيتان وانسيان الذهن منهما الى
 النتيجة طبيعي فهو واضح يجري مجرى الضروريات وما
 ذكره من قبيل التشكيك في الضروريات فلا يلتفت اليه و
 المحاصل ان العلم بوجوب النظر ضروري يحتاج الى التنبية
 على طريقه لا يقال المكلف ان لا يصغى الى الكلام النبوي
 الذي اراد به تبيينه ولا ياتم بترك النظر والاستماع اذ
 لا يثبت بعد وجوب اصلاً فلا يمكن الدعوة واشتات النبوة
 وهو المراد بالانجام لانا نقول يجب على الله تعالى اطلاق
 المكلف على هذا البينة وسماحه من النبي لا نه لطف و
 اللطف عندنا واجب وهذا الحمل يجب على الله اطلاقه
 على دعوة النبي واظهار ان المكلف وقوله انظر في مجزأ
 الاعتراض الثاني ان قوله لا انظر حتى يجب على غير صحيح
 لان النظر لا يتوقف على وجوب النظر وهو ظاهر ولو

نظم ان النظر يتوقف على وجوبه لكن قولاً يجب على حتى
 انظر او حتى ثبت الشرع غير صحيح فان وجوب النظر ثابت
 في نفس الامر نظر او لم ينظر ثبت الشرع عنده او لم يثبت
 لان تحقق الوجوب في نفس الامر لا يتوقف على العلم به
 والا لزم الدور لان تحقق العلم يتوقف على تحققه نبي +
 ضرورة وجوب مطابقة آياه لا يقال انه تكليف بالبرهان
 للفاعل وانه باطل اجماعاً لانا نقول ليس من تكليف الفاعل
 المستحيل لان الفاعل الذي لا يجوز تكليفه هو من لا
 يفهم الخطاب كالصبيان او يفرجه لكن لم ينقل اليه انه مكلف
 كالذي لم ينقل اليه دعوة نبي والمكلف في هذه الصورة يفهم
 التكليف وان لم يصدق به وليس التكليف بالتصديق شرطاً
 لتحقيقه والا لزم الدور والمحاصل ان الذي لا يجوز تكليفه
 هو الفاعل عن التصور لا الفاعل عن التصديق والجواب عن
 قوله النظر لا يتوقف على وجوب النظر ان جواز النظر في
 المعين من غير معرفة وجوبه لا يفيد لان النظر اذا كان
 جائزاً فلا يمكن الزام المكلف به وهو معنى الانجام ويجب

عن قوله وجوب النظر ثابت في نفس الامر بانه يلزم منه
تكليف الغافل قوله ليس من المستحيل قلنا هو لم يعلم بتوجه
الطلب ولا معنى لتكليف الغافل المستحيل الا ذلك اذ مجرد
صدور الفعل لا يكفي في الامتثال بل لابد مع ذلك ان
يكون على جهة الامتثال منه ولا يحصل ذلك الا بالنية ولا
نية الا بعد المعرفة ان يمنع النية ما لم يعرف **الوجه الثاني**
انه لم يكن الحزن والقبح عقليين وكانا شرعيين لم يجب معرفة
الله وبطلانه ضرورة وذلك لان معرفة الايجاب متوقفة
على معرفة الموجب ومعرفة الموجب متوقفة على معرفة
الايجاب على زعمهم فيلزم الدور وهو محال وتفصيل ذلك
ان الاشاعرة لما ذهبوا الى ان الحزن والقبح شرعيين قالوا
ان حزن معرفة الله وجوبها انما كان باشر فها حيث
قال فاعلم ان لا اله الا الله فيرد عليهم ان معرفة ايجاب متوقفة
على معرفة بالضرورة كما كان الاضاعة فيلزم الدور واما
على طريقنا معاشر العدلية القائلين بان الحزن والقبح
شرعيان فلما رأينا نعم الله سبحانه علينا ظاهرا متواترة
لا تعد

في
الكتاب الثاني

لا تعد ولا تخص حكم العقل لوجوب شكر المنعم ولما وجب
علينا شكر المنعم لزمننا معرفته حتى نتكلم من شكر بما يليق
به اذ لا يعقل شكر من لا يعرف **الوجه السابع** ما سلكه بعض
المحققين من التأخيرين وقد نقله عنه المعاصر الشريفي قال
ولبعض المتأخرين في الاستدلال مسلك آخر يتعلق في
ذلك بما ملأ الكتاب المجيد من الآيات الدالة على الامر
بالعرفان كالعقل والاحسان والهدى عن المنكر والظلم و
الاثم والفواحش وما يلحق به من الامر بالتفكير والتدبر
والتعقل ونحو ذلك قال ووجه الاستدلال بذلك ان
قاعدتي التحسين والتقيع مبنية على نفى جمادات الحزن والقبح
والقول واستواء الافعال في حد ذاتها وان ليس في نفس
الامر ما هو عدل وظلم وفاحشة ومكرمة وانما كانت
هذه الامور وتمايزت بهذه الخطابات ولا شك انها انما
ترد على امر متدة لدى العقول متمايزة عند الفطر
ولو كان كما زعموا لكان معنى قوله قد امر ربي بالقسط
وقوله ان الله لا يأمر بالفحشاء وقوله انما حرم ربي الفواحش

في
الكتاب الثاني

والاثم امر ربي بما امر به ولا يأمر بما نهى عنه وانما حرم
ما حرم كلاً بل المعنى امر بما هو عدل عند العقول والقطر
ولا يأمر بما هو فاحش عند ها وانما حرم الفواحش والظلم
والاثم لدينا وبالجملة فالمراد ما هو عدل ونحوه ونظم في
نفس الامر وعند العقل كالشك بالثبوت وهل قولهم في
ذلك الا بمنزلة ان يقولوا ان الشك انما كان شياً كائنه
تعالى عنه نعم اذ دار العدل حسناً والفحش والظلم والاثم تجاً
عند العقل باسم الله تعالى ونبيه وكذلك سائر ما تحسنه
العقول وتفهمه ولقد كان من اعلام نبوته انه صلى الله عليه وسلم
بالعرفان وبيهاهم عن المنكر ولو كان كما زعموا لذهب
الاعلام وكان المعنى يأمرهم بما امرهم به وينهاهم عما نهى
عنه انما المدح والثناء والعلم الدال على النبوة هو انما
يأمر به تشهد العقول بحسنه وكونه معروفاً وما ينهى عنه
تشهد بقبحه وكونه منكراً وكذلك ما يحل تشهد بكونه
طيباً وان شئت فانظر الى الاعراب الذي اسلم من غير
اعجاز وقد قيل له عن ابن عباس اسلمت وماذا رايت
فقال

فقال ما امرتني فقال العقل لبيته مني عنه ولا نهى عن شيء
فقال العقل لبيته امر به ولا اهل شيئاً فقال لبيته حرمه ولا
حرم شيئاً فقال العقل لبيته اباحه ومثله في الكتاب
الحديد كثير قال الله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان
وايتا رضى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والمغى لبيته
شعري اذا لم يمنع العقول من الظلم وتحريمه ولم يكن
عند ما في نفس الامر مع قطع النظر عن الشرع ما هو ظلم
ولم يكن بين الظلم وغيره فرق فما هذا الظلم الذي تنزه عنه
تعالى وتقدس حتى توافقت به الايات كقولهم وما رباك
بظلام للعبيد وقولهم ولا يظلم ربك احداً وقولهم ومن
يعمل من الصالحات وهو موثق فلا يخاف ظملاً ولا هظماً
الى غير ذلك اتراه يقول انه لا يتركب ما نهى عنه وهم
قد اباحوا عليه كل شيء الا ما يمنع عقلاً كالجمع بين التقيين
كلاً بل الظلم ظلم في نفس الامر مع قطع النظر عن الشرع
تحقق العقول ومنع منه وهو الذي حرمه على عباده و
تنزهه عنه وذلك كقولنا العبد بما لا يعلم وحرماته

اجبر ما عمل وهو الذي اشار اليه في كتابه العزيز حيث
يقول من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليه ما ومار بك
بظلام للعبيد اى لا يحيل على المسى عقاب ما لم يعلم ولا يعلم
الحسن ثواب ما عمل وقال وما كان ربك مهلك القرى
بظلم واهلها مصلحون يشير الى انه لو اهلكهم لما مع الاصلح
لكان ظلماً فان قلت لا ريب ان هذه الاسماء كالعدل و
الظلم والفاحشة والاثم كانت تقع على المعاني المعلومة
كل واحد منها معنى ومما قصي ما في هذه الايات الدالة
على الامر ببعضها والامر عن بعض وليس فيها ان العقول
ما تحكم بحسب الاول وقبح الثاني واين هذا من ذلك قلت
لا ريب ان وقوع العدل مثلاً انما كان على معنى تحسن
مطلوب ووقوع البواقي على معان محظورة مستقبحة حتى
كانت تلك الافاظ اعلاماً منصوبة بازاء الحسن والقبوح
الطلب والمحض حتى كانه لما قال ان الله يأمر بالعدل و
ينهى عن الفحشاء قال ان الله يأمر بهذا الشيء الحسن المطلق
وينهى عن هذا الامر القبيح المذموم وبالجملة فليس العدل

والظلم

والظلم والفاحشة والمكرمة قبل تعلق الامر والامر سواء
كما ينعم هؤلاء فان قلت ان اردت عند اهل العرف
واصحاب العقول رجوع الى دعوى حكم العقل وان اردت
انفى الايات دليلاً على ذلك فمنوع قلت ان الله تعالى
امر ونهى وانكر وهى ونهى كما يأمر بعضنا ببعض بالامر
وينهى عن المنكر ونهى وتكر ونهى بنحو سنا عن المعاصي
على انها عند قبل امر ونهى وانكار واعاقبه بكانتها
عندنا والاشهر بانها كانت بهذا الاعتبار وهو واضح
لا يكاد يخفى على من خالف الناس وعرف مقاصدهم
اولست اذ ارايت انساناً يعير آخر وينهى عن شيء كما
قال واذا فعلوا فاصبر ان قال قل ان الله لا يأمر
بالفحشاء تقطع بان ذلك ما يغاب في نظرهما ويخطر
انه كان عيباً وعاراً بهذا الخطاب كما ينعم هؤلاء بعدد
الله فان قلت فليكن ذلك لكونه صفة تقيض او لكونه
مفسدة تنفس منها النفوس قلت ان الذي يدل عليه الكلام
ونقصى به المقام انه محظور ممنوع كما هو واضح فان قلت

من الجائز ان يكون حضوره من الشروع السابق فكانه لما قال
ان الله يأمر بالعدل والاحسان وينهى عن الفحشاء والمنكر
قال ان الله يأمر في هذه الشريعة بما امر به من قبل في الشرائع
السالفة وينهى الان عما نهى عنه من قبل وحي فلا يخرج عن ^{السمع}
قلت غير خفي على من له ادنى مسكنة انه انما يريد ان يأمر
في نفس الامر والواقع بما هو عدل في نفس الامر والواقع و
كذا المنهى واین هذا من قول واذا فعلوا فاحشة الآية وهذا
ظاهر كل قل لي اذا لم يكن للمطيع استحقاق للمسيح ^{سبحه}
ولم يحكم العقول ببيع المساواة ولا ببيع خلف الوعود ولم تكن
الافعال معلة بالاعراض كما ينعم هؤلاء فيها ذاتعلق هذا
الذكر الذي ملا الكتاب وعلى من توقعه كقوله ام حسب
الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا
الصالحات سواء مجيهاهم ومما هم ساء ما يكون وقوله ام
نجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ام
نجعل الماتقين كالفسار وقوله انفسهم اما خالقنا كما عشنا وقوله
الحجب الانسان ان يترك سدى وقوله وما خلقنا السماء
والارض

والارض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا وقوله افلا تعقلون
اولا تتكلمون في مواطن لا تكثر تحصى وقوله في الغرفات لهم
فيها ما يشاؤون كان على ربك وهذا مسؤلا وفيهم ضربت
تلك الامثال كقوله مثل الذين كفروا ينفقون اموالهم ابتغاء
من ضات الله وثبتا من انفسهم كمثل حبة يربو اضاربها
وايل قاتت اكلمها ضعفين فان لم يصبرها وابل فطل والله
بما تعملون بصير وقوله ايودا حدكم ان تكون له خبئة من
نخيل واعناب تجرى من تحتها الانهار له فيها من كل الثمر
واصابه الكبر وله ذرية ضعفاء فاصابها اعصار فينا را حشر
كذلك يبين الله لكم الايات لعلكم تتذكرون وليس الغرض في
ذلك كله بنية العقول على ما فطرت عليه من استحسان
الحسن والحكم به ورفض القبيح ونهي عنه تعبه حتى جعل من
لم يتنبه لذلك بمنزلة من لا حسن له فقال صم بكم عي فهم لا
يفقهون واذا تبصرت وجدت كل غيب في الكتاب المجيد
وكل انكار مبني على ذلك انتهى كلامه وبعض المحققين هنا
تحقيق نفيس لا بأس بايراده وان ادى الى المطلوب قال

والحق ما ذهب اليه اصحابنا يعني الامامية وذلك لاننا نجد
بدية الفرق بين بعض الاشياء وانما حسنة مستحقة
للدموع وبعض اخرى انها قبيحة مستحقة للذم اذ لا شك ان
الاحسان بالمظلوم ودفع الظلم عنه امر مستحق للدموع وان
معاونة الظالم ومخارصه على الظلم امر مستحق للذم وان لم
يكن شرع اصلاً وان امثال ذلك كثيرة خارجة عن الحد
والعدد وهذا يبطل مذهب الاشاعرة لكن يبقى قتال
ان يقال ان الحسن والقبح العقلي في بعض الاشياء غير ظاهر اذ
ظاهر ان الامر بالقبح ونهي عن الحسن غير جائز لكن يقولون
انه يجوز ان لا يكون في بعض الاشياء جهة حسن ولا
قبح ومع ذلك امر الشارع به او نهى عنه وذلك لم يبطل
بما ذكر ولا نسلم كونه قبيحاً اذ يجوز ان يعقل الله تعالى ذلك
ليعلم المصلحة من العاصي ويستحق بالاطاعة الثواب و
بالعصيان العقاب واما القول بانه اذا لم يكن في نوع جهة
حسن ولا قبح فالامر به او النهي عنه ترجح بلا مرجح وانه
محال فمع انه لا ينهض على الاشاعة القائلين يجوز الترجيح

بلا مرجح

بلا مرجح يرد عليه انه يجوز ان يكون هناك مرجح آخر غير
الحسن والقبح يوجب الامر به او النهي عنه وان كنا لا نعلم
فالحق في دفع هذا الاحتمال ان يقال انه قد حصل لنا
بملاحظة اكثر المأمورات وانما حسنة ومشاهدة معظم
المنهيات وانما قبيحة الظن القوي ان جميع ذلك مستلزم
ولا يتحقق شيء على خلاف ذلك بل ربما حصل من طريق
السمع وتبع الاخبار يثبت العلم القطعي بذلك اذ في كل
موضع سئل عن الائمة السبب والعلة من كل حكم من
احكام الله تعالى اجابوا بتقدير العلة وتحقيق السبب ولم
يجيبوا قط بان الله تعالى يأمر بالاشياء وينهى عنها
بدون سبب يوجب ذلك على ما ذكر من ذلك الاحتمال
وايضاً قال الله تعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم
النجاسات والظاهر ان المراد ان كلما كان طيباً في الواقع
لا باس الشارع بحل له وكل ما كان خبيثاً في نفسه لا
ينهى الشارع بحرمه عليهم والظاهر من الطيب هو ما لا
يكون فيه جهة قبح لا ما كان فيه جهة حسن وحج ين دفع

احتمال ان يكون ينهي الواجب تعالى عن شيء مع كونه
في نفسه خالياً عن جهة القبح وهو ظاهر لكن بقي احتمال
ان يكون شيء ليس فيه جهة حسن مع ان الشارع امر
به ولم يبطل ذلك بصريح الآية الشريفة لكنك بعد تأملك
في سوق الآية اظن اني حاكماً يبطلان هذا الاحتمال ايضا
فتأمل ثم نقول ان في ذلك البعض لا يجوز ان لا يكون
متابعة امر الشارع ونهيه واجبا عند العقل بل كان
متابعته ومخالفته سواء عند العقل وذلك لاننا علمنا
حسن بعض الاشياء وقبحها يد بغيره كذلك نجد وجوب
المتابعة وحرمة المخالفة وان لم يكن كذلك لم يستحق
الثواب بالمتابعة ولم يستوجب العقاب بالمخالفة بل ليس
الا مثلاً ان يأمرنا احد من افراد الاصلان الذي لا يجب
متابعته علينا فظاهر اننا بمتابعته لا نحقق الثواب
ومخالفته لا نستوجب العقاب فلا يجوز ان يكون ذلك
من الشرع ولا لتسلل والمحال ان حكم العقل بذلك
ظاهر مكشوف لا مجال لتكاده واذا كان العقل حاكماً

بحسن

بحسن المتابعة وقبح المخالفة في ذلك البعض ايضا
فيثبت البر ما هو المقصود الاصل هو ههنا وهو ان جميع
ما حكم الله تعالى فيه بحكم العقل فيه بحسن او قبح وان كان
بسبب حكم الشارع فيه والمناقشة بانه يجوز ان يكون
الواجب تعاقداً حكم بوجوب بعض الاشياء او تحريمها
بسبب فاسدها سهل اذ لا فائدة معتمدة في تحقيقه بعد
العلم بان كل ما يحكم العقل بحسنه او قبحه يجب ان يكون
عنده تعاكساً وان بعد حكمه تعالى في كل شيء بحكم
العقل بانه لا مجال الا للامتثال والله اعلم بحقيقة الحال
واعلم ان المعتزلة قد ذكروا في تعريف الحسن ما يستحق
فاعله الثواب وفي القبيح انه يستحق فاعله العقاب ونحن
نقول انه لا شك ان بعض الافعال كذلك هي بحسنة
يحكم العقل قطعاً انه لو ثبت فاعله من حيث هو فاعله
مع قطع النظر عن شيء اخر كان مستحقاً له ولم يكن
ذلك الثواب واقعاً غير موقعه وان بعضها بحسنة
يحكم العقل جزئياً بانه على وجه لو هو قبح فاعله من حيث

انه فاعله لكان مستحقاً لك العقاب ولم يكن ظاهراً
 قطعاً لكن يجوز ان يكون ذلك معارضاً بافعال اخرى تجب
 حبس ذلك الثواب او العقاب او يكون الواجب تضافات
 خيرا متنع عنها العقاب بسبب ارتكاب هذه القبائح ولا كلاً
 فيه جهنماً واما ذلك فهو في جميع الافعال فغير معلوم
 اذ يجوز ان يكون لبعض الافعال جهة حسن او قبح وجب
 ذلك امر الشارع به او نهي عنه لكن لم يكن بحيث يستحق
 فاعله الثواب او العقاب بسبب انه فاعله او تارك
 له وان استحق الثواب بسبب امتثاله لاحد ذلك تعالى
 به او نهى عنه والعقاب بسبب مخالفة الامر او نهى
 بل نقول انه لا يلزم ان يكون مستحقاً للثواب بسبب
 بسبب امر الله تعالى او نهى اذ كل ما امر به لا يكون حسناً فيه
 فائدة ونفع ولا شك ان هذا لا يرجع اليه تعالى تعالى عنه بل
 الى العبد ولا ريب انه اذا امر احد بامر فيه نفع للمأمور فلا
 يلزم فيه عوض على المشقة الحاصلة للمأمور من فعله بل يكفيه
 النفع المترتب عليه بحيث يوازن في المشقة التي في الفعل ومقاماً
 ويحتملها

امثالهم

ويحتملها العقل ولا جله وكيفيات منها عليه ما شاهد من
 ان الطبيب اذا كلف المريض بشرب دواء كره فيه شفاؤه و
 خلاصه من المرض فلا يلزم عليه عوض على المشقة الحاصلة
 للمريض من شربه تعالى هذا لا يحكم في شيء من الافعال بانه
 لا يستحق فاعله الثواب او العقاب البتة ان يحتمل عند ان
 يكون المنفعة والضرر الذي فيه كافي له او عليه ولا يحتاج الى
 زيادة بل يجوز ان يكون نفس العقل كافاً او نقصاناً لفاعله
 فلا يستوجب فعله ثواباً ولا عقاباً نعم يحكم العقل في بعض
 الافعال الحسنة بانه اذا لم يكن فيه منفعة عائدة الى فاعله
 بحيث يجبر المشقة التي فيه لكان مستحقاً للثواب وكذا يحكم
 في بعض الافعال القبيحة بانه اذا لم يكن فيه ضرر يوازى نفعه
 لكان فاعله مستحقاً للعقاب ويكون ان يكون من ادم من مستحقاً
 الثواب والعقاب هو هذا ولا يبعد ايضا ان يدعى حكم
 العقل في بعض الافعال باستحقاق الثواب والعقاب بناء
 على علمه بضرورة عدم تحقق نفع او ضرر فيه يوازن ما في
 فعله ويشبه ايضا ان يكون من ادم من الثواب والعقاب هو

ما يقع النفع والضرب الذي يكون في العقل وبالجملة ان الكلام
فيه قليل الجدد والعمدة في المقام هو اثبات الحسن والقبح
بالمعنى الذي ذكرناه ولا حاجة ممة الى تحقيق ترتيب الثواب
والعقاب كما لا يخفى ^{لعل} ثم ان الحق ان اكثر الاعمال تنصف
بالحسن والقبح بوجوه واعتبارات عارضة لا بدلية ولا بسبب
صفة لازمة لذاته ولا يجوز ان يكون جميعها كذلك هكذا ينبغي
تحقيق هذا المقام والله الموفق للمرام انتهى كلامه سره
اصح الاشاعرة القائلون بان الحسن والقبح شرقيان لا عقليا
بان افعال العباد اضطرارية ولا اضطرارية لا تنصف بالحسن
والقبح العقلين فالاعمال العباد لا تنصف بالحسن والقبح
العقليين اما الملازمة فقد قدرت بوجه **الاول** ان فعل العبد
لو كان اختياريا لا يحتاج الى مرجع ونقل الكلام الى ذلك
المرجع اى الى عقله فان كان اختياريا تسلسل والاثبت
الاضطرار **الثاني** ما ذكره العضدي من ان فعل العبد ان
كان لازم الصدور بحيث لا يمكن الترتك فذلك بالاضطرار
وان جاز وجوده وعدمه فان انتفى الى مرجع فلنا هو مع
مرجع

والله اعلم

والله اعلم

باب

مرجع امان يكون لازم الصدور او جازية فان كان لازما
ثبت الاضطرار والى فلا بد من مرجع فتسلسل وان لم ينتقل
الى مرجع بل كان بحيث يصدر عنه تارة ولا يصدر عنه اخرى
مع تساوى الحالين من غير تجد راس من الفاعل فهو التفاضل
لا اختيارى واذا لم يكن اختياريا لا يوصف بحسن ولا بقبح
اجمعا اما عندنا فظاهر واما عندكم فلان الحسن والقبح من
صفات الفعل المتكمن منه **الثالث** ما ذكره بعض المتأخرين
وهو ان وجب صدور الفعل فلا اختيار والافلا صدور
لما تقر من ان الشئ ما لم يجب لم يوجد **الرابع** جميع ما
يتوقف عليه العقل اذا تحقق فاما ان يلزم الفعل او لا وعلى
الاول يلزم الاضطرار وعلى الثاني يلزم تخلف المعلول
عن علته النامة **الخامس** ان العقل الاختيارى ما لا يقع الا
بارادة فان كانت من فعله ايضا تسلسل وان كانت من فعل الغير
لزم الاضطرار هذا خلاصة ما قدموه في تقرير هذه الشهادة
التي يلزم منها الجبر **الجواب** عن هذه الشهادة من وجوه **الاول**
انها مضادة على المطلوب وتا بدلية لان يستدل بها على الوجه ^{المجرب}

لانا نقول هكذا افعال العباد تنصف بالحسن والقبح وكلما تنصف
بالحسن والقبح فهو اختياري فافعال العباد اختيارية والمقد
بديهيان فانه بالبديعة يقال لمن اكرم الفقراء ورحم الضعفاء
وتصدق على المساكين وواسى الفقراء به ووصل ارحامه
وبر والديه واكرم اقاربه وحسن الابار وخطى الاسرار وادق
الاشجار وقام الليل وصام النهار انه فعل فعلاً حسناً و
يقال لمن استباح الفروج وقتل النفس وهدم المساجد
ضرب والديه وقطع ارحامه واهان اقاربه وبال في الكعبة
واستنجن بالقرآن الشريف واغتال الناس بكل خيلة انه فعل
فعلاً قبيحاً ومكرو هذا مكابرة بالبديعة والاجماع متوافقة
ان الذي تنصف بالحسن والقبح انما هو الاختياري دون
الاختصاص **الثاني** ان هذه الشبهة معارضة للبديعة والوجدان
ومخالفة للسنة والقرآن فانه قد تضاعفت الايات وتواترت
الروايات على ان المطيع مستحق الثواب والغاصي مستحق
العقاب وذلك يقتضي كون افعال العباد اختيارية لهم حتى
انهم يتوجهون العقاب على المعصية ولو كانوا مجبورين

ثالثاً

على الافعال القبيحة كالزنا والقتل ونحو ذلك ومع ذلك يقال
عليها للزم الظلم في حقه نعم وهو ضرر منه مقلد ونقلنا
وسنة وما احسن ما قيل في هذا المعنى الفاضل في اليم مكتوب
وقال له آيات آيات ان تبطل بالماء **الثالث** انها تشكيك في
الضرورية فانا بالبديعة نفق بين حركة المختار والمقتض
والصاعد بالارادة والهادي بغير ارادة والمنكر للخرق بين
ذلك مكابر والقول بان الضرورية انما هو وجود القدرة لا
تأثيرها وهو المعبر في الاختياري بمعنى ان المعلوم بالضرورية
هو ان للعبد قدرة في مثل الصعود دون المصبوط اما ان
قدرته مؤثرة فيه ليكون اختيارياً فلا مرد ودلان وجود
الاختيار بدون التأثير كعدمه ووجوده وعدمه مع سواء
الرابع ان هذه الشبهة منقوضة في حقه نعم من دون تغاير
اصلاً حرفاً مجرف مع ان جميع الملل تفتقوا على انه قادر مختار
وما يقال من ان تعلق ارادته قديم فلا يحتاج الى مرجع مجد
فهو فاسد ايضاً لانا نقول ان تعلق الارادة بالقدم ان كان
لازم الصدور عنه نعم بحيث لا يمكن الترتيب فواضح انه غير مختار

والنكاح جائزا وجوده وعدمه فان انقصر الى مرجح منع
المرجح يعود التقسيم فيه بانه ان كان لازما جاء بالاضطرار
وان لم يكن لازما فيحتاج الى مرجح آخر وهكذا الى ما لا نهاية
له فيلزم التسلسل وان لم يقتصر الى مرجح بل كان يصدر منه
تارة ولا يصدر اخرى من دون مرجح في المحالين وصدق
امر من الفاعل فهو اتخا في فلا يكون اختياريا ايضا **الخامس**
ان من الاشاعة والمعتلة قد اجمعوا على ان التكليف لا يكون
الا للختار وعلى هذه الشبهة لو كان فعل العبد اضطراريا
لزم ان لا يكلف العبد اصلا لعدم وقوع التكليف لغير
الختار وان قيل يجوز فلا حسن ولا بئع شرعا ولا عقلا
وما يقال من ان وجود الاختيار كاف في الشرع بمعنى انه
لا يحتاج الى استقلال العبد بالايجاد والتأثير وعندكم
لولا استقلال العبد بالفعل وتأثير قدرته ليقع التكليف
عقلا فباطل بما سبق من ان وجود الاختيار بدو
التأثير وعدمه على السوية **السادس** ان المرجح للفعل او
الترك هو الارادة ولا تسلسل لان المختار من كان فعلا
بالارادة

بالارادة لا من كانت ارادته بالارادة ايضا والذي يشهد
بذلك الوجهان فان فعلنا لا يكون الا بالارادة لكننا نريد
بلا ارادة لان الارادة معنى اعتباري انتزاعي لا يحتاج
الى المؤثر وتقرير آخر اوضح من الاول وهو ان المرجح
للفعل والترك هو الارادة المنبثقة عن كون الفعل مصلحة
او مفسدة ولا تسلسل لان كون الشيء مصلحة او مفسدة
امر اعتباري انتزاعي لا يوصف بكونه من فعل العبد او
فعل الله ولا يحتاج الى مؤثر **السابع** انا نقول المختار لا
يختار بغير مرجح وبعد ما تحقق في نظره ما هو مرجح
عنده وان لم يكن واقعيا يختار بالنية وباختياره وارادته
يصدر عنه المنة الا انه قادر على خلافه وتمكن منه و
تحقق الصدور لا ينافي القدرة على الخلاف والمحصل ان
وجوب الفعل عند وجود المرجح وامتناعه عند عدمه لا
ينافي الاختيار فان الوجهان شاهدا بان القادر المختار
يفعل عند وجود المرجح ولا يفعل عند عدمه ولكن بحيث
اذا اشار في الاول ترك واذا اشار في الثاني فعل فان

وجود المخرج لا يكون سائبا للقدرة على الفعل ويؤكد
هذا استمرار القدرة والاختيار إلى حين صدور الفعل
او المخرج وكان هذا الجواب هو الذي اراده العلامة
الطوسي والحلي ان وجوب الاختيار لا ينافي الاختيار
وسيجب له زيارة تحقيق في **المقام الثامن** ان جعل هذه
الشبهة دليلا على كون الحسن والقبح ليسا بعقليين دليل ^{خاص}
من المدعى لان غاية ما في شبهة الجبر هو عدم التصانف
افعال العباد بالحسن والقبح وخروج هذه القاعدة عن
كونها مذكرا للاحكام الشرعية الفرعية ومن المعلوم بداهة
ان المزمع من دعوى ان الحسن والقبح عقليان والذي
مصدق له انما هو تعريف افعال الله تعالى شأنه هذا
لندكر ما وقفنا عليه كلام ^{منهم} علماء الاعلام الذين هم من اهل
النقض والابرام فان هذا المقام من منزل الاقدام قد
صلت فيه العقول القوية وزلت فيها اقدام الفحول ^{للسقيمة}
حتى التزم بعضهم في الشئ من هذه الشبهة جواز التمسك
بلامرهم قال لاخر في العجبة عن حمل الشبهة بعد

شوك

بعد ثبوت الحق بالبينه والاول ظاهر البطلان قد قام على
خلافه البرهان والثاني اعتراف بالعجبة **قال العالم** الحق
والخير المصدق مولانا حين الخوض في قوة في هذا
المقام على ما نقله عنه ولله الفاضل مولانا جمال الخوض
في حواشيه على المختصر ما نصر ان الاضطراب الذي لا
يحكم العقل بحسن فعل يصعد معه ليس هذا المعنى الذي
لزم لانت اللزوم ما ذكره ليس الا انه يجب صدور ^{الفعل}
من العبد وجود الاختيار والارادة فيه ووجودهما
فيه ليس باختيار فلا نسلم ان هذا هو الاضطراب المذكور
بل الاضطراب المذكور على احد وجهين اما بان يصدر ^{الفعل}
من الفاعل بدون شعور وارادة كما يصدر عن الطبايع
واما بان يصدر منه مع الشعور ولكن بقدر قاصر وجبر
جابر مثل ان يأخذ احد يد احد ويغري بها رجلا اما اذا
صدر فعل من فاعل يكون عالما به وبمصلحته باعثاله على
فعله حتى لو لم يكن له ذلك العلم بل كان له العلم بمصلحته
تركه لما فعله بل تركه لا جل علمه بمصلحته تركه فليس هذا

اضطراباً أصلاً وان كان صدور الفعل بعد حصول ذلك
 العلم بطريقين الوجوب والضرورة سواء كان حصول العلم من
 نفسه اولاً فان قلت هذا محذور اصطلاح اذا اضطررنا على ان
 مثل هذا الفعل يسمى اختيارياً لا اضطراباً والقسامين
 الاولين يسميان اضطراباً وبين ولا فني الحقيقة لا فرق
 بين الاقسام فيما يتعلق به عرضاً من عدم جواز تعلق
 الحسن والقبح والمدح والذم والثواب والعقاب كيف ولو
 كان بعد حصول العلم بمصلحة محرم يجب ان يصدر ذلك
 المحرم عن الفاعل فاني ذنب للفاعل في ذلك اذ ليس له
 ذنب في حصول العلم أصلاً ضرورة اتفاقاً سواء قيل ان
 حصوله منه بالاجاب او لا وبعد حصول العلم لا يمكن ان
 يمنع صدور الفعل بل يصدر البتة فاني معنى كونه
 الفاعل مذنباً ومستحقاً للتوبيخ واللوم والعقاب كل
 ذلك بمجرد العلم والارادة من جملة اسباب الفعل
 وهل هذا الا مثل ان يكون لرجل ثلاثة عبيد هم
 احدهم بالعلم والاخر بالارادة والاخر بالفاعل ثم شتد

جلاً

جلاً على وسط العبيد وكان رأس المجمل بيده فحذبه بحيث
 سقطت العبيد وكان سقوط العلم مستلزماً لسقوط الارادة
 وسقوط الارادة مستلزماً لسقوط الفاعل فهل يجوز ان
 يضرب السيد الفاعل لاجل سقوطه باعتبار ان الارادة و
 العلم كائناً في جملة اسباب سقوطه وهل يجوز عاقل مثل ذلك
 قلت لو كان محذور العلم سبباً موجباً للارادة له وللفاعل كما
 الامر كما ذكرته لكنه ليس كذلك بل بالمصلحة مثلاً يصير في بعض
 الموارد سبباً موجباً للفعل ان قلنا ان الارادة ليست المشي
 الداعي او للارادة ان قلنا انها غيره وفي بعض الموارد لا
 يصير سبباً لاحد هاتين الصالح والطالح مشترك في العلم
 بمنفعة الخير وذلك العلم يكون في الطالح سبباً موجباً لشره
 الارادة الموجبة فلا يكون في الصالح كذلك في هذا الامر هو
 الذي يوجب كون الطالح مذنباً مستحقاً للوم والعقاب
 دون الصالح فان قلت خاصل ما ذكرته يرجع الى ان حصول
 العلم بمصلحة الخير مادة الطالح لما كان موجباً للشرب وارا
 دون مادة الصالح فلا جرم يكون لما دته مدخل في حصول

الشرب فيكون الذنب والتوبيخ لاجله وهذا ليس بصحيح لان
لان ذات الطالح اذا كانت موجبة لفعل المحترم بشرط حصول
العلم بنفعه سبيلاً مستحقاً للثوم والعقاب ومن قال الشيء
بان الذات لا بد ان يكون لها مدخل في حصول الفعل حتى
يكون مستحقاً للثواب والعقاب والعجب ان جمهور اهل
العرف اذا حاولوا المبالغة في ذم احد او مدحه يقولون ان
ذامه كذا كذا ثم اذا وصلوا هذا المقام بعدونه مستنكراً و
يشهرون عنه ولو قيل انا لا ننكر ان يكون للذات مدخل في
حصول الشر والخير ويكون الفاعل مستحقاً للثواب والعقاب
والمدح والذم لكن ننكر ان يكون موجبة لها بشرط العلم ومع
ذلك كان الامر كذلك قبل اذا تأملت يظهر لك ان الوجوب
واللزوم ايضا لا ينافي ذلك بل يؤكد ويجتهد ولنفرض
لك مثالا للتوضيح والتبيين فنقول هلا تعرف انت و
جميع اهل العقل بانه اذا كان احد بحيث يقدم على القبيح
بادني سبب فهو اسوء حالاً ممن يقدم عليه بسبب اقوى
منه وهكذا مثلاً اذا كان احد بحيث لا يقدم على قتل نفسه

ويشهر

ظلاً

ظلاً بحيث اعطاء دينار ومن لا يقدم باعطاء الف دينار
فهو خير ممن يقدم عليه بحيث اعطاء دينار ومن لا يقدم
عليه باعطاء الف دينار بل باعطاء الالف الالف دينار وهو
خير ممن يقدم عليه باعطاء الف دينار وهكذا فاذا كان احد
بحيث لو اعطى له جميع خزائن الارض لا يقدم على القتل فلا
مثل ان لا يجدد بالمدح والثناء ممن لم يكن كذلك ولا
ايضاً انما اذا كان الشخص المذكور بحيث يجوز ان يصدر عنه
القتل بسبب اعطاء خزائن الارض فهو ليس في مرتبة ما
اذا كان يمنع عنه الاقدام المذكور بسبب ذلك الاعطاء الا
ترى ان كافة ذوي العقول يقولون في مقام المدح ان
فلاً نأجبك اذا اعطى له خزائن الارض يمنع ان يقدم
على القبيح فظهر ان الذات كلما كانت اقرب من ان تمنع
عنها صدور القبيح كان اكمل واولى واذا بلغت حد
الا ستناع فبالطريق الاول وبعد التأمل فيما ذكرنا ثبت
لنا ان كون الذات موجبة لفعل الحسن والقبيح بعد حصول
العلم لم يمنعها لا يقدم في استحقاق المدح والذم والثواب

والعقاب بل يؤكد ويجعله كما اشرنا اليه فان قلت اذا قاله
الشخص الذي فرض ان ذاته موجبة لفعل القبيح بعد حصوله
العلم له بنفسه في مقام الاعتذار عن فعل القبيح وطلب
التقصي عنه انى كيف اصنع وما الحيلة في الخلاص عنه
فاني لو اردت ان لا افعل القبيح لما امكن لي وبصيرت
ذاتي القبيح البتة ثم فالجواب عنه وكيف يجوز العقل في
هذه الحالة لوم مثل هذا العاخر المبطل الاسير بيده
الامارة بالسوء فضلا عن عقابه قلت لو فرض مثل هذا
القول منه فهو قول باللسان منه وحده وليس بقلبه منه
عين ولا فيما اشراد لو كان اهد بحيث يريد ان لا يفعل
القبيح لا يفعله البتة الا اذا كان مجبوراً بالمعنى الذي
ذكرنا سابقاً وهو خارج عما نحن فيه وكذا لو كان اهد في
طلب التقصي عن القبيح والحيلة في تركه لما كان يفعله اذا
كان مخلى مع طبعه فالشخص المفروض الذي يفعل القبيح
وان كان فيه مخلى وطبعه ليس بميل طبعه بل اجاز ماله
جانب ترك القبيح البتة ولا يهتم طلب الطريق للتقصي عنه

والحيلة

والحيلة في الخلاص من تركه ولو كان كذلك لما كان هذا الشخص
المفروض بل كان الشخص الذي لم يبت ذاته موجبة لفعل
القبيح بعد حصول العلم بمنفعته وهو ظاهر فان قلت اذا
جعل الله ذاته كذلك فكيف يجوز بعد ذلك اللوم والعقاب
منه تعالى للشخص المذكور على فعل القبيح قلت ما جعل الله تعالى
ذاته كذلك بل جعلها موجودة فان كون ذاته كذلك ليس
بجعلها بل من لوازم صهيته فان قلت لم اوجد الله تعالى
مثل هذه الذات قلت لايجاد مثل هذه الذات اذا كان فيه
مصلحة ليس قبيحاً انما القبيح جعل الذات كذلك وقد عرفت
ان لا مدخل فيه للجعل واما انه اى مصلحة فيه فهو من
اسرار القضاء والقدر التي نفى عن الخوض فيها ولم يبر
في الكشف عنها فان قلت الشخص الذي بعد رده القبيح على
النحو الذي ذكرت فعلم القبيح على جميع احواله ان يكون
ظلاً على الغير والثاني ان يكون ظلاً على نفسه والظلم على
الغير ايضاً يستلزم الظلم على النفس فتكلم على الوجهين جميعاً
فنقول كلما كان ظلاً على الغير باعتبار نفسه لا باعتبار لارده

لانه داخل في الوجه الثاني ونشكك عليه يمكن ان يقال فيه انه
اذا كان مصلحة في ايجاد شخص بعيد منه ظلم على الغير على
النحو الذي ذكرت لا فساد ولا قبح فيه اذا وصل الى المظلوم
عوض ذلك الظلم من المنفعة والثواب بقدر ما يؤثر في
العقلاء على ذلك الظلم واما ما كان ظلماً على النفس سواء كان
لزاماً من الظلم على الوجه الاول والا فخذ ايضاً على وجهين
احدهما ان يكون ذلك الظلم يصل اليه من النفع اما باعتبار
استحقاقه له لا جليل فعالة الحسنة او تفضلاً ما يوارى الضرر
الذي يصل اليه باعتبار مكافاة ظلمه او ازيد بحيث يؤثر
العقلاء عليه فاجاب عن مثل هذا الظلم ايضاً يمكن ان يقال انه لا
فساد فيه اذا اقتضته مصلحة وليس لهذا الظالم ان يقول
لموجد حين الذم والعقاب لم اوجدتني او ابتليتني بهذا
البلاء وثانيهما ان لا يكون كذلك بل يكون ضرره اكثر مما في
الكافر المستحق للعذاب الدائم فاجاب عن مثل هذا لا يخلو عن
اشكال لانه وان صححت جوان استحقاق الذات للعقاب
باعتبار فعل القبيح وان كانت الارادة الموجبة للفعل ناشئة

منها

منها بطريق اللزوم لكن بعد السؤال باق بان مثل هذا الذات
المفروض له ان يقال لموجد حين الذم والعقاب انا ما كنت
راضياً بالوجود فلم اوجدتني وابتليتني بهذا البلاء العظيم مع
علمك بان ذاتي كذلك وليس عدم رضائي هذا ناشئاً من
سفا هيئتي وقله عقلي بل كل العقلاء يؤثرون العدم على
مثل هذا الوجود الذي يكون تمتعه نورا يسيراً وبلاؤه كثيراً
طويلاً فتح فالجواب عنه وما وجه الخلاص فيه قلت ان كان
الامر كما ذهب اليه بعض من ان الكفار لا يعذبون ابداً
بل يخلصون منه اخرا وان لم يخرجوا من النار لكن يحصل لهم
خالة يلتذون بسببها من النار كما تمتد في الجواب ظاهر
اذ كل عاقل يرجح الحياة الدائمة وان كان مبتلى في بعض اوقاتها
المتناهية بالعذاب الشديد مع حصول اللذة الطويلة المستمرة
الدائمة الغير المتناهية التي لا تم فيها بعد على العدم ويؤثرها
عليه البتة ولا ينكرها الا سفيه جاهل وان كان هذا بالاطلاق
مناهي الضرورة الدين ومخالفاً لجماع المسلمين فتح فاما ان
يقال انه بعد ما ثبت ان الكافر والعاصي يصح استحقاقهما

للعقاب وان كان لذاتها مدخل في حصول الكفر والعصيان على
التخوّل المذكور فالعقل يحكم بان ايجادها لا ضاد فيه اصلاً بعد
ان لم يجعل ذاتها كذلك وان علم موحد هاهنا يصدر عنها
لذاتها امور يستحق بها العقاب الذاتي لان صدور هذه
الامور قد فر من انه باختيارها ويستحق العقاب والذم
عليها ويقال ان نعمة الوجود نعمة لا يوازيها نعمة فمن كان
متلبى بالعذاب الدائم فنعمته الوجود راحة عليه ومؤثرة
عند العقلاء او يقال كما يقول الحكماء ان مثل هذه الشرور
قليلة بالنسبة الى الخيرات الكثيرة التي في العالم ولا رمت في وجود
العالم لا بد وترك الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير فلا
جرم يلزم وجودها في الحكمة بالعرض وذات المبادى تنظر
مع كونه محض الوجود والخير يبيع ان يستلزم خيراً قليلاً لا ذراً
لخير كثير بالعرض ويمثلون لذلك مثلاً هو ان من اراد
بناء بيت فلا بد ان يبيع موصفاً للخمر ولا يبيع الاثمن
عليه بانه لم يبت هذا الموضع للخمر فعذا ظم عليه او يقال كما
يقول الصوفية ان لكل اسم من اسماء الله تعالى الحسن مقتضى

ومظهر

ومظهر تلك النفوس المتبلة بالعذاب والقهر مظاهر
اسمها القهار ونحوه كما قال الغارف الشيرازي على طريقتي
الحكمة والمصوف دركار خوانه عشق از كونا كزير بهت آتش
كه آب سوزد گر بولهب بناشد وهذه الاجوبة كلها لا تخلو عن
شيء مما الاخيرين وخصوصاً الاخير اما طريقتي الحكماء فلا بد
العقل من ان يحسن الايام شخص ليكون غيره في راحة و
سرور وكيف يجوز ان يكون ذات الواجب تقمع كونه
محض الوجود عندهم ويجب الخير مستلزماً لمثل هذا الامر
ولو جوز مثل هذا المحذور ان يكون ذاته تكملاً مستلزماً
لشرور كثيرة اما مساوية للخيرات او ازيد منها من دون
تفرقة اصلاً والفرق بين الشر القليل والكثير فيما نحن فيه لا
وجبه قطعاً نعم لو صح احد الاجوبة الثلاثة السابقة على
طريقتي الحكماء وعن الشبهة المذكورة ثم اوردت شبهة اخرى
هي انه كما ينبغي ان لا يكون شر في العالم اصلاً لان
ذاته تقمع عين الوجود ومحض الخير والوجود مستلزم للحجج
وجود في العالم اما بواسطة اوبلا واسطة واستلزام

مثل هذا الذات للشر غير معقول في كلام الحكماء في دفعها
مقبول ولعلمهم ايضاً اوردته في هذا المقام والفرق بين
المقامين واضح فنقطن واما طهري الصوفية ففساده ظاهراً
اذ لا يرجع محصله الا الى ان ذاته تقع باعتبار صفة من صفاته
العلوية تستلزم عذاب شخص دائماً وهذا مما لا ينبغي ان يقع
به جاهل فضلاً عن ما قل تعالى الله عما يقول الجاهلون ولعلمهم
ارادوا به غير ظاهر فيقالوا الى باطنهم ثم لا يخفى ان الشبهة
التي ذكرنا لا اختصاص لها بطريق المعترلة القائلين بان
الشيء ما لم يجب لم يوجد كما ترا في بحسب الظاهر لانه على
تقدير ان يكون الفاعل المختار مختاراً في فعله من دون وجه
ولزوم اصلاً ايضاً يحكم العقل بانه لا يحسن من الحكيم القادر
العالم بعواقب الامور ان يوجد احد يصير منه افعال
يستحق بها العقاب الدائم سواء قيل ان فعله تعالى لصحة الاجل
غير هذا الشخص او لا وكون صدور الفعل منه بالاختيار
دون الوجوب والزم لا يؤثر في حسن اليجاد المذكور اصلاً
ولو فرض انه مؤثر لكان الاختيار مع الوجوب واللزوم ايضاً

مؤثراً

مؤثراً كما ذكرنا في الجواب الثاني من الاجوبة المذكورة من
دون تفرقة قطعاً والمحصل ان هذا الجواب ان كان معقولاً
على الوجهين معاً والا فلا بل نقول لافرق في التحقيق بين
الاختيارين في اصل استحقاق الثواب والعقاب ايضاً مع
قطع النظر عن الشبهة المذكورة وان كان يتبادر الى اوهام
العامية الى الفرق بينهما بل لا يجد ادعاء الفرق على كس
ما يتبادر الى اوهام بحكم حاكم العقل الصريح بانه الله على هذا
الرأي ان الاختيار غير مشوب بوجوب ولزوم اصلاً لا يكون
صدور الفعل من الفاعل عند التأمل والرجوع الى الانصاف
والعدول عن الخلاف والميل الى الوفاق الا بطريق الالتفات
فلا من يرد للصالح على الطالح بحجة دانه انفق منه ان فعل
فعلاً صالحاً ودونه وكذا الاخر بتركه في وقت فعله الفعل
الحسن عليه في وقت فعله الفعل القبيح لانه في هذا الوقت
انفق هذا وفي ذلك الوقت ذلك وظاهر ان محض هذا
الامر لا يوجب مزية ولا استحقاق بناءً او ثواب للصالح لا
يستوجبها الطالح ولا في وقت اخر بل قد يستوجبان

نقيضها وهذا بخلاف الرأي الآخر لا تعلق هذا الرأي بمرجع
 الى المنية واستحقاق الثواب والعقاب ^{معها} ^{والتفاه}
 في ذاتها واختلاف في حقيقتها ولا شك ان مثل هذا
ستحق لان يكون مصدراً لذلك كما عرفت مشروفاً هذا
 وقد بقي في المقام شئ وهو انه بعد ما عرفت ان
 لا تفاوت في ذم وورد الشبهة المذكورة بين الرأيين بل في
 اصل استحقاق الثواب والعقاب والمدح والذم فح
 نقول ان الخصم في مقام ايراد الشبهة المذكورة او شبهه
 اصل استحقاق الثواب والعقاب والمدح والذم اما
 قابل بالحسن والقبح العقلي لكن لا يقول بان الاختيار مشغور
 بالوجوب والضرورة اصلاً كما هو رأي الاشاعرة القائلين
 بجواز الترجيح بلا مرجح فهو يورد الشبهتين على القائلين
 بالوجوب والضرورة على ما هو رأي بعض المعتزلة اولاً
 فان كان هو الاول فلا يخلوا ما ان يكون قائل بالشرع اولاً
 وعلى الاول لو فرض عدم تمامية الاجوبة المذكورة أساساً
 فنقول معه بعد معارضته بالدلالة القطعية الدالة على

ان الشئ

ان الشئ ما لم يجب لم يوجد ان هاتاهين الشبهتين يردان عليك
 ايضاً بل الامر عليك اشد كما قرنا فاهو جوابك فهو جوابنا
 غاية في الباب ان تكون شبهة نغجن نحن وانك عن
 حلها وعلى الثاني نقول معه ان كان الكلام في المقام
 الاول فان الشبهة وارودة عليك ايضاً بل عليك اشد
 فاهو جوابك فهو جوابنا بعد معارضته بالدلالة القطعية
 الدالة على ان الشئ ما لم يجب لم يوجد وان كان في المقام
 الثاني فلا بد من التمسك باحد الاجوبة المذكورة ولو
 فرض عدم تماميتها فنقول بعد ما ثبت بالشرع بالدلالة
 القطعية وثبت هذا الحكم من الشرع ضرورة فلا تسع الشبهة
 في مقابلتها لا تسع الشبهة في مقابل الضرورة العقلية
 كتبه السوفسطائية ونحوها فلا يقدح عدم القدرة في حلها
 في شئ انتهى المقصود من كلامه قدس سره ومنها ما اختاره
 الفاضل المحقق المولى خليل القزويني قدس سره وتخصيص كلامه
 ان الفاعل المختار لما كان له ان يفعل وان لا يفعل كان
 علته كل من طس في الفعل هو نفسه فلذا منه كافيته في الفعل

ان الشئ
 ما لم يجب
 لم يوجد

وعده نقد يفعل وقد لا يفعل بلا وجوب ولزوم اما بلا
حاجة الى داغ اصلاً كما هو مذ هب الاشاعة او مع حاجة
اليه لكن سواء كان راجحاً في نظره على داعي الطرف الاخر
او سائوياً او مساوياً جوحاً كما هو مذ هب بعضهم وما اورده
بعضهم من لزوم الترجيح بلا مرجح يحتاج منه بان الارادة
ليست امراً موجوداً متوسطاً بين الفاعل المختار وفعله بل
هو امر اعتباري ينتزع من الفعل حال وجوده بل الفاعل
هو ذاته بذاته وقد يفعل وقد لا يفعل اما بلا حاجة الى
داغ او معها كما عرفت اذا كان ذاته بذاته فاعلاً مختاراً
فانه لا يجب صدور الفعل ولا يلزم حج ترجح احد
المساويين على الاخر بل ذات الفاعل رجح وجوده في
ذلك الوقت وفعله ولم يرجح وقت آخر ولم يفعل
بدون سبب آخر لا لفعله ولا لعدمه وهذا ليس
ترجيحاً بلا مرجح بل هو ترجيح بلا مرجح ولا استحالة فيه
وانما الترجيح بدون المرجح هو وجود الممكن بدون
فاعل فانه المحال بدبيعة وانفاً وهو لا يلزم ههنا
ولا يلزم

ولا يتوهم ان اذا لم يكن الارادة متوسطة بين الفاعل وفعله
فلا يكون مختاراً اذ لا سلم ان المختار من تكون الارادة
متوسطة بينه وبين فعله ويفعل بسبب الاختيار والارادة
بل المختار من يكون علماً بما يفعل ويكون له مع ذلك
صفة يعبر عنها بالتكبر من الفعل والترك وهذه الصفة
موجودة في كل حالتي الفعل وعدمه ويفعل ويترك
ذلك الفاعل الكائن بنفسه من دون توسط امر اخر
وبعد الفعل والترك ينتزع من ان الفاعل اختار
ذلك الطرف فوقعه فيكون الاختيار بهذا الاعتبار
امراً انتزاعياً منتزِعاً من الفعل وتركه بعد وقوعهما
لانه صفة حقيقية او اضافية حاصلة في المختار
متقدمة على الفعل والترك وعند هذا لا يلزم اشكال
انتهى باختصار قال بعض المحققين حاصل ما ذكره ان الفاعل
المختار يفعل ويترك من دون تغيير في ذاته وصفاته
الحقيقية او الاضافية للتقدم على الفعل بل انما يتغير
صفة الاضافية التي هي في نفس الفعل والترك او معنى

آخر اتماما آخر عنها او حاصل في مرتبتها ولا يرب غاقل
في انه لا يمكن ان يفعل احد فعلا في وقت ولم يفعله في
وقت آخر من دون تغيير لا في طبعه ولا في عقله ولا في تفكيره
في العواقب ولا في فطنه لبعض الصالح والمفاسد او في
اقتضاء سنة ومنها جه او في صعوبة الفعل وسهولته في
الوقت او في مفاشره او في اقتضاء الفعل والترك ^{وقت}
غير ذلك من الامور وكذا ان يفعل احد فعلا في وقت
ولا يفعل ذلك الفعل آخر مثله في جميع الاحوال والادوار
في ذلك الوقت وهل تجوز هذا الاستحالة صريحة بل
مفسدة فضيحة وليست شعري اى ترجيح لترجيح احد المتشاكسين
بدون مرجح على هذا في الامتناع بل هما متساويان في
الاستحالة وعدمها فاما ان يجوز امعا او يحكم بامتناعها
كذلك ومن المبهمات على بطلان هذا القول انه لا يتم
على هذا انتقاء فائدة التربيية والنصائح والمواعظ
والنشرات والانتذارات والترهيبات والترغيبات
المكررة المتكررة ادخال الفاعل على هذا الرأي بعد

حصول

حصول الف الف ترغيب وترهيب وبشارة وانتذار مثل حاله
قبل بلا تفاوت اصلا كما يظهر بالتدبر ولا شك ان في
القول باستقاء الف الف في هذه الامور مخالفة لعقل كافة
الاذهان بل لجميع الشرايع والاديان اعاذن الله تعالى
وايضاً نقول اذا شئنا احد الى روية شخص والتدكير
من روية فاذا اوعد بالموافاة في وقت فلا شك انه قبل
الموافاة يكون له اضطراب وتؤشيش وتخوف من عدم
تيسر الروية والظفر بالذمة المتمنة بسبب خلفه الوعد
او حصول مانع من مرض او فتور في شوقه ومحنة بسبب
من الاسباب او خلل في حسن ذلك الشخص وجهاله مثل
ذلك فاذا فرض انه قد حصل له العلم اليقيني بانتقاء جميع
تلك الموانع فلا رية في انه يزيل اضطرابه بالحكمة و
يتيقن بحصول الذمة المتوقعة ولولا انه ارتكز في
جميع العقول خلاف هذا الرأي لما كان الامر كذلك
اذ مع جميع انتقاء تلك الموانع ايضا احتمال ان لا يراه
بالاختيار باق بحاله فينبغي ان لا يزيل اضطرابه اصلا

ولو فرض ان يضطرب ويظهر ان سبب اضطرابه خوفه
من ان لا يبراه بالاختيار بلا مانع اصلا لضعف العقلاء
ونسبوه الى الجنون والسفاهة وهو ظاهر انتهى كلامه
ومن الاجابة عن الاشكال المذكور ما اختاره العارف
المحقق ملا صدر اقدس سره حيث قال بعد تقرير الاشكال
والجواب ان المختار ما لا يكون ارادته بارادة والآثار
ان لا يكون ارادته متعين دالة القادر ما يكون بحيث
ان اراد الفعل صدر عنه الفعل والا فلا لما يكون
ان اراد الارادة للفعل فعل والا لم يفعل على ان لا حد
ان يقول ان ارادة الارادة كالعلم ولا كوجود الوجود
ولزوم اللزوم من الامور العجيبة الانتزاعية وتضاعف
فيه جواز الاعتبار لا الى حد لكن ينقطع تسلسله بانقطاع
من الذهن القارض لعدم التوقف العلى هناك في
الخارج انتهى كلامه **الوجه الثاني** ما استدلك به الاشكال
على عدم كون الحسن والقيح عقليين وانما شرعيان قوله
نكاحا وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ووجه الاستدلال

ان هذه

ان هذه الآية قد دلت على نفى التعذيب قبل بعثة الرسل
ولو كان الحسن والقيح عقليين لزم حصول التعذيب قبل بعثة
الرسل وبيان الملازمة ان التعذيب لازم للواجب على تركه
والحرام فعله وانما كانت الاحكام عقلية لم تتوقف على بعثة
الرسل بل يتحقق قبل بعثة الرسل وحينئذ يتحقق لزامها وهو
التعذيب والذم والمدح وقد نفى هذه اللوازم بنفى التعذيب
واجيب من الاستدلال بهذه الآية من وجوه **الاول** تخصيص
التعذيب في الاشياء التي لا تقطع العقول بوجوبها او
بخصرها واتما ما تقطع العقول فيها بالوجوب او بالخصر فيتحقق
العقاب بعث ام لم يبعث لبلوغه في الظهور الى مرتبة لا يبلغ
اليها الا نذاركم عفة الصانع اثره لا يعاقبهم على عدم معرفتها
لعدم ارسال الرسل وحاصل هذا الجواب ان الآية مخصوصة
بالادلة الدالة على حجية العقل وكيف لا تكون خاصة وقص
مراتبها العموم ودليل العقل خاص ينص على كل خبر في جزئ
والخاص يحكم على العام **الثاني** ان المراد بالرسول في الآية هو
العقل المناسبة بينهما في كون كل واحد منهما هاديا وشارعا

والمعنى وما كنا نعذب حتى نعطى عقلاً به يدرك الانسان
منافعه من مضادة **الثالث** انه ليس المراد بالرسول الشخص
الكائن بل المراد منه المنبه للانسان على بعض المضاع والمفاسد
سواء كان هذا المنبه بشراً كما في النبي صلى الله عليه وآله او لا كما في العقل فانه
منبه للانسان على بعض ما يصلح ويفسد **الرابع** ان المراد بالتعذيب
المذكور في الآية هو التعذيب بالعاجل الديني بقرب يبين
السياق لقوله بعدها واذا اردنا ان نضركم فيها ما ترضون
الآية وقوله وكم اهلكنا من القرون من بعدهم وذلك لا ينفي
العذاب الاخر **و** على ترك ما تحكم العقول بوجوبه والاعتقاد
عليه بان الآية لما دللت على انه لا يليق بحكمته ورحمته ان يعزل
العذاب الادنى على ترك الايمان قبل تنبيههم بارسال الرسول
فدلنا على ان لا يوصل اليهم العذاب الاكبر على تركه قبل
ذلك اولى نجاب عنه بان تحقق الحكم قبل البعثة يوجب استحقاق
التعذيب لا وقوعه والنفي في الآية انما هو وقوع العذاب
لا استحقاقه لان القبيح العقلي هو ما يستحق فاعلم الذم
الخامس ان المعنى في الآية انما هو العذاب قبل بعثة الرسول

لا استحقاقه

لا استحقاقه والحكم الشرعي انما هو الثاني لا الاول وقد
يكون نفي التعذيب قبل البعثة للعضو عنه لالعدم الاستحقاق
وقد يكون مستحقاً للعذاب ولكن لا يعذب به الله الا بعد
بيان الرسول ^{لبيان} ليقاض الدليل العقلي والتقلي لطفاً منه
قال المعاصر الشريف فان قلت لو كان هناك استحقاق لوقوع
المستحق بحكم الحكمة فكان نفي التعذيب دليلاً على نفي الاستحقاق
قلنا الحكمة لا تأبى العفو وانما توجب توفيقه الاستحقاق في
الحيز لكن يبقى ان العفو انما يحسن لداع ولا داعي لأمع الكفا
ويجيب بان عدم ظهور الداعي لا ينافي يستلزم نفيه بعد
القطع بالحكم بالاستحقاق لضرة القبح سلمنا ولكن كفى
بالاستحسان وشدة الضرر والاستسلام والتوبة عن صميم
النفوس والرجوع الى الله تعالى عند مشاهدة العذاب يوم
القيامة داعياً الى العفو سلمنا ولكن يكون هذا دليلاً على
التخصيص وعلى زيادة العقاب العاجل **السادس** ما اجاب
به بعضهم وهو ان القبيح ما يستحق فاعلم الذم وهو لا
يستلزم العذاب اذا المتبادر من العذاب ما يتألم به المعتد

والذم قد يكون بالقلب وقد يكون باللسان على وجه لا يترتب
عليه الالم وحاصله ان المنفى في الالة هو العذاب بخصوصه
لا الذم بجميع اقسامه والمدعى انما يتم على التقدير الثاني و
فيه نظر **الوجه الثالث** مما احتج به الشاعر على نفى الحسن و
القبح العقليين انه لو كان حسن الافعال وقيماً ثابتاً بالعقل
لزم سلب القدرة والاختيار عن الله تعالى والتالي باطل
الاتفاق الملبين على انه قادر مختار فالمقدم مثله اما الاول
فانه على ذلك التقدير تكون الافعال مختلفة في نفسها +
بالنظر الى الاحكام فلو كان احد الحكمين راجحاً في الفعل على
الاخر كان الاخر مرجوحاً والحكم بالمرجع خلاف المعقول
فيكون قبيحاً ليشعير عليه الراجح واذا كان ذلك متعدياً
على الله تعالى كان غير مختار فيه ولا يخفى على ذي مسكة
فساد هذا الدليل فان عدم الاتيان بالحكم المرجوح بل
امتناعه لقيام الصارف وهو القبح العقلي لا ينفي اختيار
تعالى ذلك علواً كبيراً الا ترى انه تعالى قد احب على نفسه
وحتم شياء كثيرة وذلك لا ينافي في اختياره سبحانه فيها +

الوجه الرابع

الوجه الرابع مما احتجوا به على نفى الحسن والقبح العقليين انه
لو كان الحسن والقبح ثابتين لافعال في انفسها الامر غير
الطلب لم يكن تعلق الطلب بالفعل لذاته والتالي باطل
بيان للازمة ان تعلق الطلب بالفعل موقوف على
ذلك الامر وما ليس بالذات لا يتوقف على الغير واما
بطلان التالي فلان الطلب صفة ذات اضافية لا تعلق
حقيقة الا متعلقة بمطلوب واجيب بان تعلق الطلب
بالفعل نسبة بينهما موقوفة عليها قطعاً الا ان الطلب لا يمكن
وجوده خارجاً ولا ذهنياً بدون المطلوب متعلقاً به
فلذلك كان التعلق لازماً ومع نقول تعلق الطلب
بالفعل لذاته ان اريد به لا يتوقف على شيء مغاير
للطلب فهو ممنوع كيف وهو يتوقف على المطلوب ايضاً
وان اريد به انه يستلزم اياه بحيث يمتنع انفكاكه عنه
ممنوع ولا ينافي ذلك تعلقه بالمطلوب باعتبار الحسن
والقبح فانه تعالى ذلك التقدير اما ان يجعل تعلق الطلب
على ان يكون للمطلوب هو الفعل الموصوف بالحسن من

حيث هو كذلك وح يكون من تنمة المطلوب فلا يلزم من
توقف التعلق عليه محذور واما ان يجعل غاية للطلب لا
امتناع ايقلان وجود الطلب يتوقف عليه فضلا عن تعلقه
الفصل الرابع في بيان حجج بعض علمائنا الاخباريين على
محجية العقل وذكر الجواب عن ذلك **اجمع** بعض الاخباريين
الناهبين الى عدم محجية العقل بوجوه **الاول** انه يمكن ان
يكون شيء حسنا عند عقولنا قبيحا في الواقع او بالعكس
لكون ما نظنه علة تامة غير تامة في الواقع لفقد شرط او
وجود مانع وعلى هذا لو فرضنا ان عقلا ادرى بحقيقة
فعل فحكم بحسنه لم يجز لنا ان نحكم بصديق حكمه لجواز
عن معارضة جهة اخرى موجبة لفتحه مع رجحان الثانية
على الاولى نعم لو احاط عقل بالعلة التامة فحكم باعتبارها
بالحسن والقبح لقطعنا بصديق حكمه لانه حكم بوجود المعلول
مع وجود علة التامة ولعل قليلا من الاحكام يكون
كذلك اذا كثرت مالا سبيلا الى العقل الا حاطة بحجتها
المقتضية لها **والجواب من وجه الاول** ان القائل بمحجية

العقل

العقل انما يقول بمحجية على تقدير احاطته بالعلة التامة
ولا شك ان العقل لو جاز ان ما ادرى ركه ليس بعلة تامة
لم يحكم بشيء وانما يحكم لوقوع بالعلة التامة **الثاني** انه لو
كان كما يزعم هذا المدعي من انه يمكن ان يكون شيء حسنا
عند عقولنا قبيحا في الواقع لا يقتضي الى انقطاع العقل في
العقائد الواجبة لمعرفة الصانع وعدله لانه يمكن ان
يقال حج لا يجوز لنا ان نحكم بصديق ما حكم به في ذلك لجواز
الغفلة عن معارضة جهة اخرى اقوى منها **الثالث** انه
لو فرض احاطة العقل بالعلة التامة يلزم عدم الحكم بصديق
ما حكم به لجواز ان يكون ما لخصه علة تامة غير تامة وقوله
ان اكثر الاحكام مالا سبيلا للعقل الى الا حاطة بحجتها
مسلم الا ان هذه العلة لا تقتضي تعطيل الدليل لان
من قال بمحجية العقل لم يقل انه يدرك جميع الاشياء او
اكثرها وانما يقول انه محجة في الجملة **الوجه الثاني** كما استدل
به على عدم محجية الاخبار الدالة على انحصار الدليل في
الكتاب والسنة فمنها الخبر المتواتر لعقله بين الفريقين وهو

قوله ص اني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل
بيتي ومنها ما رواه في الكافي بسند صحيح عن سعيد الاعمري
قال قلت لابي عبد الله ع ان من عندنا من يتفقہ يقول
يرد علينا ما لا نعرفه في كتاب الله ولا في السنة يقول فيه
برايا فقال ع كذبوا ليس جائى الاجاء في الكتاب والسنة
وروى في الكافي بسند صحيح عن ابي عبد بن الحر قال سمعت
ابا عبد الله ع يقول كل شيء مردود الى الكتاب والسنة
والجواب اما اوله فبمنع دلالة ما ذكر من الاخبار على الخصار
في الكتاب والسنة وهو ظاهر اذ ليس فيها ما يدل على
الحصر واما ثانياً فاننا لو سلمنا الحصر قلنا الكتاب والسنة
يدلن على حجية العقل كما تقدم من الايات والروايات
الدالة على ذلك والمصرحة باهناك فلا ينافي القول
بحجية الحصر المدعى **الوجه الثالث** بما احتج به بعض الاخبار
على عدم حجية العقل الاخبار المتضاربة بل المتواترة
معنى الدالة على عدم جواز العمل بالرأى والنظر و
القياس فمنها معتبر ع ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع

ترد علينا اشياء ليس نعرفها في كتاب الله ولا سنة
فنظروا فيها فقال لي ع اما انك ان اصبحت لم تؤجروا ان اخطا
كذبت على الله وما رواه يونس قال قلت لابي الحسن ع
بم اوجد الله فقال يا يونس لا تكونن متبدعاً من نظري
برأيه هلك ومن ترك اهل بيت بينه كفر وما رواه
عمر بن تليس عن ابي جعفر ع قال سمعته يقول ان الله
تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج اليه الا امره اسأله في كتابه
وبينه لرسوله ص وجعل من تعدى ذلك الحد حداً وما
رواه محمد بن حكيم في الحسن قال قلت لابي الحسن ع جعلت
فذلك فقمنا في الدين واغنانا الله بكم عن الناس حتى
ان الجماعة مثاليكون في المجلس ما يسأل احد صاحبهم
المسئلة ويحضره جوابها فيما من الله علينا بكم فترجوا ورد
علينا الشيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن اباك شيء فنظروا
الى احسن ما يحضروا وافق الاشياء لما جاءنا عنكم
فناخذ به فقال هي هيات هي هيات في ذلك والله هلك
من هلك يا بن حكيم قال ع ثم قال لعن الله ابا خنيفة ك

يقول قال علي وقلت قال محمد بن حكيم هشام بن الحكم
والله ما اردت الا ان يرخص لي في القياس وما رواه
سماعة عن ابي الحسن موسى قال قلت اصلح لك الله انا
نجتمع فنذكر ما عندنا فايرد علينا شيء الا وعندنا فيه
شيء مستطر وذلك ما انعم الله به علينا بكم ثم يرد علينا
الشيء الصغير ليس فيه عندنا شيء فننظر بعضنا الى بعض
وعندنا ما يشبهه فيقيسه على احسنه فقال وما لكم والقياس
انما هلك من هالك من قبلكم بالقياس ثم قال اذا جأكم
ما تعلمون فتقولوا به واذا جأكم ما لا تعلمون فما هو
اهوى بيده الى فيه الحديث وما رواه مسعدة بن صدقة
قال حدثني جعفر عن ابي رافع عليا قال من نصب نفسه
للقياس لم يرزل دهره في التباس قال قال ابو جعفر
من افترى برأيه فقد دان الله بالادب يعلم ومن دان الله
بالادب يعلم فقد ضاد الله حيث احل وحرم فيما لا يعلم
عن زرارة قال سئلت ابا عبد الله ع عن الحلال والحرام فقال
حلال محمد حلال الى يوم القيمة وحرام محمد حرام ابدا

الى يوم

الى يوم القيمة لا يكون غيره ولا يجزئ غيره وقال قال علي
ما احدا ابتدع بدعة الا ترك بها سنة وفي صحته بن
غير عن بعض اصحابه قال سمعت ابا عبد الله ع يقول
من خالف كتاب الله وسنة محمد ع فقد كفر وفي الحديث
من قال في القرآن برأيه فقد اخطأ وفي الصحيح عن ابي
الحسن ع انه قال ان الله نعم لم يقبض بنبهه حتى اكل له
جميع دينه في حلاله وحرامه فجاكم بما يحتاجون اليه في حق
ويستغفون به وباهل بيته بعد موته وانه عند اهل
بيته حتى ان فيه ارش الكف وفي الصحيح عن الصادق ع
انه قال انما هلك الناس لانهم لا يسألون وفي الصحيح ع
انه قال اما الله ش عليكم ان تقولوا بشيء لم يسمعه
منا وفي الخامس عن ابي عبد الله ع انه قال لا يسعكم
فيما تزل بكم ما لا تعلمون الا الكف عند الخبر وفي اسانيد
صحيفة عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت ابا الحسن ع
الى ان قال ان بعض اصحابنا سئل عن ذلك فلم ادر
ما عليه فقال اذا اصبتم بمثل هذا فلم تدروا فعليكم ب

بالاحياء حتى تسئلوا عنه فتعلموا وفي الصحيح عن الباقية انه
قال بنى الاسلام على خمس الى ان قال لو ان رجلاً قام ليلاً
وصام نهان وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله
فيواليه وتكون جميع اعماله بدلالة الله اليه ما كان له على الله
حق ولا كان من اهل الايمان وعن ابي عبد الله قال
تزاوروا فان في زيارتكم احياء لقلوبكم وذكر لا خادثينا
واخادثينا تعطف بعضكم على بعض فان اخذتم بها رشدتم
وبجوت وان تركتموها ضللتكم وهلكتم فخذوا بها وانابجاكم
زعيم وروى الكشي والنجاشي بسند معتبر عن ابي عبد الله
انه قال لرجل من اهل الشام ان الله اخذ ضغثاً من الحق
وضغثاً من الباطل فغثرها ثم اخضر جفا للناس ثم بعث
انبياءه يقرقون بينهما ففرقها الانبياء والاصياء ولو
كان الحق على حدة والباطل على حدة كل واحد منهما قائم
على شأنه ما احتاج الناس الى نبى او وصى ولكن
خلطها وجعل تقرقها للانبياء والدعاة من عباد الله
وعن الصادق من دان قلبه بعين سماع من صادق الزمعة

البينة

البينة الى العناد ومن ادعى سماعاً من غير الباب الذي
فتح الله فهو مشرك وذلك الباب المأمون على سائر الله
المكون وفي الصحيح عن ابي جعفر انه كان يقول كلما لم يخرج
عن هذا البيت فهو باطل وروى بعدة طرق عنهم
انهم قالوا ليس عند احد حق ولا صواب الا شئ اخذ
من اهل البيت وانه لا يوجد علم صحيح الا عند اهل
البيت وعن الصادق انه قال كذب من زعم انه شيعتنا
وهو متمسك بعبادة غيره ناو سئل عنهم عن قول الله
عن رجل من اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى قالوا من
قال بالدعة واتبع امرهم ولم يحسن عن طاعتهم ورضوا له نعم
ومن اظلم ممن اتبع هواه بغير هدى من الله قالوا
من اتخذ دينه زايد من غير امام من ائمة الهدى وعن ابي
حسن الثمالى قال قال علي بن الحسين عم انت دين الله لا
بالعقول الناقصة والاراء الباطلة والمقاسى الفاسدة
ولا يضاب الا بالتسليم فمن سلم لنا سلم ومن اهتدى
لنا هدى ومن دان بالقياس والرأى هلك وروى

عن احدثهم ثم انه قال اياك وخصلتين ففيها هلك من هلك
ان تفتي الناس برأيك او تدين بالاعتقاد وفي الصحيح عن
محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع ان قومًا من اصحابنا
تفتيهم واولادهم واعلماء ورووا احاديث فيروا عليهم الشيء
فيقولون بارائهم فقال وهل هلك من حسن الايمان و
اشباهه وهل الصادق ع انه قال قال امير المؤمنين ع لا ريب
في الدين وروى عنه ايضا انه قال لبعض اصحابه ما احدث
احب الي منكم ان الناس سلكوا سبلاً شتى فمنهم من
اخذ بعواء ومنهم من اخذ برأيه وانتم اخذتم بما به اصل
يعني بالكتاب والسنة وفي الاحتجاج عن امير المؤمنين ع
انه قال اياكم واحجاب الرأي فانتم اعداء السنن تظلمت
منهم الاحاديث ان يحفظوها او يعتريهم السنن ان يعوها
الي ان قال فعارضوا الدين بارائهم فظلموا وفي رواية
اخرى فقالوا في الحلال والحرام برأيهم فاحلوا ما حرم الله
وفي رسالة الصادق ع المروية في روضة الكافي التي امر
بدارستها والنظر اليها وتعاهد لها آيتها العصابة بالحق

المخلعة

المخلعة ان الله اتم لكم ما اناكم من الخير واعلموا انه ليس في
علم الله ولا من امر ان يأخذ احد من خلقه في دينه بهوى
ولا رأى ولا مقاييس وقد انزل الله القرآن وجعله فيه
تبيان كل شيء وساق الكلام في ذم العالمين بذلك
ان قال حتى جعلوا ما احل الله في كثير من الامور حراماً
وجعلوا من حرم الله في كثير من الامور حلالاً فذلك
اظهر ثمرة اهوائهم وقد عهد اليهم رسول الله ع من قبل
موته فقالوا نحن بعد ما قبض الله تبارك وتعالى
نأخذ بما اجتمع عليه رأى الناس بعد قبض الله ع
وبعد عهد الذي عهد اليه نأخذ بما به تخالف الله و
لرسوله فاجابوا على ذلك ولا بين ضلالة ممن
اخذ بذلك وزعم ان ذلك يصح والله ان الله على
خلقه ان يطيعوه ويتبعوا امره في حجة محمد ع وبعد
موته وهل يستطيع او لك اعداء الله ان يدعوا
ان احداً ممن اسلم مع محمد ع اخذ بقوله ورأيه ومقامه
فان قال نعم فقد كذب وظل على الله ظلالاً بعيداً وان

قال لا لم يكن لاحد ان يأخذ برأيه وهواه ومقائسه فقد
اقر على نفسه وساق الكلام الى ان قال وكلما لم يكن لاحد
من الناس مع محمد ص ان يأخذ بهواه ولا رايه ولا مقاسه
فلذلك لم يكن بعد محمد ص ان يأخذ بهواه ولا رايه ولا
مقايسه وفي نهج البلاغه عن امير المؤمنين ع انه قال ما كل
ذي لب بلبيب ولا كل ذي سمع بسميع ولا كل ذي نظر
بنظر فيا صبياه ومالي لا انجيب من خطاء هذه الفرق
على اختلاف مجرها في دينها لا يقتصون اثر نبى ولا
يقتدون بعمل وصى ولا يؤمنون بعيب ولا يفتنون
من عيب يعملون في الشهوات ويسرون في الشهوات
المعروف عندهم ما عرفوا والمنكر عندهم ما نكروا
وتقتصر في المعقولات الى انفسهم وتقول لهم في المباحات
على ادائهم كان كل امرئ منهم امام نفسه قد اخذ
منها فيما يرى بعمرى ويشقات واسباب محكمات و
في ارشاد المفيد روى ثقات اهل النقل عند العامة و
الخاصة عن امير المؤمنين ع انه قال في كلام له بعد الحمد

والصلوة

والصلوة اما بعد فذمتى بما قول رهيبة وانا به زعيم ان
ابغض الخلق عند الله رجل وكله الله الى نفسه وساق كلاما
في ذم بعض القضاة والمفتى العامل برأيه الى ان قال فان
نزلت به احكام البهائم هيئاتها حشوا من رايه ثم قطع فهو
من ليس الشهوات في مثل منزل العنكبوت ولا يدري صاحب
ام اخطأ وعر الصادق ع من دعى غير الله الى دينه بالارتياء
والمقاييس لم ينصف الى ان قال ولو كان ذلك عند الله
جائزا لم يبعث الرسل بما فيه الفضل ولهم فيه عن الفضل
ولرعيب الجمل ولكن الناس سفهوا الحق واستغفوا
بجهلهم وتدابيرهم عن علم الله واكتفوا بذلك دون رسله
والقوام بامر وقالوا لا شئ الا ما ادركة عقولنا وحقنا
البائنا نولاهم الله ما تولوا واهلهم وخذلهم حتى صاروا
عبدة انفسهم من حيث لا يعلمون ولو كان الله رضى منهم
اجتهادهم وارتياهم لم يبعث اليهم فاصلا فلما بينهم ثم قال
عن طلب ما عند الله بقياس او رأى لم يزد من الله
بعد الى ان قال ان اصحاب الرأى والمقاييس مخطئون

مدحضون الخبر الى غير ذلك من الاخبار التي تزيد على حد
التواتر مما يدل على عدم جواز العمل بالرأي والقياس
والاستحسان هذا خلاصته ما استند اليه بعض الاخباريين
عن عدم حجية العقل **وانا أقول** ان الاستناد في عدم حجية
العقل الى هذه الاخبار لعجيب وائى عجيب وغريب وائى
عجيب وان هذا الكلام تضحك منه الشكلى لئلا يشعر الى
احد منى جواز العمل بالرأي والقياس والاستحسان
الاهم الا ان يكون بعض هؤلاء كما تراه كيف يفسر الاخبار
بعض رايه واستحسانه وليت شعري ما وجد دلالة
هذه الاخبار على عدم حجية العقل اللهم الا ان يكون
هذا فسر العقل بالرأي والهوى والاستحسان وح
فيكون تفسيرا بالاراي ايضا لما قد عرفت ان العقل يلقى
على معان محصورة ليس هي من الرأي والاستحسان
في شيء اين اذا قولهم **بالمعقل يعرف الصادق على الله**
فيصدق والكاذب فيكذب واين قولهم **بالمعقل حجة الله**
واين قولهم **ان الله على الناس حجتين حجة ظاهرة وحجة**

باطنة

باطنة فالحجة الظاهرة الانبياء والرسل واما الحجة الباطنة
فالعقول واين قولهم **انما يعرف الله بالعقل واين الايات**
القرآنية والاحاديث النبوية التي صرحت بحجية العقل نعم
الذي يمكن ان يعترض به على اصل المطلب من تلك الاخبار
المتقدمة ثلاثة اخبار **الاول** **جنه الثاني** لقوله **فيديو** وان
دين الله لا يضاب بالعقول **الناقصة الثاني** جنه الصادق
الاخير لقوله **فيديو** **لا شيء الا ما دركة عقولنا**
عرفتنا **الباب الثالث** ما دل منها على ان كل شيء لم يخرج
من هذا البيت فهو باطل وما هو في معناه والجواب عن
الجميع **ظاهر الاول** فانه غاية ما يدل على ان دين الله
لا يضاب بالعقول **الناقصة** ونحن نقول بموجبه ومغونه
لان العقول **الناقصة** لا عبرة بما ذكره انما العقل الذي
نقول بحجيته هو العقل الكامل الذي يقطع بالواقع واما
الثاني فلانه لا دلالة فيه ايضا على مطلوبهم لانه يدل
على الرد على من حصر الدليل فيما ادركته العقول وعرفته
الالباب حتى يستغنى به عن الحجة والانبياء والاصفياء و

ونحن نقول بجهونه اذ لا شك ان حصر الدليل فيما ذكره
 العقول وعرفته الابواب خطا اذ العقل لا يدرك الا قليلا
 من كثير ويسيرا من غير وقطرة من سحاب ونقطة من ماء
 ولم يدع احد ان العقل يدرك جميع الاشياء وانما نقول
 انه مجتهد فيما ادرك واما الثالث الذي دل على ان كل شيء
 لم يخرج عن هذا البيت فهو باطل فهو غير مناف ايضا
 للادلة والاخبار الدالة على حجية العقل اذ حجية العقل
 من جملة ما خرج من هذا البيت ايضا واستفيد من
 ما عرفت من الايات والاخبار الدالة على حجية العقل
 كذلك الاخبار التي دلت على ان حصر الدليل في الكتاب
 والسنة ايضا لا تنافي لان حجيته كما عرفت مستفادة من
 الكتاب والسنة ايضا **تمت مهمتنا** قال المحقق البحر في الشيخ
 يوسف في مقدمته الحقائق المقدمة الغائبة في بيات
 حجية الدليل العقلي وعد منها قد اشتهر بين اكثر اصحابنا
 رضوان الله عليهم الاعتماد على الادلة العقلية في الاصول
 والفروع وترجيحها على الادلة النقلية ولذا تراهم في
 الاصوليين

والشيخ في مقدمته
 في حجية الدليل العقلي

في الاصوليين من تعارض الدليل العقلي والسعي قدما
 الاول واعتمدوا عليه وتأولوا الثاني بما يرجع اليه والآخر
 بالكلية وفي كتبهم الاستدلالية في الفروع الفقهية اول ما
 يدعون في الاستدلال بالدليل العقلي ثم ينقلون الدليل السمع
 مؤيدا له ومن ثم قدم اكثرهم العمل بالبرائة الاصلية والاستصحاب
 ونحوها من الادلة العقلية على الاخبار الضعيفة باطلا
 بل الموثقة قال المحقق رضوان الله عليه في بعض مصنفاته
 في مسألة جواز ازالة الخبث بالماء بعد حيث ان السيد
 المرتضى رضي الله عنه اختار الطهارة من الخبث به ونسب
 ذلك الى مذهبنا مؤدنا بدعوى الاجماع عليه فاصورته
 اما علم الهدى فانه ذكر في الخلاف انه انما اضاف ذلك الى
 المذهب لان من اصلنا العقل بدليل العقل ما لم يثبت
 الناقل وليس في الادلة العقلية ما يمنع من استعمال
 المايغات في الازالة ولا ما يوجبها ونحن نعلم انه لا فرق
 بين الماء والخل في الازالة بل ربما كان غير الماء ابلغ فحكمنا
 بحج دليل العقل ثم قال المحقق قدس سر بعد كلام في البين

اما نحن فقد فرقنا بين الماء والمخل فلم يرد علينا ما ذكره علم
الهدى فانظر الى موافقته لعلم الهدى فيما نقله عنه من
احكامه العقل بدليل العقل في الفروع الشرعية وانما نازعه في
الجنج و حصول الفرق بينه وبين الفريدين المذكورين و
ستأتيك هذه المسئلة في مجلد الماء المضاف انشاء الله
تعالى وبالجملة نكلامهم تصرفا مواضع وتلويحا في اخره يصفق
الدلالة على ما نقلنا ولم ار من رد ذلك وطعن فيه سوى
الحقق المدقق السيد نعمت الله الجزائري طيب الله سره
في مواضع من مصنفاة منها كتاب انوار النعمانية وهو
كتاب جليل يشهد بسعد اثره وكثرة اطلاعه على الاخبار
وجودة تجرته في العلوم والاثار حيث قال فيه ونعم ما قال
فانه الحق الذي لا يعتريه غيايب الاشكال ان اكثر اصحابنا
قد تبعوا جماعة من المتأخرين من اهل الرأي والقياس ومن
اهل الطبيعة والفلاسفة وغيرهم من الذين اعتقدوا على
العقول واستدلوا لانها وطر حوا ما جاءت به الانبياء
حيث لم يأت على وفق عقولهم حتى ان عيسى على نبينا وعليه

لما دعي

لما دعي افلاطون الى القديس بما جاء به اجاب بان عيسى رسول
الله الى خضعة العقول فاما انا وامثالي فلما احتجنا في المعنة
الى ارسال الانبياء والحاصل انهم ما اعتدوا في شيء من امورهم
الا على العقل فتابعهم بعض اصحابنا وان لم يعتدوا بالمتابعة
فقالوا انه اذا تعارض الدليل العقلي والتقلي طر حوا التقاي
او تأولناه بما يرجع الى العقل ومن هنا تراهم في مسائلهم
ينهبون الى اثنياء كثيرة قد قامت الدلائل العقلية على خلافها
لوجود ما تخيلوا انه دليل عقلي كقولهم ينبغي الاخطاط في
العمل تعويلا على ما ذكره في محله من مقد مات لا يفيد
ظنا فضلا عن العلم وسند كرها انشاء الله تعالى في انوار
الغبنة مع وجود الدلائل من الكتاب والسنة على الاجابة
الذي هو الموازنة بين الاعمال واستقاط المتقابلين و
ايفار الرجحان حتى لا شك فيه ولا ريب يعتريه ومثل
قولهم ان النبي لم يحصل له الاسماء من الله تعالى فيصلي
قط تعويلا على ما قالوا من انه لو كان السهو في الصلوة
لجاز عليه في الاحكام مع وجود الدلائل الكثرة من الاخبار

الصحيح والحقان والموثقات والضعفاء والمجاهيل على حصول
مثل هذا الامتناع وعقل في تلك الروايات بانه رحمة لامة
لئلا يغير الناس بعضهم بعضاً في السوء وسنحقق هذه المسئلة
في نور من هذا الكتاب انشاء الله الى غير ذلك من مسائل
الاصول واما مسائل الفروع فدارهم على طرح الدلائل
النقلية والقول بما أدت الاستدلالات العقلية واذ اعملوا
بالدلائل العقلية يذكرون الدلائل العقلية ثم يجعلون دليل
النقل مؤيداً لها وعاضداً ايها فيكون المدار والاحل لنا
هو العقل وهذا منظور فيه لانا نسلمهم عن معنى الدليل
العقلي الذي جعلوه اصلاً في الاصولين والفروع فنقول
ان اردتم ما كان مقبولاً عند عامة العقول فلا يثبت ولا
يبقى لكم دليل عقلي وذلك كما تحققت ان العقول مختلفة
في مراتب الادراك وليس لها حد تقف عنده فمن ثم
يرى كل من الداهقين يتكلم على دلائل السابقين و
ينقضه وياتي بدلائل اخرى على ما ذهب اليه ولذلك
لا ترى دليلاً واحداً مقبولاً عند عامة العقلاء والافاضة
وان كان

وان كان المطلوب مقبلاً فان جماعة من المحققين قد اعتدوا
بانه لم يتم دليل من الدلائل على اثبات الواجب وذلك
ان الدلائل التي ذكروها مبينة على التسلسل ولم يتم برهان ابطال
على بطلانه فاذا لم يتم دليل على هذا المطلب الجليل الذي
توجهت الى الاستدلال به كافة الخلائق فكيف يتم على
غيره ما توجهت اليه احاد المحققين وان كان المراد به ما
كان مقبولاً بزعم المستدل به واعتقاده فلا يجوز لنا ان نغير
الحكام والزائدة ولا نقسب المعترلة والاشاعة ولا
اللعن على من ذهب الى مذهب مخالف بخالف ما نحن
عليه وذلك ان كل مذهب استدلكوا في تقوية ذلك
المذهب الى دلائل كثيرة في العقل وكانت مقبولة في
عقولهم معلومة لهم ولم يعارضها سوى دلائل العقل
لاهل القول بالآخر او دلائل النقل وكلاهما لا يصلح
للمعارضة لما قلتم ان دليل النقل يجب ناويله ودليل العقل
لهذا الشخص يكون حجة على غيره لان عنده مثله ويجب
عليه العمل بذلك مع ان الاحكام رضوان الله عليهم

ذهبوا الى تكفير الفلاسفة ومن يخذ واحد منهم وتفسيق
 اكثر طوائف المسلمين وما ذاك الا لانهم لم يقبلوا منهم
 تلك الدلائل ولم يعدها من دلائل العقل انتهى كلامه
 زيد في الخلد اكرامه اقول وقد سبقه الى هذه المقالة
 الامام الرازي حيث قال هذه الاشياء المسماة بالبراهين
 لو كانت في انفسها براهين لكان كل من سمعها وقف
 عليها وجب ان يقبلها ولا ينكرها اصلاً وحيث نرى
 ان الذي يسميه احد الخصمين برهاناً فان الخصم الثاني يسمعه
 ويعرفه ولا يفيد له ظناً ضعيفاً علماً ان هذه الاشياء
 ليست براهين بل هي مقدمات ضعيفة انضافت للطبيعة
 والمحنة اليها فيتخيل بعضهم كونها برهاناً مع ان الامر في
 نفسه ليس كذلك وايضاً فالمسببة يحتاج على القول بالتشبيه
 بحجة ويترجم ان تلك المحجة افادته الجزم واليقين فاما ان يقال
 ان كل واحد من هاتين الحجتين صحيحة يقينية فتح يلزم
 صدق الفقيضين وهو باطل واما ان يقال احدهما صحيحة
 والاخرى فاسدة الا انه متى كان الامر كذلك كانت مقدمات
 واحدة

من
 كلامه

واحدة من مقدمات تلك المحجة باطلة في انفسها مع ان الذي
 تمسك بتلك المحجة جزم بصحة تلك المقدمات ابتداءً فهذا يدل
 على ان العقول تجزم بصحة الفاسد جزمًا ابتداءً فاذا كان
 كذلك كالعقل غير مقبول بالقول في البدعيات واذا
 كان كذلك فتح نقصد جميع الدلائل فان قالوا لعقلنا جزم
 بصحة ذلك الفاسد لشبهته متقدمة فنقول قد حصل في
 تلك الشبهة للمتقدمة مقدمة فاسدة فان كان ذلك لشبهة اخرى
 لزم التسلسل وان كان ابتداءً فقد توجه الطعن وايضاً فانما
 نرى الدلائل القوية في بعض المسائل العقلية متعارضة
 مثل مسألة الجوهر الفريد فاننا نقول كل متجين فان يمينه
 غير يساره وكلما كان كذلك فهو منقسم ينتج ان كل
 متجين منقسم ثم نقول الان لم يكن حاضراً بل بعضه
 واذا كان غير منقسم كان اول عدمه في آخر متصل
 بان وجوده فلزم تنافي الآفات ولزم منه كون الجسم
 مركباً من اجزاء لا تتجزى فهذا ان الدلائل متعارضة
 ولا نعلم جواباً شافياً عن احدهما ونعلم ان احد الكلامين
 مستحيل

ان

على مقدمته باطله وقد جزم العقل مطعوناً فيه ثم اخذ في
تفصيل هذه الوجوه بكلام طويل الذي **كان قلت** فعلى ما
ذكرت من عدم الاعتماد على الدليل العقلي يلزم ان لا يكون
العقل معتبراً بوجه من الوجوه مع انه قد استفاضت الدنيا
القائمة والاجار المعصوية بالاعتماد على العقل والعمل على
ما يرضى عنه والله حجة من حجج الله سبحانه كقوله تعالى ان في
ذلك لايات لقوم يعقلون ام يعملون بمقتضى عقولهم
وفي غير موضع من الكتاب العزيز لايات لقوم يتفكرون
لايات لاولى النهى لايات لاولى الالباب انما يتدكر
اولو الالباب لذكرى لاولى الالباب وذم قوم ما يعملوا
بمقتضى عقولهم فقال سبحانه فلا يعقلون ولكن اكثرهم
لا يعقلون ذلك بازم قوم لا يعقلون فلا يتدبرون القائل
ام على قلوب اقفا لها الى غير ذلك من الايات الدالة
على مدح العمل بمقتضى العقل وذم عكسه وفي الحديث
عن ابي الحسن ع حين سئل فما الحجة على الخلق اليوم قال
نقال ع العقل يعرف به الصادق على الله فيصدق به والكاتب

على الله فيكذب به وفي آخره الصادق ع قال حجة الله على
العباد النبي والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل وفي
آخره الكاظم ع يا هشام ان الله على الناس حجتين حجة
ظاهرة وحجة باطنة فاما الظاهرة فالانبياء والرسل والآية
واما الباطنة فالعقول **قلت** لا ريب ان العقل الصحيح
حجة من حجج الله سبحانه وسراج منير من جهته جل شانه
وهو موافق للشرع بل شرع من داخل كما ان ذاك شرع
من خارج لكن ما لم تغير غلبته الا وهام الفاسدة وتقص
فيه العصبية اوجبت الهياج او نحوها من الاغراض الكاسدة
وهو قد يدرك الاشياء قبل ورود الشرع بها نبأ في الشرع
مؤيد له وقد لا يدركها قبله ويخفى عليه الوجه فيها فيأتي
الشرع كاشفاً له وبيّناً وغاية ما تدل عليه هذه الدلالة
مدح العقل الفطري الصحيح الخالي عن شوائب الاوهام الغار
عن كدورات العصبية فانه بهذا المعنى حجة الصية لا دركه
بصفاء نورانية واصل فطرتهم بعض الامور التكليفية وقبوله
لما يجمل منها متى ورد عليه الشرع بها وهو اعظم من ان يكون

بادراكه ذلك اولا او قبوله لمناثبا كاعرفت ولا ريب
 ان الاحكام الفقهية من عبادات وغيرها كلها توفيقية
 تحتاج الى التمسك من حافظ الشريعة ولهذا قد استغفرت
 الاخبار في النهي عن القول في الاحكام الشرعية بغية منافع
 منهم وحلم ما تورع عنهم وجوب التوقف عن الفتوى و
 الرجوع الى الاحتياط في العمل متى استطاع بيق العلم عند
 وجوب الزوال لهم فيما خفي وجبه واشكل امر من الاحكام
 وما ذاك الا لمصور العقل عن الاطلاع على اغوارها و
 انجاسه عن التلجلج في لبح مجارها بل لو تم للعقل الاستقلال
 بذلك لبطل ارسال الرسل وانزال الكتب ومن ثم تواترت
 الاخبار على اصحاب القياس بذلك ومن الاخبار الموكدة
 لما ذكرنا رواية ابي جعفر عن ابي جعفر في حديث طويل
 قال ان الله لم يجعل امره ولا خلقه الا الى ملك مقرب ولا
 الى نبي مرسل ولكنه ارسل رسولا من ملائكته فقال له
 قل كذا وكذا فامرهم بما يجب ونهاهم عما يكره الحديث ومنها
 كتابة ابي بصير عنه قال قلت ترد علينا الشياء ليس نعرفها
 في كتاب

في كتاب ولا سنة فينظر فيها فقال لا امانك ان احببت
 لم توجب وان اخطأت كذبت على الله ورواية يونس عن
ابي الحسن قال من نظر برأيه هلك ومن ترك اهل بيته
 خلى وفي حديث آخر عن امير المؤمنين ان المؤمن لم يخل
 دينه عن رأيه ولكن اتاه من ربه فاخذ به وفي آخر لما قال
 له السائل ما رايتك في كذا قال اي محل للرأس هنا انا اذا
 قلنا احد يشاهد شاعر رسول الله عن جبرئيل عن الله عز
 وجل الى غير ذلك من الاخبار المتواترة بعين الدالة على
 كون الشريعة توقيفية لا مدخل للعقل في استنباطها
 من الاحكام بما يوجد عليه نعم القبول والانقياد والتسليم لما
 يراد وهو احد فردى ما دللت عليه تلك الأدلة التي
 اوردها المعارض الا انه يبقى الكلام بالنسبة الى ما لا يتوقف
 على التوقيف فنقول ان كان الدليل العقلي المتعلق بذلك
 بدعييا ظاهرا ابدا هو كقولهم الواحد نصف الاثنين فلا
 ريب في صحة العمل به والا فلا لم يعارضه دليل عقلي ولا
 نقل فذلك وان غاوضه دليل آخر عقلي فان تأيد احدها

فان

بنقل سائر الترجيع المتأيد بالنقل والافاشكال وان
عارضه دليل نقل فان تأيد ذلك العقلي ايضاً بنقل
الترجيع للعقل الا ان هذا في الحقيقة تعارض في النقل
والافاشكال ترجيع للنقل وناقاً للسيد المحدث المتقدم ذكره
وخلاً فالأكثر هذا بالنسبة الى العقلي بقول مطلق وانما
لو اريد به المعنى الاخص وهو الفطري الخالي عن شوائب
الادهام الذي هو حجة من جميع الملوك العلام وان شئت
وجوده بين الانام ففي ترجيع النقل عليه اشكال والله
العالم انتهى كلامه زيد في الخلد اكرامه **واقول** لا يخفى
عليك ما في كلام هذا الفاضل المحقق والخير المدقق
فان في كلامه نظراً ظاهراً وايراً ذاهراً من وجوه **الاول**
انه لا يخفى ما في كلامه من التهاوت والمنافضة فانه
تارة يزعم ان العقل ليس بحجة وان العامل يقتضي العقل
عامل بالرأي وروى الاخبار الدالة من النهي عن العمل
بالرأي ويزعم ان المراد من الرأي فيما العقل وتارة
يقول ان العقل حجة من جميع الناس ويذكر الاخبار الدالة
على حجة

على حجة ما بين هذا من ذلك وتارة يقول ان العقل حجة
اذا لم تغير غلبة الادهام الفاسدة الخ فاذا مضى
له بعض الاحيان حتى لا يكاد يبصر ما بين يديه **الثاني** ان
الاخبار التي ذكرها مستدل بها على عدم حجة العقل كرواية
ابي حمزة وكتابه تالي بصير ورواية يونس وفيها ما يدل
على عدم جواز العمل بالرأي لا دخل لها في المدعى اصله
فمن يواد والعقول يواد لهيت شعري اي دخل لعدم
جواز العمل بالرأي في كون العقل حجة من جميع الناس
به الصادق على الله في صدقه والكاذب في كذب به واي احد
من العلماء والحكماء والعرفاء واهل اللغة واهل
اليبسة فسر العقل بالرأي وقد ذكرنا من اجمع معاني
العقل فانظر هل ترى احد مغايبه هو الرأي والقياس
والاستحسان **الثالث** ان هذا القول يقتضي طرح الآيات
القائمية والاخبار المعصومية الدالة على ان العقل حجة من
جميع الناس انه الحجة المحضة الباطنة وان الله انما يحاسب الناس
وبدأتهم على قدر ما اتاهم من العقول وعين ذلك من الاخبار

التي تقدم شرط ضررها **الرابع** ان ما اجاب به عن الايات
الاخبار الدالة على حجية العقل من ان المراد به العقل الفطري
وهو حجة ما لم تغير غلبة الاوهام وتعرف فيه العصبية
او حسب الجاه او نحو ذلك لا يخفى عليك فانه فان قال
بحجية العقل لا يريد بكون العقل حجة هو العقل الذي
تغير غلبة الاوهام ويكون مشوباً بحسب الجاه كما يدعى هذا
المعتز والمعتز يدعي ان العقل لو دخل بنفسه مع قطع النظر
عما ذكر فهو حجة يترك حقائق بعض الاشياء وكونها
مستحقاً للشواب ونادى لها مستحقاً للعقاب كادلت عليه
الايات القرآنية والاحاديث المعصومية فلم يجد هذا
التكلف على المعتز بطايل **الخامس** ان ما اعترض به من
ان جميع الاحكام الشرعية توقيفية تحتاج الى السماع من جهة
الشرعية للاخبار الدالة عن النهي عن القول بغير سماع من
كلام حق لا شك فيه ولا ريب يعتد به الا انه لا يرد على
من قال بحجية العقل اصلاً كما هو ظاهر لان من يقول بحجية
العقل يستدل بادلة على حجيته منها الايات والاخبار الدالة
على حجة

على حجية العقل وكونه حجة من حجج الله فيكون حجية العقل
مسموعة منهم وما حوزة عنهم كما ويكون الامر بالعكس
لان من نفى حجية العقل فقد قال بغير سماع منهم كما
عرفت بل القائل بعدم الحجية يكون راداً على الاثمة كما
عرفت والاخبار الدالة على الرجوع الى الاحتياط والرجوع
اليهم من السنن طريق العلم لا تنافي ما دل على حجية العقل
العقل لان العقل قد لا يصل الى الحكم الشرعي فيجب ان
والوقوف وراء الحكم اليهم **والسادس** ان قوله لو تم للعقل
الاستقلال بذلك لبطل ارسال الرسل وانزال الكتب
كلام بدعي البطلان تفهك منه الناس والجان بعد
الى مثل الشيخ وبكائه وفضله لانه لم يذهب احد ممن قال
بحجية العقل الى انه مستفيل بجميع الاحكام ومجهد بكل الاحكام
الشرعية ولا يخفى عليه خافية من المسائل الاصولية والقضية
حتى يتجه ان يقال انه لو تم ذلك لم يمتنع الى ارسال الرسل
وانزال الكتب بل المدعى بحجية العقل يقول انه حجة في الجملة
وانه يترك بعض الاحكام كحسن العدل والاحسان ونحو

الظلم والعدوان نعم كلهم قائلون بان جميع الاحكام الشرعية
في نفس الامر والواقع موافقة للعقل غير مخالفة له لكن لو
كشف له وادركها يرمى انها غير مخالفة وهم يعترفون بان
لا يدرك الا قليلاً من كثير وليسيراً من غدير وان كثيراً ما
تحقق عليه الحقيقة المقتضية للوجوب والتحريم وغيرهما لكنهم
يقولون انه في بعض المواضع التي يقطع بها ويستقل هو حجة
من حجج الله كما تنبئ عنه اخبار آل الله ابعده هذا
بحسن ان يقال انه لو كان حجة ليطل ارسال الرسل وانزال
الكتب **السابع** ان ما ذكره في طعننا على الاصحاب بانهم
يقدمون الدليل العقلي على النقل وياقولون النقل عند
مخالفة العقل او يطرحونه وانهم يذكرونه اولاً في الأدلة
ثم يأتون بالنقل كلام حق لا طعن فيه والاخبار يعتبره
لان الدليل القطعي مقدم على الظني وهذه هي سيرة
العلماء خلفاء من سلف وكابر عن كبار ولا اظن احد
من الاخباريين يخالف هذا في العمل وان خالفه بالسأ
فان كثيراً من الاخبار طرحتها العلماء من اخباري ومجتهد

لمخالفتها

لمخالفتها الادلة القطعية كاخبار الجبر والتفويض والوعد و
الوعيد والرواية والتشبيه والتجسيم وهذا الشيخ نفسه كثيراً
ما يؤول الاخبار ويطرحها لمخالفتها الاعتبار كالا يخفى على من
تتبع كلامه في كتاب الحقائق الناطقة واللائحة كثيراً ما
يسدون الاخبار التي تروى بها العامة في مناظرهم كما فهم
لمخالفتها العقل كالا يخفى على من جاس كتب الاخبار التي
تروى عن الاسماء لاظهار **الثامن** ان ما انكره على الاصحاب
رضوان الله عليهم من تقديم البرائة الاصلية والاستصحاب
على الاخبار الضعيفة منظور فيبرلان البرائة الاصلية والاستصحاب
قد ثبت حجيتها بالادلة القطعية من الكتاب والسنة كما
سيأتي والخبر الضعيف لم يرض لنا الشارع في العمل به
بل اوجب علينا التثبت عند **التاسع** ان ما ذكره المحدثون
الشريف نعت الله ووافقه هو عليه من ان اكثر اصحابنا
قد تبعوا جماعة من المخالفين من اهل الرأي والقياس و
من اهل الطبيعة والفلاسفة وغيرهم من الذين اعتمدوا
على العقول واستدلوا لائمتها وطرحوا ما جاءت به الانبياء

الى اخر كلامه لا يخفى عليك منافيه وضعف باطنه وخافيه
فان هذا الشيخ واصحابه من الاخباريين هم الذين يتبعوا العامة
في مسائل كثيرة التي من جملتها انكار حجية العقل فانه مذهب
الغامة الذي اطبق عليه جميع الشاعرة والمعلوم من مذهب
اهل بيت النبوة وسفاد الفتوة انما هو حجية العقل وكونه
حجة من حجج الله كما تنطق به اخبارهم الكثيرة المتواترة واخا
الصحة الصريحة المتطابقة التي قد منها شطرا وفيما قاله
الى اصحاب من متابعه المخالفين منسوب اليه والى من تابعه
من حيث لا يشعرون ومن غاب استغاب وما نسب السيد
الاصحاب وارضاء الشيخ من انهم يتبعوا اهل الرأي والفتنة
واهل الطبيعة في حجية العقل كفى به تدحفا وتثنية عليه وان
كل من ذهب الى مخالفة ورفضها حيث خالف جميع العلماء
خلفا عن سلف وكابر عن كابر كما اعترف به بل وخالف
الاخبار المتواترة والنصوص المتطابقة عن اهل بيت العصمة
ومعدن الحكمة الدالة على ان العقل حجة من حجج الله وقوا
الشاعرة والسوفسطائية الذين انكروا الاديان وخالفوا

ما قام

ما قام عليه البرهان وكفى بذلك شناعة وقدحا عليه وعلى
من وافقه في ذلك **العاشر** ان ما ذكره السيد المزبور ووافقه
هو عليه من ان الاصحاب طرخوا ما دل على اسماء النبي صلى الله عليه وآله
في الصلوة مع دلالة الاخبار على جواز ذلك منه او هن من
سج العنكبوت وانه لا وهن البيوت فان فيه اولاد القول
بذلك مستلزم لعدم عصمة النبي صلى الله عليه وآله الذي هو افضل الانبياء
وتدنايت الادلة العقلية والنقلية على انه معصوم من كل خطأ
وسهو وفسيان وثانيا ان القول بذلك موافق للعامة حيث
ذهبوا الى ذلك ووافقه اخبارهم من اخبار ذى اليمين ومخا
لما عليه الفتنة المحقة من عدم جواز ذلك عليه اذ لم يذهب
احد منهم الى ذلك سوى الصدوق وشيخ محمد بن الوليد
معتدين على اخبار اسفار لا تفيد علما ولا عملا مخالفة للكتا
والسنة موافقة للعامة مع وسو والنصوص الكثيرة بالامس
بالاخذ بخلاف ما هم عليه فان الرشد فيه فنسبة الاسماء او
والخطا الى السيد المزبور ومن قال بهذه المقالة اوله من
نسبة الانبياء الذين قام الدليل العقلي والنقل على عصمتهم

اوله

عن الاسماء المفضى الي عدم العصمة ولعمري انه قد اضرط
هؤلاء في العمل بكل خبر حتى مثل هذا الخبر حتى صار منه هم
عصمة الراوي سبباً لعدم عصمة النبي **صلى الله عليه وسلم** ان ما
اقرعاه من كثير الاخبار الدالة على الاسماء بعد تسليمه لا ينبغي
الالتفات اليه لان الاخبار المخالفة للكتاب المجيد والسنة النبوية
ولا جامع الامامية وللادلة العقلية والموافقة للطائفة لا
يلتفت اليها وان بلغت ما بلغت من الكثرة **الثاني عشر** ان ما
ذكره في ابطال حججة العقل من ان العقول لا تقف على حد
انها مختلفة وان لم يتم دليل على ثبات الواجب لا بنسأ
تلك الادلة على بطلان التسلسل ولم يتم برهان على بطلان التسلسل
لا يخفى عليك ما فيه فان فيه اولاً ان ذلك مفضى الى ان
العقل في العقائد الواجبة التي لا تعرف الا بالعرف لا يعرف
الصانع كما سبق تحقيقه وثانياً ان قوله لا بنسأ تلك الادلة
على بطلان التسلسل وهو منطوق فيه لا يخفى عليك ان
جميع تلك الادلة غير مبنية على ابطال التسلسل بل بعضها كما
هو معلوم بالضرورة وقوله لم يتم برهان على بطلان التسلسل
منطوق

تكثر

منطوق فيه لان الادلة الكثيرة قد قامت على ذلك وحقق
ما هنالك كما هو معلوم في محله غير خفى على من له ادنى مسكة
نعم ربما نوقش في بعض الادلة التي قد علق على بطلان
التسلسل وهي لو تمت لكان في البراهين الاخر كفاية وما
زعمه من ان اختلاف العقول يفضى الى عدم حجتها يلزم
عدم حججة الكتاب والسنة ايضاً لان الاقناع في ادراك
معانيها مختلفة مع انه لا ينكر حجتها ولو كان مجرد الاختلاف
يفضى الى تعطيل الدليل لم يصلح الاستدلال باخبار الاحاد
ومع وجود معارض لها مع انه لا ينكر حجتها والخاصة
كما يجب عند تعارض الادلة العقلية التي جميع كذلك يجب عند
تعارض الادلة العقلية والخاصة ان المنكر لحججة العقل
ان يقال بعدم حجته وعدم اصابته الواقع مطلقاً وهذا
باطل لانه يلزم منه عدم معرفته الصانع وقد تقدم بطلان
مع انه قد تواترت الاخبار عن الامامة الاظهار بانها بالعقل
يعرف الله وبالعقل يعبد الله وبالعقل يوحد الله
واما ان يقول بان حجة في اصول الدين دون فروعه

ولا يخفى ان اتهامه بالخطا في الفروع مفض الى انقطاعه في
 الاصول ايضا ولا يخفى فساده واما قوله يلزم من كونه حجة
 عدم تكفير الملاحدة وتضييق الفرق المبتدعة لان كلا منهما
 استند الى دليل عقلي يعقل انه مقبول عنده مع ان الاحكام
 حكموا بالتكفير والتضييق فقد اجيب عنه بان التكفير و
 التضييق لا يلزم ان يكون لخصوص علمهم بالدليل العقلي انه
 هو حجة في معتقدهم بل انما كفر وامن كفر واستقام
 فسقوا من جنات آخر كثير منها انهم لم يعملوا بكتاب الله
 ولا بكلام النبي بالائمة المعصومين بل انما عملوا بالاخبار
 المبتدعة الكاذبة واستبدوا بآرائهم وقياماتهم و
 جعلوا الدليل منحصرا فيها وفي غير هذا مما ليس هو بدليل
 شرعي مقبول ومنها انهم لا تفارقهم العصبية والعناد ولو
 خلوا انفسهم لكان لهم الحق واضحا والطريق المستقيم لا محالة
 وسيجى لهذا المقام زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى ومن هنا
 يعرف الجواب ايضا عما ذكره وليس المشككين في المعنى
 على البراهين وفي ادلة مسكنة الجوهر الفراء فان تلك البراهين

والادلة المتعارضة انما كان تغايرها في الظاهر لا بحسب نفس
 الاسماء والواقع واحد الدليلين خطا ولا محالة والالزام اجتمعا
 النقيضين فيجب بطلان المجهود واما معان النظر فيها والعلم بما
 ترجح منها كما هو الحال في باقي الادلة من الكتاب والسنة
تدليل لما راي بعض المتأخرين من الاخباريين ان الادلة متأخرة
 على حجة العقل وحجة البراهين على اعتبار الائمة
 والايات القرآنية دالة على ذلك والاخبار المعصومية
 مصدرة بما هنا لك رجوع القهقري فضع صنيع الاشياء
 واختراع له تفصيلا ظن انه يجدي به فغافتم من فصل بان
 العقل حجة في المسائل المتعلقة باصول الدين دون المتعلق
 بالفروع ومنها لان اكثر المسائل الشرعية الفرعية يعجز العقل
 عن الاحاطة بكنهيتها وفضل آخر فقال هو حجة ومعتبر
 في فهم الكتاب والسنة لا غير يريد انه ليس بحجة في
 نفسه بل بان الاستقلال لا في الاصول والافعال في الفروع
 بعد جمع بين الاخبار الدالة على حجة العقل والاخبار
 الدالة على التمسك بالعلم بالرأس والقياس والاستحسان

حيث حل الأولي على ما يتعلق بفهم الكتاب والسنة والثانية
على غير ذلك من استقلاله بالحكم ويرد على الأول ان الأدلة
المتقدمة التي دلت على حجية العقل دلت على كونه حجة
مطلقاً في الأصول والفروع فتخصيص ذلك بالأصول
كسابقة وتخصيم اذ هو تخصيص للعام بلا تخصيص بل بعض
الأدلة المتقدمة قد دل على كونه حجة في الفروع صريحاً و
لفظاً وايضاً يلزم من كونه حجة في الأصول ان يكون حجة في
الفروع اذ عدم كونه حجة في الفروع امثاله لا يدرك منها
شيئاً والمفروض انه حجة فيما يدرك او يقطع كحسن العدل
والاحسان وبيع الظلم والعدوان واما تجوز الخطأ
عليه ويلزم من تجوز الخطأ وعليه في الفروع تجوز ذلك
في الأصول وهو مخصص الى انقطاعه في العقائد الواجبة
كما عرفت سابقاً وايضاً حجته في الفروع أولى من حجته
في الأصول اذ الفروع يكفى فيها الظن والأصول يشترط
فيها القطع ويرد على الثاني انه يلزم منه طرح الاخبار المتواترة
والآيات المتضافرة والقول بالجمع بين الاخبار المنع من العقل

بالرأي

بالرأي والاجبار الدالة على حجية العقل كلام تفحك منه
الكلبي فان اخبار المنع من العمل بالرأي والقياس ^{استدل}
ليس فيها معارضة للاخبار الدالة على حجية العقل بوجه
الوجه كما عرفت ولم يعسر احد العقل بالرأي والقياس
والاستحسان حتى يحسن هذا الجمع وبالجملة هذا التفصيل
لم يعد عليهم بطلان كما لا يخفى على من لم يسكنه **الفصل** ^{أدنى}
الخامس في الملازمة بين العقل والشرع اعلم ان المعروف
من مذهب العدلية القائلين بكون الحسن والقبح عقليين
هو الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع وبالجملة فكل من
قال بالمقدمة الاولى قال بالمقدمة الثانية ولما راي بعض
متأخرين المتأخرين من العامة ان عند ضايق الخناق عليهم
وقد انقضت البراهين وقامت الحجج على كون الحسن والقبح
عقليين اخترعوا لهم تفصيلاً تشبثوا به ولم يزل
ذلك من عادتهم عند ضيق الخناق فقالوا ان الحسن والقبح
عقليين وان كانا عقليين لكن لا ملازمة بين حكم العقل
وبين حكم الشرع وممن ذهب الى هذه المقالة من العامة

من العقل
في الملازمة
والشرع

ابو حنيفة واتباعه ومنهم ابو الخطاب الجبلي ومنهم اسعد بن
علي الزبجاني والزركشي من الشافعية وتبعهم بعض المتأخرين
من الاخباريين فذهب الى كون الحسن والقيح عقليين لكن
لا ملازمة بين الحكم العقلي وترتيب الثواب والعقاب والذي
نصدي للاستدلال على هذا المطلب من امهاتنا الشافعية
في الوافية والسيد صدر الدين شارحها ونحن بعد ما
اثبتنا حجية العقل بالادلة المتكاثرة والايات المتظافرة
والاخبار المتواترة والادلة الواضحة والبراهين اللاحقة
لا نحتاج الى الاستدلال على الملازمة المذكورة اذ لا معنى
لحجية العقل الا كونه مطلقا بقا للشرع وكاشفا عنه ولكن مع
ذلك نقول ههنا مقدمات يجب تسليمها ومنى سلمت
لزم الاعتراف بالملازمة المذكورة **المقدمة الاولى** ان العقل
يحكم بالحسن والقيح وقد تقدمت الدلالة على المؤيدة
لما هنالك **الثانية** ان كلما حسنه العقل حسنه الشارع
وكما قبحه العقل قبحه الشارع وقد تقدم للدليل على ذلك
من ان العقل يقطع واسما به بالخطا وعدم المطابقة في

الضروريات

الضروريات مخض الى انقطاعه في العقائد الواجبة كاشيات
الصانع **الثالثة** ان كلما حسنه الشارع وقبحه وعلم بحسنه
او قبحه كان بحيث يأمر به وينهى عنه والا كان يجوز ترك
الواجب اللازم كشكر المنعم وسداد الدين وفعل القبيح المحظور
كقتل النفوس ونهب الاموال وذلك عليه ثلث محال **الرابعة**
ان كلما كان بهذه الحشية فقد كلف به فامره به ونهى عنه لا يقتضا
الحكمة في ابداع هذا الصنع العظيم الشريف الذي لا حيلة ^{خلقت}
الدينا وما فيها من السموات والارضين وجعل للمفسدين فيها
سواه من العوالم بسلطان العقل على انه لا نزاع فيه لمسلم
فاذا لم يكلف بما تقطع العقول بوجوبه وحسنه وقبحه و
حظره ويدور عليها استقامتنا النظام فيما ذكره **الخامسة**
ان كل فاعل للمأمور به يستحق الثواب وكل تارك له او
فاعل للمنهى عنه يستحق العقاب وهذه اجماعية لا نزاع
فيها وبعد ثبوت هذه المقدمات يلزم ان كل فاعل لما
حسنه العقل او قبحه مستحق للثواب او للعقاب بدجته كما
لا يخفى وقد وقع في كلام بعض الدهماء بالاستدلال على الملازمة

المذكورة بطريقتين آخرين **القول** ان الواجب العقلي ما
 كان تاركه مد موصفا عند ارباب الحكمة واهل العقول و
 الحرام العقلي ما كان فاعله كذلك فتارة الواجب وفاعل
 الحرام لا بد ان يكون مقتونا **ثانيا** وكلما كان عند الله
 فهو مستحق هذه العقاب **الثاني** ان يقال هذا الشيء واجب
 عقلا وكلما هو واجب عقلا فهو واجب شرعا لان ثواب
 الله وعقابه عين مدحه وذممه وحا صلا اتخاذ المحكوم به
 فيما فان العقل كما يحكم باستحقاق المدح والذم فكذا يحكم
 باستحقاق الثواب والعقاب بحسب الامر والعلة وكذلك
 الشرع كما يحكم باستحقاق الثواب والعقاب كذلك يحكم
 باستحقاق المدح والذم **وفيها نظر** اما اوله فلان المدح
 والذم الذين تربوا على الحسن والقبح العقليين لم يشترط فيها
 احد كونها صادقين من الله نعم بخلاف الثواب والعقاب
 فانه يعتبر فيها كونها صادقين من الله نعم **ثانيا** فلانه
 غاية ما ثبت ان القبح العقلي ما يستلزم فاعله الذم والذم
 لا يستلزم العقاب اذ المنبأ من العقاب ما يتا لم به
 المعاقب

المعاقب والذم قد يكون بالقلب وقد يكون باللسان على
 وجه لا يترتب عليه الالم **الخ** من ذهب الى عدم الملازمة
 المذكورة بين العقل والشرع بوجه **القول** ان ما يحكم به
 الشرع مغاير لما يحكم به العقل لانه الذي يحكم به الشرع انما
 هو ترتيب الثواب والعقاب والذي يحكم به العقل انما هو
 ترتيب المدح والذم والحكم باحد المتغايرين لا يستلزم
 الحكم بالآخر الا ان يدل الدليل على الملازمة من عقل او
 نقل وليس فليس وعدم قيام الدليل على الملازمة كما
 في اشياء المطلوب فكيف وقد قام الدليل على العدم ويريد
 بالدليل الذي قام على العدم ما ياتي من الدلالة على
 عدم الملازمة **والجواب** ان ما ادعاه هذا القائل من
 عدم الدليل على الملازمة باطل ان جميع الدلالة التي ذكرنا
 تمايد الى على حجة العقل واللة على الملازمة المذكورة
 من الايات والاضمار اذ لا معنى لكونه حجة الا انه منكم
 الشرع موافق له وايضا قد بينا ان نتيجة تلك المقدمات
 التي يجب تسليمها يدل على الملازمة المذكورة ابعده

الملازمة
 بعدم
 حجة العقل
 بين العقل والشرع
 وذكر المعاقب

هذا كله يقال لادليل على الملازمة واما دعواه قيام الدليل
على عدم الملازمة فتعرف بطلانه عند الجواب عن الادلة التي
تذكر بعد ذلك **الوجه الثاني** الايات القرآنية كقولهم تعذب
وناكثا معذبين حتى نبعث رسولا فان الظاهر منها ان
العذاب لا يكون الا بعد بعثة الرسل وان لا وجوب ولا
تحريم الا وهو مستفاد من الرسل وكقولهم وما كان ربك
مهلك القرى بظلم واهلها غافلون اى لم يأتهم الرسل و
الشرايع وقولهم ولولا ان نجيبهم مصيبة بما قدمت ايديهم
ففيقولوا لو لا ارسلت الينا رسولا وحاصلا الاستدلال
بهذا الوجه انه سبحانه اجبر بنفى التعذيب قبل بعثة الرسل
وليس المراد اثبات التعذيب بعد البعثة قبل تبليغ الحكم
بل بعد والمسئلة مفروضة في الصورة التي حكم بها
العقل بحكم ولم يحصل من الشارع حكم بالتعذيب يكون
منقيا فيها وعلى هذا لا يجوز الحكم على الواجب العقلي
او الحرام العقلي بانه واجب او حرام شرعا بل يكون مبنا
لان اخبار الله بنفى التعذيب اباحة منه سبحانه للفعل

والترك

والترك **اقول** وقد تقدم الجواب عن هذا الوجه في الجواب
جمع الاشاعرة وقد بسطنا الكلام فيه بالا من يد عليه فان
فراجع **الوجه الثالث** الاخبار فيها معتبرة ابي حنيفة الطيار عن
ابي عبد الله قال قال لي اكتب فاملى على ان من قولنا
ان الله يحجج على العباد بما اتاهم وعرفهم ثم ارسل اليهم
وانزل عليهم الكتاب فاملى فيه ونهى امر فيه بالصلوة والقيام
الحديث ووجه الاستدلال فيه ان الاحتجاج على العباد
انما هو بما اتاهم وعرفهم وقضيت ذلك ان لاجبة قبل
التعريف ولا يناء فلا تكليف ولا امر ولا نهى **والجواب**
من وجوه **الاول** ان هذا الخبر لم يدل على حصر الدليل في
الكتاب والسنة وليس فيه ما يدل على الحصر فيهما يتفق الكلام
في تخصيص الكتاب والرسول بالذكر وكفى ان يكون
الفرض منه الراد على امر جهة الذين ينفون العقاب
فما نطق بنفي الكتاب والسنة من الكتاب **الثاني** انا
لو سلمنا دلالة الخبر على الحصر فيها نقول انما لم يحجج عليهم
بغيرها من باب اللطف والتفضل والتكرم كما جرت

عادته تعان لا يعاقب الا بعد معاينة الدليل القطعي
للعقلي كما مر نظيره في الايات المتقدمة **الثالث** انه لو
سلم دلالة الخبر على المطلوب فانما يدل على ذلك باطلاقة
او عمومه ومثاله على حجية العقل او التلازم معيدا وما
يحكم المقيّد على المطلق والخاص على العام **الرابع** اننا لو سلمنا
دلالة على صحة الدليل في الكتاب والسنة قلنا ان الكتاب
والسنة هما اللذان دللنا على حجية العقل كما عرفت من
الايات القرآنية والاحاديث المعصومية الدالة على ذلك
والمؤيد لما هنالك فتكون هذه الاخبار غير منافية
للعقول بحجته بل مؤكدة لها **الخامس** اننا نقول ان هذا
الخبر ان لم يكن دليلا لنا فليس علينا وذلك ان غاية
منافي الخبر ان الله لا يجهل صلى الله عليه وآله وآله
كما يدعي الخصم ولا شك ان الايتار والتعريف اعم من ان
يكون موصلا بواسطة كالكتاب والسنة او بلا واسطة
كالعقل والذي يؤيد العموم المذكور والشمول المسطور
لفظة ثم التي بعد قوله اتاهم وعرفهم فيكون ارسال
مؤيد

مؤيد للعقل وكاشفا عن الذي يخفى عليه **ومن الاخبار**
التي يستدل بها على ذلك الاخبار الدالة على انه لم يتعلق
بأحد التكليف الا بعد بعثة الرسل ليرسل من هلك عن
بينته ويحيى من حق عن بينته والاخبار الدالة على ان على
القد بيان ما يصلح للناس ويفسد وما دل على انه لا يخلو
زمان عن امام معصوم ليعرف الناس ما يصلحهم وما
يفسدهم **والجواب** من وجوه **الاول** ان هذه الاخبار لو
سلم دلالتها على المطلوب فانما تدل على ذلك بالعموم
وما اسلفناه لك من الادلة على حجية العقل والملازمة
المذكورة خاص يحكم على العام ضرورة لانك قد
عرفت ان عموم الدليل القطعي يخص بالدليل الخاص
القطعي فكيف اذا كان الامر بالعكس كما في هذا المقام
الثاني انه لو سلم دلالة هذه الاخبار على صحة الدليل
في الكتاب والسنة فلا يبعد ان يكون القصر فيها
اضافيا بالنسبة الى الادلة التي رويتها الغامة من
العمل بالرأي والقياس والاحتشاحان دون العقل

الذي دلت الأدلة الكثيرة **الثالث** ان يقال حصر الدليل في
 الكتاب والسنة لا ينافي حجية العقل بل يؤكد لان
 الكتاب والسنة كاعرف قد دللا على ان العقل حجة ولا
 معنى لكونه حجة الا للضرورة بينه وبين الشرح **واما قول**
 عليه السلام ان على الله بيان ما يصلح لنفسه فهو لا ينافي
 حجية العقل لان اعطاء العقل من جملة ما يبين به ما
 يصلح وما يفسد مما يحتاج الى التعريف وقوله على الدنيا
 ان يعرف الناس ما يصلحهم وما يفسدهم غير مناف لما
 لحجية بالعقل فتأمل **ومن الاخبار التي** استدلت بها على
 ذلك ما دل على ان اهل الفترة واشباههم معذورون
 ويكون تكليفهم يوم العرض ولو كان العقل حجة او ملازماً
 للشرع لما تصور انهم معذورون في كل الاحكام **مطلب**
 من وجه **الاول** هو انه معارض بالاخبار الكثيرة المتواترة
 المؤيدة بالدليل العقلي ان الزمان لا يخلو من امام
 معصوم حافظ للشرع وان الارض لا تخلو من حجة
 اللهم الا ان يقال ليس المراد بالفترة الانعدام والحجة
 بالمرة

بالمرة بل المراد الفتور في ظهورها **الثاني** اتهمه الاخبار
 عامة والاخبار الدالة على حجية العقل والأدلة التي
 دلت على الملازمة خاصة فيحكم الخاص على العام اين
 اذا قولهم في العقل حجة من داخل وقولهم في العقل
 يعرف الله ويوجد وقولهم في العقل يعبد الرحمن و
 يد على الجنان **الثالث** ان المراد ان اهل الفترة معذورون
 اي ضعفه العقول من السار والعباد ولا يستطيعون
 تعرف الشرايع من جملة الاديان وليس المراد بهم اهل
 البضائر الناقدة من اهل الشرك وعبدة الاصنام كيف
 ولولم يجب السؤال والتعريف وبذل الوسع والجهد
 الاجتهاد في تطلب محض الحق وما فيه السلامة من دفع
 الضرر والمظنون والاختد بالخاطئة لا ينسب العذر
 لسائر اهل الاديان الباطلة والمذاهب الفاسدة
 بل لولم يجب الاختد بما اوجبته العقول حين الفترة
 لم يجب النظر في الاعجاز بعد البعثة اذا قصاه بعد
 تسليم قاعدة التحسين والقيح او تكاب ما تفهمه العقول

فإن العذاب والتقليد في النار لولا أن كل ما أوجبه العقل
يوجبه الله تعالى **ومن الأخبار** التي استدلت بها على ذلك
قوله تعالى كل شيء لك مطلق حتى يرد فيه شيء فانه دل
على أن ما لم يرد فيه شيء من الشارع فهو مباح وأن
حكم العقل تجزئ به أو وجوبه **والجواب** انه ان ما دل
على عدم حجية العقل باطلا قد وما دل على حجية العقل
والملازمة بينهما وبين الشرع مقيد بفعل المطلق على
المقيد كما هو القاعدة المعروفة ومن الأخبار التي
استدل بها على ذلك صحيحة زرارة عن أبي جعفر ع
في الإسلام على حسنة الأشياء إلى أن قال أما لو أن
رجلاً قام ليلة وصام نهاره وتصدق بجميع ماله
وحج جميع دهره ولم يعرف ولا ينفق ولا ينفق ولا ينفق
ويكون جميع أعماله بد لا تتم إليه ما كان على الله
حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان الحديث و
وجه الدلالة ظاهر **والجواب** اما أولا فلا بد من هذا
الخبر عام والأخبار التي دلت على حجية العقل مع

الدلالة

الدلالة التي دلت على التلازم بين العقل والشرع خاصة
كأن يخفى والخاص يحكم على العام وأما ثانياً فلا بد من المعلوم
البدهي انه لا يجب الرجوع إلى دلالة خاتم الشرع في الأمر
البدهي التي تقطع العقول بالحكم فيها كوجوب قضاء الدين
واستحباب الأحسان وحسنه الظلم وأخذ الاستظلال
بجدار الغير وتناول المنافع الخالصة عن المضار وكراهية
المنع من الاقتباس من النار وكذلك جميع ما هو من
الدين أو المذهب لا يجب فيه الرجوع إلى الإمام والظاهر
أن الغرض من الخبر إنما هو الرد على العامة العبياء
الذين هم اتباع كل ناعق العاملين بالاراء والالتباس
والاستحسانات وقال السيد ضد الدين في شرح
الوافية في هذا المقام والظاهر أن عرض الإمام
شرط الثواب على الأفعال وإن جزء الإيمان هو
معرفة الحق الله وموالاته وأخذ أحكام الأعمال
صحة فمن عمل صالحاً مطابقاً للواقع من غير أخذ
من الإمام يكون كمن دخل البيت من غير باب ليس له

على صاحب البيت حق الاكرام والضيافة ولا يدل الحق
الشريف على انه لا يجوز لاحد ان يحكم على عمل بحكم شرعي
من غير نص حتى يتم عرض المصنف وهو عدم صحة
استنباط الحكم الشرعي من الحكم العقلي وانه لو عمل به
غافل لم يكن مستحقا للثواب الا ان يعلم ويعمل به من
جهة واني الله وبالله **ومن جملة** الوجوه التي استد
بها على عدم الملازمة المذكورة ما عليه احتيا بنا والمعتلة
من ان تكليف الشرائع فيما يستقل به العقل لطف من الله
تعالى والعقاب بدون اللطف قبيح فلا يجوز العقاب على
شيء لم يرو فيه نص لعدم اللطف فيه وتوضيح المقام
هو ان يقال ان اللطف هو الذي يقرب العبد الى
الطاعة ويبعد عن المعصية وليس له حظ في التمكن
ولا يبلغ الى الاجزاء وذلك كما رسال الى رسول واتزال الكتب
واقامة الحج والبراهين واظهار المعجزات واحترزوا
بقيد التمكن عما لا يمكن بدون فلا يكون من اللطف و
ذلك كالتدبير وخلق الالات الكلف واختلف الاشياء

والعدلية

والعدلية في وجوب هذا اللطف وعدمه فالاشاعرة على
عدم الوجوب وليست هذه باقل مرة منهم فانهم لم يوجبوا
على الله شيئا حيث جوزوا عليه جميع القباح والمنكرات
تعالى عن ذلك علوا كبيرا والعدلية على الوجوب جريما
منهم على قايون الحكمة والنظام لان الاخلال به نقض للمعنى
وضرب بواله مثالا بمن اراد حضور شخص الى مأثنته و
علم انه لا يحضر الا بارسال رسول او انقاد رقعة او
تلطف في مقال ولم يكن عليه في شيء من ذلك بأس ولا
مشقة فانه يجب عليه ذلك لان عرضه يتقضى بدون
ذلك والا فليس بحكيم فكذا لا الله سبحانه وتعالى لما كان
مريدا للطاعة العبد كارهيا لمعصيته فاذا علم انه لا يجتاز
الطاعة الا بفعل يفعل فيه او في غيره بلا بأس ولا مشقة
لزمه ذلك بمقتضى الحكمة والا فليس بمريد ولا شك
ان تكليف العبد بما يجب عليه ويمتنع ونهايته به وان كان
ما يستقل به عقله ما يقرب به الى الطاعة ويحمله عليها فيكون
واجبا واذا ثبت وجوب التكليف والمطالبة بذلك

امتنع العقاب بدونه لئلا يتبطل دعوى الملازمة بين
الاجاب العقلي وترتب العقاب الذي هو الاجاب
الشرعي واللازم من لوازمه **والجواب** انا نقول ان اللطف
فما كان واجب وهو الذي لا تقوم المحجة الالهية ويقتض العتاق
بدونه كارسال الرسل والانبياء ومنه وب وهو الفضل
والزيادة والاصناف وهو ما تقوم المحجة بدونه ويقتض
التقديس مع عدمه وذلك كبيان ما يستقل باذراكه
العقل او الذي بين من قبل فتنكر اربابنا وارادوا
الادلة عليه بحسن من الله ولا يجب عليه كيف ولو كان
كل لطف واجبا لما قامت هذه على حد محجة فانه سبحانه
لو جعل الموتى تكلم الناس بما جرت عليهم وجعل ايدى يام
وارجلهم تشهد عليهم في المحافل بما ارتكبوا من القبائح
وعاجل العاصي بانواع العذاب الى غير ذلك من هذه
القبيل لكان نصرهم الى الطاعة غاية القرب ويبعدون
المعصية غاية البعد كلا ليس مثل هذا اللطف واجبا
عليه تعالى فانما هو تفضل منه بتفضل به على من يشاء وما
ذكر

ذكر استدلال من اللطف فانما هو من القسم الثاني الذي
هو تفضل وزيادة دون القسم الاول كالايجب **ومن جهة**
الوجه ما استدلت به على عدم الملازمة المذكورة انه يوجد
من الله تعالى ان يوكل احكامه او بعضها الى ادراك العقل
مع شدة اختلافاتها في الادراك والاحكام من غير تقبيل
بعض او شرع فانه يوجب الاختلاف والتعارض مع ان
رفع احد الفوائد في ارسال الرسل ونصب الائمة
وانزال الكتب والخاص ان مطلوب الشارع هو الاتفاق
في الدين لان الغرض من الخلق هو العبادة والتدين
بين الله وهو مطلوب من كل احد فالاتفاق بين
مطلوب من كل احد وكول بعض الاحكام الشرعية
الى العقول التي لا تقف على حد مغض الى اختلاف
الاحكام واختلاف الناس في الدين وهو نقص لغرض
الحكيم عليهم **والجواب** اولاً ان الاختلاف لا يقدح
في الحجية كافي السنة فان اختلافها لم يقدح في حجيتها
وكما انه اذا تعارضت الادلة النقلية يجب ترجيح تلك

فكذلك الامر هنا واما ثانياً فان هذا الوهم فانما يتم في
الدليل العقلي النظري الاستدلالي الذي يمكن فيه
الاختلاف واما العقلي القطعي الضروري فلا يجري
فيه ذلك كما في الكذب الضار والصدق النافع والمعا
الشريف ايده الله تعالى فهنا تحقيق لا بأس بدكره في هذا
المقام قال عند استدلال صاحب الوافية على عدم
الملازمة بالدليل المذكور ما نصه وفيه ان هذا انما
يتم فيما لم يقطع العقل به من الاحكام او قطع ولكن بطريق
الكسب والاستدلال لا فضائه الى الاختلاف غالباً
اما اذا قطع بطريق الضرورة فلا يستحيل الاختلاف
العقول في ضرورات العقل والآفلين بضرورة
لديه وانقائه مع شدة الاختلاف اذ لا دليل على
مطابقة ما اتفقت فيه للواقع والحق ان دعوى
الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع ان كانت كلية
على الاطلاق بحيث تتناول ما حكم به العقل بالاستدلال
ايضاً كما هو ظاهر الاطلاقهم بوجه ما اوردوه المصنف من

بعد

من بعد رد بعض الاحكام الى ما يختلف فيه العقول من
الادراك عن قانون الحكمة لمخالفة الغرض المقصود لكن
المقصد يدعي السلب الكلي اي لا شيء من حكم العقل مستلزم
حكم الشرع كما تنطق به وجوه النظر لوقت بل صريح قوله
اولا لكن في اثبات الحكم الشرعي كالوجوب والحرمه
الشرعية بما نظر وتأمل فلم يدفع ذلك عنه ضيقاً و
ان كانت مخصوصة بما حكم به ضرورة بناء على ان الملازمة
ما حكم به العقل في حد ذاته من دون حاجته الى امرها
استدلال لم يتوجه هذا السؤال فان قلت ساد
هذه الاحكام الشرعية الى الامور المختلفة ليس
بعضها في الشريعة ليس قد جعل اخبار الاحاد من
مذكرها للاحكام مع ما فيها من الاختلاف الشديد
قلت لم يجعلها مذكراً حتى ضبط قوانين التلخيص
من الاختلاف حسبما هو مستور في باب التعادل
والترجيح على ان الخطاب هو الطريق الاصل الى
المراد الشارح غايته ما هناك انه عرض لما

الاختلاف ثم اننا لم نضرب اليها وناخذ بها الا بالقاطع
الثان في قيامه هنا ثم التحقيق ان الذي يتلزم
الحكم الشرعي انما هو الحكم العقلي الضروري فانه هو
الذي يستحيل مخالفة الواقع فيستكشف به حكم
الشارع مطم واما الكسبي فلا ملازمة بينه وبين
الواقع فكيف يدعي الملازمة بينه وبين حكم الشارع
ان العلم به فرع القطع بالمطابقة للواقع فان قلت
اذا قطعت بحكم ولو بالاستدلال امتنع لديك
مخالفة الواقع والا فليست بقاطع ومتى قطعت
بالمطابقة قطعت بحكم الشارع لاستحالة مخالفة
للواقع قلت ليس الكلام في خصوصيات كل قطع
قطع وانما الكلام في نفوذه هذه الضابطة وهو
انه كلما قطع العقل بحكم علم ان الشارع حاكم به و
من البين توقف هذه الملازمة على الملازمة بين
قطع العقل ومطابقة ما قطع به الواقع وهي جملة
بدئية والا لزم اجتماع التقيضات لثبوت قطع

بعض

بعض العقول بشئ وقطع بعض اخر بتقيضه وبالجملة
قامت اذا قطعت وان كنت لا تجيز ان يكون الامر على
خلاف ذلك في الواقع لكنك تجيز على عقلك ان يخلف
نيما قطع به ولم تجز مخالفة الواقع فكيف تتبع مع
ذلك جعله طريقا الى الشارع **فان قلت** اذا اكتفيت في
المعارف الواجبة التي يجب فيها مطابقة الواقع بالاستدلال
وكذا في اثبات مدرك الاحكام كحجية الاجماع وخبر
الواحد كان اقضى مداهمتك بحصيل فابالك لا تكفي **الواقع**
في اثبات الحسن والقع بذلك واقصى ما هناك اثبات
مدرك الحكم خاص من الاحكام الشرعية وهل بعد القطع
من مطلب **قلت** اقصى مبالغ التكليف في الاعتقاد
وعينه القطع ولو كافنا بما وراء ذلك لكان تكليفا بما
لا يطاق وليس البحث في ذلك انما الكلام في احداث **مدرك**
لاحكام الشرعية لم تدع ضرورة اليه ولم يرد من جاز
الشرع ما يدل عليه فلا بد وان يكون مفضيا الى الواقع
وذلك لان اثبات الاحكام الشرعية لا يكون الا بما حصر

الشارع دليلاً وجعله مدرراً أو يقطع بان الشارع حاكم في نفس
الامر بعين ذلك الحكم ولم يثبت جعل مثل هذا الحكم
العقلي مدركاً اذ الكلام في اثباته ولا يثبت القطع بان
الشارع حكم في نفس الامر بذلك الا اذا كان حكم العقل
ضرورياً لا استحالة مخالفة للواقع واما الاجماع فمن يعتد
في اثباته على التمسك من كتاب وسنة فذلك هو الطريق
الشرعي في جعله مدركاً لا حكام ومن يعتد في حجته على
الكشف فابعد الكشف والمغاينة من مطلب اذ الغرض
بلوغه الى الواقع والمفروض في تحصيل الاجماع هو القطع
بحكم الشارع وهذا بخلاف ما نحن فيه فان اقتضاء
حكم العقل وهو لا يستلزم حكم الشارع القياس القطع
بمطابقته للواقع وهو في غير المنع لما نرى من قطع
الاثنين بالمتناقضين ومعلوم ان الواقع لا يختلف
وعساك ان تقول ان مرجع التحسين والبقية الى
وجدان العقل وكما يرجع الى الوجدان لا يحتاج
الى الاستدلال ويكون بدلياً لا يختلف فيه العقول

حسراً

خصوصاً اذا كان الحسن والقبح ذاتيين فنقول لا يرتأى
ذو وجدان ان كلاماً من الذاتي والعرض قد يكون تدبيراً
كافي العدل والظلم والكذب في الدفاع عن النفس المحترمة
والصدق عليها وقد يكون نظراً يحتاج في ادراكه
الى توفيق وربما لا يبلغ الى القطع ولو بعد التروي
البائع بل اقتضاء الظن بل ربما لا يخرج عن دائرة
الشك كافي الكذب عن الدفاع عن قليل من المال الصدق
عليه وربما اشبه الامر لجريان العادة فلا يدري ان
حسنه او قبحه في نفسه او لجريان العادة وكيف كان
فالذي يستلزم الحكم الشرعي انما هو ما لا يختلف فيه العقول
وليس الا البديهي الذي يقطع به بحسب الملاحظة
فان قلت او ما يكفيك في اطلاق الملازمة اجماع
الامامية فان هذا التفصيل الذي ذهب اليه لا يعرف
لاحد **قلت** دعوى الاجماع على العموم في غير المنع
ولست هذه المسئلة بمعنى دعوى الملازمة بين حكم
العقل وحكم الشرع من السائل التي يذكرها اهل

الاستدلال ليعرف فيها الوفاق والخلاف على أن من
تعرض لها كما ينبغي فظاهر كلامه على ما سيأتي في آخر
هذا البحث قبل الإفاضة في الأبحاث العقلية وهو ما
نقول بظاهره وقوع الخلاف من غير المحصلين
كما أنه يريد أهل الحديث ثم اتفاق المتكلمين من الذين
ما يكشف عن مقالة المعصوم والمعلوم من طريقتهم
المنع من الاستدلال بالعقل في الأحكام الشرعية و
الأخبار في ذلك متضادة **فان قلت** إذا جاز عرض
الحسن والبيع والبيع الحسن فما تكرر ان يكون ما حكمت
بحسنه أو قبحه وان كان ضروريا قد عرض له ما عيّر
عما هو عليه وقد خفي عليك والطلع عليه من لا
تخفى عليه خافية الست تعلم ان العقول ما تحكم
بدعته بفتح كشف الرق في شدة الحر والبرد و
المطر والريح على رؤس الأشهاد ولولا ان الله
جل شأنه نذب اليه في الأضرام وأقدم عليه مقدم
لعابه الناس وسفوهوا رأيه وقالوا انه مجنون و

كذا

وكذا الهرولة ورعى الحجارة وأمرار الموسى على رأس الأفعى
ولاريب في اشتغاله على اطراف حكمته وخفاء وجود الحسن
على العقل في التكليف غير عزي كالبذنة بظاهر الذراع
وباطنه في الوضوء والنهر عن السرف في استعمال الماء
ولو على شاطئ البحر وطلب المتيتم مع العلم بعدم الماء
وتحذرك فليف يصح بعد هذه كلمة حديث الملازمة
قلت كلامنا إنما كان بدعي الحسن والبيع مقطوعا بعدم
ظهور المخالف له كالظلم والعدل وانقاذ النفوس
المحترمة والافضل لا ما كان مظنة للعروض فانه لا
يكشف وهذا كما احتج بعضهم في التعويل على الخبر
الضعيف في المندوب بانه من جوار النفع مأمون
القطر فيكون حسنا ويتوجه عليه ان فيه مظنة الشر
وبالجملة فالقطع بما هو عليه حين القطع وتبقي العقل
لما ذكر في المناسك بعد ثبوت الداعي ولا سيما
مثل هذا الداعي ممنوع وأي حكمه يبلغ من الابتلاء
بالشونية بين الشريف والضعيف والملك والسوقة

في الايمان الى بيته من كل فج عموماً حفاة شعناً
غيراً منظرين بالخصوع والخشوع والاستكانة قد نبذوا
الملاذ والنساء والطيب وراء ظهورهم وفارقوا
الاهل والاولاد والديار فيجتون بالتوبة ويلتجون
بالاجابة ليشاهدوا فاهم عليه ضائقون يوم القيمة
وكنا كل عمل من تلك الاعمال وان كان مما ينكر بالنظر
الاول ولكن اذا تأملت وجدته على جانب من الحسن
فتمتبه الحكمة ويحكم به العقل انتهى كلامه **اقول** ^{المتقني}
في هذا المقام هو ان يقال لا شك ولا ريب انه بمقتضى
الايات القرآنية المتظاهرة والاجبار المعصومية المتواترة
والادلة القطعية المتكاثرة ثبت ان العقل حجة من
حجج الله ولا شك ولا ريب ان العقل الذي هو حجة
انما هو العقل القطعي دون الظني ولا ريب ان
الانسان اذا كان خالياً عن العصبية والعناد و
مجرداً خاضعاً عن الشبهات التي يترتب عليها الفساد
وامعن فكه ونظره ووجه عقله الى بعض الامور
مفضل

مفضل القطع اليقيني الحق الذي لا يحتمل النقيض
بشيء كان تكليفه هو ذلك الشيء يقيناً وما وراء
القطع شيء اتراه يكلف بعد القطع بشيء بقى الكلام
في ان العقل اذا كان حكمه مطابقاً للواقع فكيف يحتمل
الاختلاف فيه والحال ان الواقع واحد لا تعدد فيه
ولا اختلاف يعتريه فنقول لا شك ولا ريب ان
العقل اذا كان مجرداً عن شوائب العصبية والعناد
وليس مسبوقاً ببعض الشبه المؤدية الى الفساد اذا
قطع قطعاً حتمياً وجزم جزمياً لا يحتمل النقيض
فلا شك انه يكون كاشفاً عن الواقع وما نرى من اختلاف
بعض العقول في بعض الاشياء فلا شك ولا ريب انها
ليست كلها مع اختلافها بالثابت المذكورة من القطع
وكل منها وان ادعى القطع الا ان بعضها منها يدعيه
بلسان المقال مع انه يجوز النقيض ولعلك اذا
اعطيت التأمل حقاً في هذا المقام وجدت الامر
كما ذكرنا والحال كما سطرنا فلا يردح انها لو كانت

كلها جهة لما حصل التقدير والاراد اجتماع التقيضات
لا نأقول انما يلزم اجتماع التقيضات ان لو حكمنا بانها
كلها قاطعة قطعاً لا يقبل التشكيك ولا يحتمل التقيض
ونحن نقول لا بد ان يكون غير واحد منها ليس
بتلك المثابة من القطع فتأمل في هذا المقام فانه من
منزلة الاقدام **خاتمة** اعلم ان العدلية القائلين
بالحسن واليقين العقليين اختلفوا في ان ثبوت الحسن
اليقين للعقل هل هو ذاتي ام ثابتان للافعال **لنظر**
الى ذواتها لا الى صفة توجبها وعلى هذا فينبغي
ان لا يختلف باختلاف الاضافات والاعتبارات في
ها كالحيوانية بالنسبة الى الانسان فيحيل انفكاكها
عنها ام هو غير ذاتي بل هو اضافي ام ثابتان
للافعال **لأن** واثماً بل لصفة توجبها وعلى هذا
فينبغي ان يختلف باختلاف الاضافات ولا يحيل
انفكاكها من الفعل ذهب بعض الى الاول وبعض
الى الثاني وفصل بعض آخر وزعم ان الحسن ثابت

للفعل

للفعل لذاته واليقين ثابت له لصفة توجبها نظراً الى ان الحسن
يكفيه انتفاء الصفة المقتضية وقال الجبائية انها غير ذاتيين
بل يحصلان لا فعلاً لصفة توجبها لكنها ليست صفة بل
حقيقة بل بوجوده واعتبارات تختلف كضرب اليتيم **لأن**
او التعذيب هذا ولم نجد دليلاً للقائلين بانها ذاتيان
ولا للقائلين بانها اضافيان غير ان من لم يذهب الى
كونها ذاتيين اوردوا على دعوى الذاتية اموراً احدى
انما يرى بالبدية الشيء الواحد يختلف فتارة يكون
حسناً وتارة يكون قبيحاً كما في الصدق والكذب فان الكذب
النافع حسن والضرار قبيح والصدق الضار قبيح والنافع
حسن ولو كانا ذاتيين لم يختلف الفعل الواحد ويكون
تارة حسناً وتارة قبيحاً **واجب** بالمنع من وقوع الاختلاف
في شيء واحد وانما وقع الاختلاف في ماهيتين مختلفتين
لان الذي وقع به الاختلاف داخل في مفهوميهما بيات
ذلك ان الكذب النافع مثلاً من حيث ان مفهومه
مخالف للواقع فانه يهينه يقتضي القبح ومن حيث انه نافع

فهو ماهية اخرى تقتضى الحسن فذاك ما هيئات
تختلفان وبالجمله فالكذب القبيح وان كان عين الكذب
الحسن بحسب اصل حقيقة نفس الكذب لكنه مخالف
له في حقيقة كونه نافعاً فالكذب من حيث هو كذب حقيقة
ممتازة تقتضى الحسن لذاتها ومن حيث انه نافع حقيقة
اخرى ممتازة مغايرة لاولى تقتضى الحسن وقد جمع
بعض المحققين بين القول بالذاتية ومقالة الجبائية
بهذا الوجه وجعل النزاع بينهما لفظياً اذ غاية ما يعرف
بينهما انهما ان هو الا واعتبر والحجة الداخلة في الحقيقة
والجبائية اعتبرها خارجة ولم يلحظوا الا الحقيقة
الاصولية وبالجمله فالمنشأ ^{هـ} على كلا القولين هو الامر
الزائد على اصل الحقيقة غير ان الجبائية في خلاص
ما يتكلفه اولئك من اعتبار مهية مركبة من اصل مهية
الفعل والحجة الزائدة **واعترض** بالمنع من كونها مهيتين
مختلفتين اذ لا يلزم من حسن الكذب النافع ان يكون
حسنه لذاته بحيث يدخل ما يقع به الاختلاف في ماهيته

بل الذاهر

بل الظاهر ان حسنه غارضى وعلى هذا فالجواب عن
المخالف ان يقال لا محذور في ان يكون شئ واحداً
بالذات تارة حسناً بالعرض اخرى انما المحذور كون
الشئ الواحد حسناً بالذات تارة قبيحاً بالذات اخرى و
بالجمله فانه لا يلزم انفكاك الذاتى لو كان عرض العرض
موجباً لزواله وليس كذلك لجواز انصاف شئ بشئ
بالذات وبتقيضه بالعرض **واجيب** ايضاً بان في الكذب
النافع ارتكاب اقل القبيحين لانه الكذب صار حسناً
وفي الصدق انصاف ارتكاب اقبحهما وهو التسبب بترك
الكذب الى ما هو اقيس منه بمراتب من قتل ونحوه لان
الصدق صار قبيحاً بل حسن مع اقيس القبايح ولا يخفى عليك
ما في هذا الجواب فان الكذب المخلص من القتل من اعظم
الواجبات فهو حسن فكيف يمكن ادعاء كونه قبيحاً و
الصدق الذى يستلزم قتل البهي قتلًا او قتل نفس
محترمة من اعظم المحرمات فكيف يدعى كونه حسناً
الوجه الثانى ان الحسن والقبح لو كانا ذاتيين للزم

بطلان النسخ من حكم الى حكم كالوجوب الى الحرمة وبالعكس
ويورد عليه ما يورد على الاول والكلام الكلام كالا يخفى
الوجه الثالث انها لو كانت ذاتيين لاجتمع التقيضان
حيث نقول لا كذب غدا سواء صدقت ام كذبت فان
صدقت فالحسن لكان الصدق والفتح لا يستلزامه
الكذب البقيع ومنزوم البقيع ببيع وان كذبت فالفتح
لكان الكذب والحسن لا يستلزامه الصدق في قولك
لا كذب والمقتضى الى الحسن حسن وبالمجمل يلزم ان يكون
فعل واحد حسنا بالذات قبيحا بالذات فيلزم ان يكون
شيء واحد منشأ للحسن والفتح وان كان محال للتناقض
المذكور وهذا بخلاف ما اذا قلنا انها شرعيان كما
يقول الاشاعرة او قلنا انها اعتباريان كما يقول الجبلة
اما الاول فلان المعارض بينهما يوجب استقاطعهما
ولا محذور فيه لان تحققه يجرد اعتبار الشارع وجعله
واما الثاني فلا خلاف الاعتبار فان حسنه من جهة
قبحه من جهة اخرى **واجيب** بان اجتماع التقيضين انما

يشنع

يقتضيان الحل متحد في الحقيقة اذا كان متصفا بهما
اتصافا حقيقيا اما اذا كان الاتصاف باحدهما حقيقيا
وبالاخر عرضيا باعتبار اللازم فذلك ليس بمحال بل جائز
لان الاتصاف العرضي ليس باتصاف في الحقيقة بل في
الاجتماع وذلك كالمجالس في السفينة فانه يتصرف بالسكون
تارة وبالحركة اخرى وما نحن فيه من هذا القبيل فانك
اذا صدقت في غدا فاقصا ذلك هذا بالحسن حقيقيا والفتح
عرضيا باعتبار استلزامه لكذبك في قولك لا كذب
غدا فاذا كذبت فالامر بالعكس وبالمجمل فالذي يستلزم
الفتح لا يكون قبيحا بالذات وانما يكون قبيحا بالعرض
الذي يستلزم الحسن ليس بحسن بالذات **واعترض** بانه
لا ينبغي في ان في هذا الصدق قبحا وفي هذا الكذب
حسنا فتم قلتم ان حسن الاشياء وقبحها ذاتي جاء
الاجتماع واجيب بان القائل بالذاتية غاية ما ادعى
ان الفعل في حد ذاته اما ان يكون حسنا او قبيحا و
لا يمنع ان يكون قبيحا بالعرض ما هو حسن بالذات

هذا
صحيح

وهذا الصدق هو حسن في نفسه والصدق انما اتفق في مخالفة ما وعد به من الكذب ويكون حج نسبه الى الصدق نسبة السفينة الى الساكن فيها في حصة احدهما ليس حقيقة صفة الاخر نعم ينحى السؤال لو ادعى القائل بالذاتية ان كل حسن وقيح ذاتي واجاب بعض شراح المواقف عن اصل الاعتراض باننا لانسلم كون مستلزم القبح قبيحا ولا يكون مستلزم الحسن حسنا لان ذلك ليس ضروريا ولا يحق ما فيه واجاب بعضهم بليضا عن اصل دعوى لزوم التناقض على دعوى الذاتية بان مراد من يقول بالذاتية ان لافعال حسنا وقيحا ذاتيين وليس المراد ان الحسن والقبح لا بد ان يكونا ذاتيين بل يجوز هذا القائل ان يكون الافعال بعد كونها موصوفة بالذاتية ان تتصف بالعرضية وح فقد يجتمع حسنان في فعل كالصدق النافع وقد يجتمع قبحان في فعل كالكذب الضار وقد يوجد احدهما دون الاخر كالصدق الضار والكذب النافع واجتماع النقيضين يلزم لو كان

كل واحد

كل واحد منهما ذاتيا وليس الامر كذلك كما عرفت ولا يحق ان هذا الجواب لا يساعد ادلة القائلين بالذاتية كما عرفت هذا والتعرض لهذه المسئلة قليل المجدون ولم يتعرض لها اكثر احمائها وانما تعرض لها الغافلة والظاهر ان الحسن والقبح قد يتصفان بالذاتية كما في الصدق والاحسان والكذب والعدوان عند عدم الغارض وقد يتصفان بالعرضية كعدم الامور عند عرض الحسن والقبح لها اللهم انا فنسلك بحق محمد وال الطاهرين ان تصلى على محمد وآله وان تحسن اعمالنا وافعالنا واقتوالنا واحوالنا وان تقبح في نظرنا على حسن لنا الشيطان من مالا يرضيك وصلى الله على محمد وآله قد تم الكتاب بعين عناية الملك الوهاب على يد الحفيظ واقل الطلاب افقر

الحاق الى ربه الغني ابو الحسن اقبال ابن
المهمد المغفور على اكبر المصالحات
في يوم الواحد والعشرين من المحرم

مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين
وبعد فمذه فقرات لطيفة ونضاج شريفة ودرر
مخزونة ولؤلؤ مكونة ونفحات قدسية وكلما ت
ملكوتية تفع الله بها المؤمنين في الدنيا والدين
بمحمد وآله الطاهرين الحق حقيقة والخلق مجاز و
الدنيا تنظر للغابرين مجاز والآخر يقين والشك
جنون والمنزل واحد والجواد فنون والكف
صفر والطريق مخوف والبرقعة وفي البين حق
والزاد قليل والسر بعيد والبضاعة من جنة و
القص عييد والموطئ شائك والماسون حفا
والصواء شائت والنادون عرات والمسلك
صعب والناس مشاة والملل سبل والرسول
هداة فكم من طريق في طريق معرفته وكم من
قتيل في سبيل محبته وإحبياته سبيل كان آدم في
سلوكه بنوح وطريق رمى فيه بالحجارة نوح وقد

في النار

في النار الخليل واضجع للذبح اسمعيل وبيع يوسف
بثمان مئتين فاحين ولبت في السجن بضع سنين
وذهب بص يعقوب وابلى بالمحنة ايوب وكش
بالمناشير زكريا ونادى ربه ندا خفيا وافرح ط
داور في البكاء وتضرر شعيب بالداء العياني و
تقص في الملك عيش سليمان وتخير رد لرسول
موسى بن عمران وذبح الحصور يحيى وهام
في القلوات عيسى وشجع جبين محمد المصطفى
وكسرت رباعيته في شدة الدوى وشق رأس
على المرتضى وسم الحسن السبط المحبتي وأصحب الحسين
الشهيد بكر بلاء وابلى أهل البيت بأنواع البلدة
ومحن نظيرها بالرسم والمقال ما أشبه هذا بالحال
بلى لا بد في طريق الوصال من تحمل الأثقال
هذه الجادة فإين السالك وهذه الرغائب
فإين الطالب هذا قص يوسف فإين يعقوب
هذا طور موسى هذا ذو الفقار فإين أبو الحسن

سنيان فإين

الكرام ليس كل من هم سلك ولا كل من سلك
وصل ولا كل من وصل مكن ولا كل عايد نحو
قصد ينال ولا كل من زار الجن مع الندي
ما كلما يمتنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
العين: السوفيق امر فيض لا كسب ارضى ويبل
المواهب لا يتباع والسبق على المشية لا يستطاع
وانما هي عنائات ازلية ومواهب ربانية جرت
في الابد ما جرت في الازل: واول الفكر اخرا العمل
ومن سلب خلقه القول ان لم يكن لها لهباً
ابدئ بلبس للظالمين بدلاً على مثل ليلي يقتل المرء
نفسه وان بابت في ليلي على اليا من طأ ويا: و
مثل هذا فليعمل العالمون وفي ذلك فليتنسوا
المتنافسون: اعلم ان افضل الصفات واكمل
الدرجات التجريد عن علائق الدنيا والتشبيه بالآ
الاعلى والعود وسرعة الرجوع الى الوطن الاصل
والاتصال بالعالم العقلي وهو المراد بقول الرسول

الاکرم

الاکرم صلى الله عليه وآله وسلم حب الوطن من
الايان واليد يشير قول الله المنان ايها النفس
المطمئنة ارجعي الى ربك راضية مرضية فادخلي
في جناتي وادخلي جناتي واياك ان الوطن هنا ان تقسم
نحو البصرة ومصر وبغداد ونحوها من سائر المدن
والبلاد فانها من الدنيا لا من العقب وقد قال
سيد الانام عليه الصلوة والسلام حب الدنيا
كل خطيئة ليس باوطانك الا ان نشأت بها
لكن دنيا التي تهواه اوطان فارجل بالرياحنة
عن دار الطبيعة من بين جدران العناصر واخرج
من هذه القرية الظالم اهلها لتغوز فوزاً عظيماً
واشعر قلبك قوله تعالى ومن يخرج من بيته
مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله وكان الله غفوراً رحيماً
وتذكر حديث موتوا قبل ان تموتوا وموت
بالموت الارادي قبل الموت الطبيعي وبالموت

الاختيارى قبل الفناء والاضطرارى واحى نفسك
بامانة الشصوات النفسانية واجل قلبك بامانة
الشبهات الشيطانية وشرف فانك تبرك الله
وطهر لوحك عز لوث مستهياتك وخلص
شخصك بمجاهدة النفس وقطع العلائق و
تصفية الباطن بالتجريد ودفع العوائق عن
مضيق البدن المحسى الجسماني وكثافة الجسد
الارضى الظلماني الى سعة الوطن الاصلى الروحاني
وفضاء العالم العقلى النوراني الذى هو شرف

العالمين و افضل النساء

قد تم على يد الحقير وافقر الخلق

ربه العتيق ابا الحسن اقبال ابن

المرحوم المغفور على الكرم

المصرحاني في يوم الوعد

والعشرين من المحرم الحرام

فينا ٥١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله
الطاهرين ولعبد فمعد رسالة طريفة ونوادر
لطيفة في بيان مؤلفات جامعة المجتهدين و
زبدة المحدثين المعلى محمد باقر المجلسي رحمه الله
ومؤلفاته رحمه الله قسما من عربيته وفارسية اما
العربية فمنها كتاب بحار الانوار وهو كتاب عظيم
الظهير عند اهل التحقيق والتميز مشتمل على خمسة
وعشرين مجلد قد خرج اكثرها الى البياض الجلد
الاول كتاب العقل والجهل والعلم وهو مشتمل على
مقدمة تشمل على بيان الاصول والكتب المأخوذ
منها كتاب البحار وعلى بيان الوثوق بالكتب المذكورة
وبيان الرموز الكثير اصطلاح المتضمن عليها للكتب و
بيان اصطلاحات اسانيد الحديث وذكر بعض
الامور التي لا بد منها وعدد الكتب التي اشتمل
عليها كتاب البحار ثم في بيان اخاديش مدح العقل

وذم الجبريل وعلامات العقل وجنوده وابواب فض
العلم وجوب طلبه ورتبة العلماء ومعرفة علما
السور ومعرفة البدعة والسنة وهذا المجلد شمس
على اربعين باباً وعدداً بيانه اثني عشر الف بيت
تحتها المجلد الثاني كتاب التوحيد وهو شمس على
بيان ثواب المعصدين واثبات الصانع ونفي الشرك
والولد والصفات الذاتية والفعلية ومعنى الهدى
واسماء الله وابطال التماسخ وهو واحد و
ثلاثون باباً وعدداً بيانه خمسة عشر الف بيت
المجلد الثالث كتاب العدل والمعاد وهو شمس
على نفي الظلم والجور والجبر والتقويض واثبات
الامر بين الامرين والاختيار والاستطاعة لقضا
والقدر والمشيئة والارادة وسائر اسباب الفعل
والعادة والشقاوة والخير والشر والتوفيق
والخذلان والطينة والميثاق وحال ولد الزنا
والاطفال والمجانين بعد الموت ونفي الحراج وغير

ذلك

ذلك وهو شمس على ستين باباً وعدداً بيانه ثمانية
وعشرون الف بيت المجلد الرابع كتاب الاحتجاجات
والناظرات والمجموع العلوم وهو شمس على احتجاجات
الله تعالى والنبي والائمة وهو شمس وعشرون
باباً وعدداً بيانه ستة عشر الف بيت المجلد الخامس
في احوال الانبياء من آدم الى نبينا محمد وهو
اياه على ما قيل اربعون الف بيت ولا يحصر في ذلك
عدد ابوابه المجلد السادس في بيان احوال نبينا محمد
تاريخه وهو شمس على احدى وثمانين باباً وعدداً
اياه اربعة وستون الف بيت المجلد السابع كتاب
الامانة وفيه جوامع احوال الائمة وقضايلهم و
مناقبهم وعلاماتهم وصفاتهم وخواصهم وهو
مائة وسبعة واربعون باباً وعدداً بيانه ثلاثون
الف بيت المجلد الثامن من كتاب الفتن والمحن
ويذكر فيه ما وقع بعد وفات النبي من الفتن
وعصب الخلافة وهو شمس على ستة وستين باباً

وعدداً ببيانته إحدى وستون ألف بيت المجلد الثالث
في تاريخ احوال أمير المؤمنين ع ولادة ووفاة و
فضائله ومناقبه وهو مشتمل على مقدمة ومائة و
ثمانية عشر باباً وخاتمة وعدداً ببيانته اثنان وخمسون
الف بيت المجلد العاشر في تاريخ احوال الزهراء ع
والحسين ع ولادة ووفاة ونصوصاً ومناقباً وهو
خمسة وخمسون باباً وعدداً ببيانته خمسة وعشرون ألف
بيت وثلاثمائة وسبعة وخمسون بيتاً المجلد الحادي
عشر في تاريخ احوال السجادة والباقر والصادق و
الكاظم ع على نحو ما سبق وهو خمسة واربعون
باباً وعدداً ببيانته ستة عشر ألف بيت المجلد الثاني
عشر في تاريخ احوال الرضا والجواد والمهدي و
العسكري ع على نحو ما سبق وهو ثمانية وثلاثون
باباً وعدداً ببيانته اثنان وعشرون ألف بيت المجلد الثالث
عشر في احوال صاحب الزمان وفضائله ومناقبه و
معجزاته والنصوص عليه وكيفية غيبته واهوال سفرته

ونهايه

ونوايه وعلامات ظهوره وهو ستة وثلاثون باباً وعدده
اثنان وعشرون ألف بيت المجلد الرابع عشر كتاب السما
والعالم وفيه بيان غوامض اسرار الآيات والروايات
المتعلقة بخلق اللوح والقلم والحجاب والكرسي و
الترادقات والسموات والملائكة والكواكب والنجوم
والارض والعناصر والمواليد والنباتات والحيوانات
وفيه ذلك مائة وسبعة وستون باباً وعدداً ببيانته
سبعة وخمسون ألف بيت ومائة وثمانية عشر بيت
المجلد الخامس عشر كتاب الايمان والكفر ولم يؤثر
عليه وقيل انه خرج منه ثلاثة الاف بيت ولم يخرج
الباقي لاستغفال المصنفه بغيره المجلد السادس عشر
كتاب الطاعات والمعاصي ولم يؤثر عليه ايضاً
المجلد السابع عشر كتاب الروضة ويقال ان عدده
نصيب من خمسة عشر ألف بيت المجلد الثامن عشر كتاب
الطهارة والصلوة قد خرج في حديثي المجلد التاسع
الكاتب المأخوذ منها وترك الروضة المجلد التاسع

كتاب القرآن والدعاء المجلد العشر من كتاب
الزكوة والصوم ولم اعشر عليه المجلد الحادي والعشرون
كتاب الحج والعمرة ولم اعشر عليه ويقال انه لم يخرج الى
البياض المجلد الثاني والعشرون كتاب المنار وفيه
منارات النبي والائمة ثم كلهم واحكامهم وهو ثلاثون
الف بيت تقريباً المجلد الثالث والعشرون كتاب
العقود والابقاعات ولم اعشر عليه المجلد الرابع والعشرون
كتاب الاحكام ولم اعشر عليه وقيل انه
لم يخرج الى البياض المجلد الخامس والعشرون كتاب
الاجازات ولم اقف عليه ولم اراه الثاني من الكتب
العربية كتاب مرآة العقول في شرح اخبار آل
الرسول شرح على الكافي فهو جيد تام فما لم يكتبه
لا من الاصول كتاب نصف الدعاء وكتاب العشر
ومن الفروع نصف كتاب الصلوة وتام كتاب الزكوة
الثالث كتاب ملاذ الاجيار في شرح تهذيب الاجيار
وقد رايت منه عدة مجلدات وهو شرح جيد تعمل

ابيانه

ابيانه خزين الف بيت تقريباً ويقال انه لم يتم بل كتب
رحمة الله الى الصوم الرابع شرح الاربعين حديث و
هو كتاب عجيب مشتمل على تحقيقات عجيبة عدد ابان
اثنى عشر الف بيت ومائة وتسعة وستون بيتاً
الخامس الفوائد الطرية في شرح الصحيفة ولم يتم هذا
الكتاب بل المؤلف منه الى شرح الدعاء الرابع السادس
الرسالة الرجالية وهي رسالة مختصرة جامعة للرجال
لطيفة جداً تعمل الف بيت السابع رسالة الاعتقادات
وهي رسالة جيدة مشتملة على ما ينبغي اعتقاده تعمل
مئة بيت ويقال انه قالها في ليلة الخميس الثاني من
رسالة الاوزان والمقادير وهي رسالة جيدة
تعمل ثلثمائة وسبعة وخمسين بيتاً ويقال انها اول مصنف
التاسع جواب مسائل متفرقة سئلها عنه ملا عن
الله من الهند قيل انها مائة وخمسون بيتاً العاشر
حواشي متفرقة على كتب الحديث والعقود وغير هذا
تقريب من مائة الف بيت القسم الثاني الكتب الفارسية

واحكام الكسوف والخسوف خمائة بيتا السادس
عشر رسالة الجنة والنار السابع عشر رسالة الجنائز
في بيان كيفية التجيز والنعيل والتكفين والدفن
سبعائة بيتا الثامن عشر رسالة في مناسك الحج كبيرة
الف بيتا التاسع عشر رسالة اخرى صغيرة مختصة
منها العشرون رسالة مقاصد الغيب في الاستخارات
وكيفيةها الف بيتا الحادي والعشرون رسالة في بيان
حكم الناصب خون بيتا الثاني والعشرون رسالة في
الزكوة مائة بيتا الثالث والعشرون رسالة الكفارات
مائة وخمسون بيتا الرابع والعشرون رسالة في رمي
النبل خمسون بيتا الخامس والعشرون رسالة في اداب
التجديد خون بيتا السادس والعشرون رسالة صلوات
في اصول الدين واداب الطهارة من الوضوء والغسل
والتييم الف بيتا السابع والعشرون رسالة في تقصير
قوله تعالى السابقون السابقون اولئك المقربون في
جنات النعيم الثامن والعشرون رسالة في معرفة صفات
الذات

صفات الذات وصفات الفعل مائتان بيتا التاسع
والعشرون رسالة مختصة في الغيب مائة بيتا الثلاثون
رسالة في تحقيق البداء مائة وخمسون بيتا الحادي
الثلاثون رسالة الجبر والقدر مائة وسبعون بيتا
الثاني والثلاثون رسالة في النكاح مائة وخمسون بيتا
الثالث والثلاثون رسالة في ترجمة كتاب فرائد المعري لابن
طاووس اربعة الاف بيتا الرابع والثلاثون ترجمة
حديث الفضل الطويل القان وثلثمائة بيتا الخامس
والثلاثون ترجمة خطبة الرضاء في التوحيد وصفات
الذات سبعائة بيتا السادس والثلاثون ترجمة زيار
الجامعة الكبيرة مائتان بيتا السابع والثلاثون ترجمة
دعاء كيل مائتان بيتا الثامن والثلاثون ترجمة دعا
يعيم المباهلة مائة وخمسون بيتا التاسع والثلاثون
ترجمة دعا السمات مائتان بيتا الاربعون ترجمة دعا
الجوشن الصغير مائة بيتا الحادي والاربعون ترجمة
حديث عبد الله بن جندب مائتان بيتا الثاني والاربعون

ترجمة حديث وجار بن الضحك ثلاثمائة بيت الثالث
والاربعون ترجمة ^{قصيدة} حديث وعبد الخزاز في مدح
الرضا خاتمة بيت الرابع والاربعون ترجمة حديث
سنة اشيأ ليس للعبد صنع فيها مائة بيت الخامس
والاربعون رسالة في الاشارة عند مراجعته من العتبات
تضمن الشوق الى الائمة عا السادس والاربعون
رسالة في المناجات مائة بيت السابع والاربعون
رسالة في بيان الجزية مائة بيت الثامن والاربعون
رسالة في الفتاوى المتفرقة خاتمة بيت التاسع و
الاربعون كتاب حق اليقين في اصول الدين و
الآراء على الخالعين وهو اخر ما ألفه رحمه الله تعالى
قد تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

على يد الحفيظ والفقيه الملقب الى ربه
في الغنى ابن الحسن اقبال ابن المرحوم
المفتي علي أكبر المير جاني
المعروف بجند في في
يوم الثالث والعشرون
من



قالنا على نسخة
الاصلي في سنة ١٣٥١

